

المبحث الأول : أقسام الكلم في النحو العربي

المطلب الأول : أقسام الكلم مبدأ من مبادئ النحو العربي

تعود الخطوط الأولى وارتساماتها المبدئية لتقسيم الكلم إلى سيبويه (ت 180 هـ) الذي ذكر في باب أسماء: " هذا باب علم ما الكلم من العربية " و مضمون هذا الباب أنه يعالج أهم القضايا في النحو العربي من أقسام الكلم، والإعراب، و بنية الجملة الاسمية و الفعلية .

و قد قدم السيرافي (ت 368 هـ) شرحا لهذا العنوان جاء في خمسة عشر وجها تدور في مجملها حول تأويل كلمتي " علم " و " الكلم " التي وردت بصيغ استفهامية أو موصولية¹.

غير أن محور النص هو لفظة " الكلم " الذي هو اسم جنس دال على الكثرة، ثم إن السيرافي يقف عند هذا النص، و يلتبس فيه مبررات صوتية و صرفية في اختيار سيبويه لهذه الصيغة دون غيرها ، يقول: " فأراد أن يعبر عنها بأشكال الألفاظ بها و أشبهها بحقيقتها ، و لم يقل الكلمات لأنها جمع مثل الكلم، و الكلم أخف منها في اللفظ فاكتفى بالأخف عن الأثقل إذ لم يكن في أحدهما مزية على الآخر "².

ثم إن ورود الأداة " ما " في الجملة تجعل المعنى الدائر فيها موغلا في الإبهام ما لم يزل عنه هذا الإبهام بالوصف و التحليل و التمثيل .

يوصل سيبويه في ذكره لأقسام الكلم ، يقول : " الكلم اسم و فعل و حرف جاء لمعنى ليس باسم و لا فعل "³ و من هذا النص نستنتج ما يأتي :

1- مفهوم الكلم و ارتباطها بالعلم؛ ذلك أن الكلمة ما كانت لتقيد بضوابط تتحكم في

بنيتها الشكلية والمعنوية ما لم ترتبط بلفظة علم؛ حيث استمدت منها ضوابط منهجية و علمية .

1 - أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجازي، ومحمد

هاشم عبد الدايم، ج 1 ص 46 - 50 .

2 - المصدر نفسه، ج 1، ص 49 .

3 - الكتاب، ج 1، ص 12 .

2- وردت عبارة " من العربية " التي تدل على بعض، أي جزء من العربية و ليس كلها " و الذي يتصل بمن هو البعض لا البعض و هو الكثير الذي يذكر منه القليل¹ فأورد اللفظ العام لإرادة البعض .

و يجيب الشنتمري (ت 476 هـ) السائلين عن المقصود من كلام سيبويه، يقول: " و يسأل عن قوله: " الكلم من العربية " لم قاله ؟ و الكلم أعم من العربية لأنها يشملها و العجمية و من التبعية، و الذي يتصل بما هو البعض الكثير الذي يذكر منه البعض القليل² .

و يتتبع شرح النص و تحليله و الوقوف عند جزئياته، فهو " أراد بالكلم الاسم و الفعل و الحرف، فعد هذه الجملة التي هي اسم و فعل و حرف بعض العربية ، و الدليل على ذلك أن ليس من أحاط علما بحقيقة الاسم و الفعل و الحرف أحاط علما بالعربية كلها³ .

3- القصد من الكلم ليس كل ما جاء في قواعد العربية ، و إنما بعض من كل و هو الاسم و الفعل و الحرف⁴ .

4- القصدية في ترتيب أقسام الكلم ؛ حيث بدأ بالاسم ثم الفعل ثم الحرف ، و في هذا دلالة واضحة و هدف محدد بأن الأسبقية عنده الاسم ثم الفعل ثم الحرف الذي هو رابط بينهما .

إن هذا النص على إيجازه شكّل إطاراً مبدئياً لمنطلقات النحاة من بعد سيبويه، حيث إنهم بحثوا في أسباب التقسيم بطرق مختلفة. فابن يعيش (ت 643هـ) يقول: " فأما

1 - شرح كتاب سيبويه، تحقيق رمضان عيد التواب ومحمود فهمي حجازي ومحمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1990م، ج 1، ص: 50 .

2 - النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته و غريبه، دراسة وتحقيق رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1420 هـ - 1999 م، ج 1 ص 163 .

3 - المصدر نفسه ، الموضع نفسه.

4 - ينظر السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج 1، ص 50.

سيبويه فإنه لم يحده بحد يفصل به من غيره ، بل ذكر منه مثلا ، اكتفى به عن الحد، فقال : الاسم : رجل ، و فرس . و كأنه لما حد الفعل و الحرف تميز عنده الاسم ¹. و لعنا نلتمس تأويلا لهذا بان الاسم عنده أوسع في دلالاته من الفعل و الحرف ، و لذا حد الفعل و الحرف لأنهما محدودان و ما خلاهما يدخل في دائرة الاسمية .

و أما السيوطي(911هـ) فقد آمن بفكرة التقسيم الثلاثي، و عرض أدلة ثلاثة على صحة هذا التقسيم و ثباته فـ " أحدها الأثر روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ... الثاني الاستقراء التام من أئمة العربية كأبي عمرو و الخليل و سيبويه و من بعدهم ، الثالث ، الدليل العقلي ². "

و لعنا نلتمس من النص اعترافا ضمنيا من السيوطي أن أقوى الأدلة لديه هو ما جاء به أئمة النحو ³ و أثبتوه على مر العصور، إذ لم يقو كثير ممن جاءوا بعدهم على مخالفتهم .

غير أن كتب النحو سجلت لنا بعض الآراء المعارضة لهذا التقسيم، نذكر منهم : جعفر بن صابر الذي زاد قسما سماه خالفة ⁴.

المطلب الثاني: هندسة الكلم تقسيم يقتضيه المنطق و القياس و العقل .

آمن النحاة في غير تردد أن التقسيم الثلاثي الذي وقفوا عليه أمر أملاه المنطق اللغوي و القياس، بل ذهبوا إلى أن القضية ترتبط بالعقل، فحصرنا المسميات في ثلاثة أمور؛

- 1 - شرح المفصل ، ج 1 ، ص 81 .
- 2 - الأشباه والنظائر في النحو، ج3، ص6.
- 3 - يقصد الخليل و سيبويه.
- 4 - ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، المكتبة العصرية، بيروت، 1423 هـ- 2002 م ، هامش ص 36 . و الأشباه و النظائر، ج2، ص71. و قد ذكر أبو حيان الأندلسي أقسام الكلم التي زاد عليها بعضهم قسما رابعا سماه الخالفة، يقول: " وأقسامها اسم وفعل وحرف وزاد بعضهم: وخالفة و هي التي يسميها البصريون اسم فعل ويسميها الكوفيون فعلا" ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، وراجع رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ط1، 1998 م ج1، ص 21.

و كل ما تدور عليه اللغات في مجملها هي هذه الدلالات الثلاث التي لا رابع لها و من النحاة الذين أكدوا على هذا المبدأ في التقسيم وجعلوه ثابتا : المبرد ، و ابن السراج، و الزجاجي، و ابن جني ، و ابن فارس ، و الجرجاني ، و ابن الانباري و ابن الحاجب، و ابن هشام و السيوطي و غيرهم. فالمبرد يقر بأن خاصية القسمة الثلاثية مميزة لكل اللغات عربية أو أعجمية .يقول : " فالكلام كله اسم و فعل و حرف جاء لمعنى لا يخلو الكلام عربيا كان أو أعجميا من هذه الثلاثة "1.

و أما الزجاجي(ت 337 هـ) فهو يؤمن بأن هذا التقسيم فرضه العقل بدليل أننا وجدناه موحدا في كل اللغات، و يرفض ما زاد على الثلاثة لأن ذلك لا يستند إلى " أصل واحد و هذا غير مشكل، و قد اعتبرنا ذلك في عدة لغات عرفناها سوى العربية فوجدناه كذلك لا ينفك كلامهم كله من اسم و فعل و حرف، و لا يكاد يوجد فيه معنى رابع و لا أكثر منه "2 و قد ذكر ابن الخباز³ أن البرهان العقلي لا يتعارض مع اختلاف اللغات.يقول : " و لا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب، لأن الدليل الذي دل على الانحصار في الثلاثة عقلي، و الأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات "4 .

لاحظ النحاة في استعمالات الكلام و تقليباته أن مداره لا يخرج عما أقره ودعوا إلى الالتزام به، لأنها معاني دائرة على السنة المتكلمين " و أن الألفاظ الدالة عليها متى دخلت في التركيب و الكلام المفيد ، و هي علامات مقيدة بالتأليف مع غيرها و العلاقات التركيبية التي يبلورها النحوي أثناء تصنيفه لتجربة الإبداع "5.

-
- 1 - المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ج1، ص3.
 - 2 - الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط5 - 1406 هـ - 1986 م ص45 .
 - 3 - أحمد بن الحسين الموصلني النحوي الضرير، توفي سنة 639 هـ. ينظر: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية- بيروت، لبنان، ج1 ص 304، ووفيات الأعيان، ج7، ص100.
 - 4 - شرح شذور الذهب، ص37.
 - 5 - المنصف عاشور، دروس في أصول النظرية النحوية العربية من السمات إلى المقولات أولولبية الوسم الموضوعي، مركز النشر الجامعي، تونس، 2005 م، ص25 - 26 .

و يطلعنا ابن الأنباري (ت 577 هـ) برد مشفوع بالمنطق و القياس يظهر فيه الخلاف الذي كان عليه بعض الذين عاصروا أئمة النحو في بداية التنظير النحوي، فتصدى لهم كثير ممن كان لهم ضلع بالعربية و علومها، و هذا النص قول يرسله ابن الأنباري على مر الأزمان ليكون دليلا و حجة قوية أمام من يريد تقويض هذه الأركان الثلاثة للكلم، يقول: " فإن قيل فلم قلتم إن أقسام الكلم ثلاثة لا رابع لها ؟ قيل لأننا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال ، و يتوهم في الخيال، ولو كان هاهنا قسم رابع لبقى في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه، ألا ترى أنه لو سقط آخر هذه الأقسام الثلاثة لبقى في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بازاء ما سقط فلما عبر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء دل أنه ليس إلا هذه الأقسام الثلاثة " ¹ .

لقد اعتمد ابن الأنباري على منهجي التحليل و التنظير متحدثا عن ثنائية اللفظ و المعنى أو الألفاظ و الدلالات، فلما كانت الدلالات تتحصر في المسميات و الأحداث و روابط تربط بين المسميات و الأحداث انقضى التقسيم عند هذا الحد و لم يتعده .

و لكن إذا أنعمنا النظر وجدنا طرفين رئيسين للكلام هما : الاسم و الفعل و أما الحرف فهو واسطة للجمع بينهما و إيصال معنى الاسمية إلى الفعلية أو الفعلية إلى الاسمية و ما ذهبنا إليه لا يفهم من ورائه رفضنا للتقسيم الثلاثي، و إنما هو بيان الوظائف النحوية ، كما أن الوقوف على مثل هذه القضايا الجوهرية في النحو العربي تتطلب تحليلا دقيقا و تتبعا لجزئياته ، و لهذا يمكن إدراج هذا التقسيم ضمن التقسيمات الكبرى التي ينطلق منها النحو لتتفرع عنه أقسام أخرى مكونة الأصول و الفروع .

وقد وصف أحد الباحثين المعاصرين هذا التقسيم الثلاثي بـ: كلية التقسيم و ضرورته المعنوية " ² .

المطلب الثالث: ثلاثية التقسيم هي ثلاثية الأجزاء و الفروع.

1 - أسرار العربية، تحقيق بركات يوسف هبود، دار الأرقم للطباعة والنشر بيروت ط1 ، 1420 هـ - 1990م ، ، ص35 .

2 - المنصف عاشور، دروس في أصول النظرية النحوية الحديثة، ص33.

لقد سارت تفرعات النحو العربي وفق التقسيم الثلاثي في أجزائه وفروعه، و قد وجدنا عند النحاة ما يدعم هذه الفرضية؛ فلكل قسم من هذه الأقسام ، أجزاء وفروع ثلاثية تجزأت من الأصل و سارت في نسقه و يمكن تمثيل هذا النسق وفق ما يلي :

1- الاسم و علاماته :أضاف النحاة على حد الاسم ذكر علاماته التي تميزه، وهي: دخول أل عليه ، النداء ، الإسناد إليه، التنوين¹.

2- الفعل أنواعه و علاماته : و الفعل ثلاثة أنواع من حيث الزمن : ماض مضارع -أمر فأما علامة الماضي و هي ارتباطه بتاء التانيث الساكنة . و علامة المضارع فهي دخول لم عليه، وحروف المضارعة. و علامة الأمر دلالاته على الطلب و قبوله ياء المخاطبة.

و يذكر الفاكهي(ت 972 هـ) علامات تختص بالفعل المضارع و الماضي و هي ثلاثة : دخول قد التي تفيد التحقيق أو التقليل، و سين وسوف² و هما يختصان بالمضارع، أما تاء التانيث الساكنة فتختص بالماضي إشعاراً بتانيث الفاعل³ و يحتج على أن الأفعال ثلاثة لأن الأزمنة التي هي جزء من مدلول كل منها ثلاثة⁴.

3- الحرف و علاماته : يخرج الحرف عن كونه ليس اسماً و لا فعلاً ، فهو لا يقبل علامتهما، و الحرف ثلاثة أنواع من حيث الوظائف التركيبية و هي :

1- حروف تدخل على الأفعال و الأسماء مثل هل ، قال تعالى : (**فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ**)⁵ و قوله : (**وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ**)⁶.

2- حروف تدخل على الأفعال مثل :قوله تعالى : (**لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ**)⁷.

3- حروف تدخل على الأسماء مثل : قوله تعالى : (**وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ**)¹.

1 - شرح شذور الذهب، ص38 .

2 - وقد ذكر ابن هشام في مغنيه أن السين تنتزل من المضارع منزلة الجزء، ج1، ص158 .

3 - الرعيني، الفواكه الجنية على متممة الأجرومية، تحقيق، محمود نصار، دار الكتب العلمية بيروت ط1 - 1425 هـ ، 2004 م، ص20.

4 - المصدر نفسه، الموضع نفسه.

5 - الأنبياء/ 80 .

6 - ص/ 21.

7 - الإخلاص/ 3.

فالحروف التي تشترك في دخولها على الأفعال و الأسماء ذات دلالة موسعة ، و تحتمل عدة معانٍ، منها معاني الحروف الداخلة على الأفعال و في هذا قال ابن هشام إن " هل تأتي بمعنى قد، و ذلك مع الفعل نحو قوله تعالى : (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ) ² "3. و تأتي بمعنى النفي ، " و لذلك دخلت على الخبر بعدهما إلا في نحو: (هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ) ⁴5.

و يرى سيبويه أن حروف الاستفهام " لا يليها إلا الفعل إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدعوا بعدها الأسماء و الأصل غير ذلك ... و إنما فعلوا ذلك بالاستفهام لأنه كالأمر في أنه غير واجب و أنه يريد من المخاطب أمرا لم يستقر عند السائل . ألا ترى أن جوابه جزم ... لأنها حروف ضارعت بما بعدها ما بعد حروف الجزاء ، و جوابها كجوابه و قد يصير معنى حديثها إليه و هي غير واجبة كالجزاء فقبح تقديم الاسم . ألا ترى أنك إذا قلت أين عبد الله آته ، فكأنك قلت : حيثما يكن آته " ⁶ .

إن الذي يمكن أن نلتمسه دليلا لاشتراك أداة الاستفهام " هل " بين الفعل و الاسم هو وجود شبه بينها و بين اسم الإشارة؛ فاسم الإشارة يطلب به القريب ، و حرف الاستفهام يطلب به الاستفسار عن مضمون مجهول " و هو نوع من القرب أيضا و لكنه قرب في الذهن بتحصيل المعرفة، فكأن معنى الإشارة فيها أهلها كي يجري في الاستفهام ... و الهاء أصل في الدلالة على هذا الإبهام و المغايرة و الغياب " ⁷.

1 - الذاريات/22.

2 - الإنسان/1.

3 - مغني اللبيب، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت 1422هـ - 2001م. ج 2، ص 405، وشرح المفصل، ج 5، ص 103 و يرى ابن يعيش أن هذا الاستعمال قليل فلا يقاس عليه وهو ظاهر قول سيبويه، شرح المفصل، ج 5، ص 101.

4 - الرحمن / 60 .

5 - الكتاب، ج 1، ص 30.

6 - الكتاب، ج 1، ص 99.

7 - الأزهر الزناد، الإشارات النحوية، بحث في تولد الأدوات والمقولات النحوية من الأصول الأحادية الإشارية في اللغة العربية، منشورات كلية الآداب والفنون والانسانيات منوبة 2005 م، ص 528.

فالمعرفة الذهنية تحتاج إلى توسع و بحث عن إجلاء الغامض في ذهن المتكلم الذي يتوجه بالاستفهام عن مجهول طلباً للإفصاح عنه باللغة .

و شبهت الأداة هنا في دلالتها بـ " تظن " " لأنه لا يكاد يستفهم المخاطب عن ظن غيره و لا يستفهم هو إلا عن ظنه "1.

فالحروف تدخل على التركيب الاسمي أو الفعلي لإفادة دلالة ما ، و تشكيل علاقات مختلفة فإذا ارتبط عنصر مبهم بآخر متمكن عن طريق رابط فإنه يزيل عنه الإبهام و الغموض .

و زيادة على الربط فإنها تضيف معاني جديدة تختلف بحسب نوعية الحروف عاملة أو غير عاملة تصدرت الجملة أو توسطتها ، فهي توجه التركيب أو تقيده ، و بناء على هذه الأدوات فإننا نحصل على أنواع من التراكيب الإسنادية و هي :

نسبة بين زمن الاتصاف بالحدث و زمن التكلم عنه².

2- إسناد مُزْمَنٌ و فيه يتم تداول الفعل بين الأزمنة الثلاثة (ماض ، مضارع ، أمر) .

3- إسناد مُوجَّهٌ و يتم بأدوات الاستفهام أو إن و أخواتها . فإذا أخذنا على سبيل المثال الجمل التالية :

1- أكتبت مقالة ؟ أين اتجه صديقك ؟

2- هل حضرت درس البارحة ؟ متى انتهت عطلتك ؟

3- كم كتاباً قرأت ؟ . كيف تم إجراء العملية ؟

فإن كل جملة من هذه الجمل موجهة و مقيدة بجواب محدد ، يعرفه المخاطب و يقصده المتكلم و جزء منه و ارد في السؤال .

أما المجموعة (2)

1- إن السماء تمطر .

2- لعل النجاح يكون حليفك .

1 - الكتاب، ج1، ص122.

2 - ينظر: محمد الأوزاعي، الوسائط اللغوية، دار الأمان، الرباط، ط1، 1421هـ - 2001م. ج2،

ص774.

3- قال تعالى: (قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ)¹.

لما كانت ج (1) و ج (2) تحملان خبرا ورد جملة فعلية فإن الإسناد فيهما مقيد و موجه و مزمّن؛ فأما التقييد و التوجيه فتم من خارج الجملة؛ أي أن الأداة (إن و لعل) تصدرتا الجملة، و بنت فيها حكما دلاليا؛ الأولى أفادت التوكيد، و الثانية الترجي، أما الجملة الثالثة فقد أفادت التحقيق و هو حكم نهائي، و بالتالي فإن الدلالة المستفادة هنا في ج (1) و ج (2) و ج (3) فهي غير متساوية في قوتها، و إنما تسير بتدرج بدلالة الأداة و زمن الجملة؛ ف ج (3) تحققت دلالتها في زمن مضى¹، أما ج (1) فإن الدلالة فيها تأكيد على أنّ السماء تمطر؛ فالحدث جاء زمن التكلم، أما ج (2) فإن الدلالة مفتوحة على التحقق أو عدمه. و من خلال ما تقدم يمكن تمثيل دوران الدلالة وفق ما يلي:

| أقسام الكلم | نوع الدلالة |
|-------------|--|
| 1- الاسم | دلالة مفتوحة على الإسناد ما لم تدخل النواسخ. |
| 2- الفعل | دلالة مقيدة بالزمن. |
| 3- الحرف | دلالة مقيدة و مجزأة. |

و إذا وضعنا القرائن الدلالية لأجل الحصول على تحديد دلالي لكل من الاسم و الفعل و الحرف فإننا نتوصل إلى أن:

- 1- الاسم مجموعة سمات دلالية مكتملة.
- 2- الفعل مجموعة سمات دلالية مجزأة.
- 3- الحرف مجموعة سمات دلالية تابعة

و إذا قورنت هذه التعريفات بتلك التي وضعها النحاة ، فإننا لا نلمس فرقا بينها من حيث الوظيفة النحوية لكل قسم من أقسام الكلم . فالاسم يدل على معنى في نفسه غير مقترن بزمن مُحصَّلٌ ، فدلالته مطلقة .

و أما الفعل فهو ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، فدلالته مقيدة بالزمن . و أما الحرف فهو ما دل على معنى في غيره، فهو تابع للاسم و الفعل معا . فالنحاة العرب أشاروا في مصنفاتهم إلى أن الدلالة تتسع مع الاسم، و تضيق مع الفعل، و تزداد ضيقا مع الحرف، فأسبغية الاسم جاءت من كونه الأقوى دلالة، و يتألف منه كلام مفيد .يقول ابن الحاجب : " و إنما قدم الاسم على الفعل و الحرف لحصول الكلام من نوعه دون أخويه ، نحو : زيد قائم و المقصود من معرفة الكلام و الأحوال التي تعرض له من الإعراب و غيره ثم قدم الفعل على الحرف لأنه، و إن لم يأت من الفعلين كلام كما يأتي من الاسمين كلام لكنه يكون أحد جزئي الكلام نحو: ضرب زيد بخلاف الحرف فإنه لا يتأتى منه و من كلمة أخرى كلام "2 .

فالاسم مستقل بنفسه، و الفعل و الحرف تابعان له ،و حتى تكتمل دلالة الفعل لا بد من اسم يستند إليه ؛ فالفعل مقيد بالحدث و الزمن، و الاسم " إنما هو لمعنى مجرد من الأوقات أو لوقت مجرد من هذه الأحداث و الأفعال "3 .

فالنحاة قد تباروا في ذكر السمات الدلالية، و المعايير الوظيفية لترتيب أقسام الكلم، فخلصوا إلى أن الاسم أوسع دلالة و توظيفا في الكلام لأنه " يخبر به و يخبر عنه و الفعل لا يكون إلا مخبرا به ،و الحرف لا يخبر به و لا يخبر عنه ، فلما كان الاسم من الثلاثة هو الذي يخبر عنه و يخبر به دون الفعل و الحرف دل على أنه أصل في الكلام دونهما "4 .

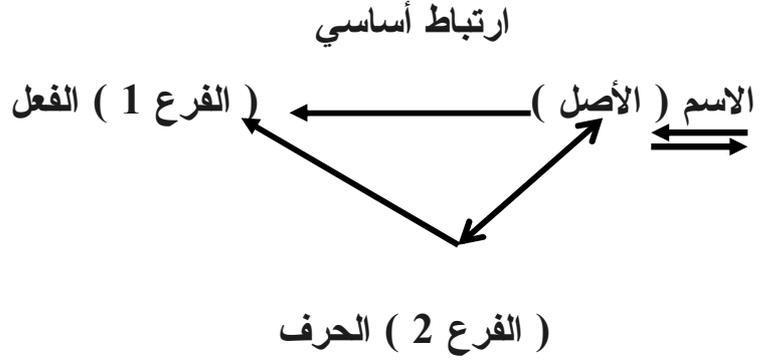
1 - ينظر: الزمخشري، الكشاف، دار الفكر للطباعة والنشر، ج3، ص25 .

2 - الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ج1، ص6 .

3 - ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1408هـ - 1988م، ج1، ص39 .

4 - كلام للشلوبين في الأشباه و النظائر، ج1، ص131 .

ففي الاتجاه الخطي للكلام تتموضع أقسام الكلم يتصدرها الاسم و يليه الفعل، و يرتبط الحرف بهما؛ فهو فرع لهما و من ثم يمكن تمثيل تصور النحاة لهذا الترتيب وفق ما يلي :



و إذا استندنا إلى هذا المخطط لأجل الحصول على تركيب؛ فإننا نحصل على تراكيب أساسية و أخرى فرعية، أو ما وصفه النحاة بالعمدة و الفضلة فالمبتدأ و الخبر و الفعل و الفاعل هم عمدة الكلام و بها تحصل الفائدة و ما زاد عنها فهو فضلة نحو : المفعولات و المجرورات .

و أما احتمالات التراكيب فهي كما يلي :

اسم + اسم (تركيب أصلي) عناصرها عمدة ← الصلاة عبادة .

اسم + فعل (تركيب أصلي) عناصرها عمدة ← الطفل خرج .

اسم + حرف + اسم : الرجل في الدار .

أداة + فعل + اسم لم يخرج الطفل .

نجد أن الاسم يرد في كل التراكيب، و لا يمكن الاستغناء عنه ، في حين يمكن الاستغناء عن الفعل و الحرف، و احتمالات الاستغناء عن الحرف كثيرة ما لم يحتج إليه في الكلام لإضافة معنى مخصص .

و لذا فإن ما نذهب إليه إلى أن الاسم أصل في وجوده ، و الأصل يجب أن يقدم أبدا على الفرع مثلما قال النحاة ، فالجملة الفعلية عندنا هي أن يكون الفاعل أولا ثم الفعل ثانيا ؛ فالفاعل أول في الوجود قبل الفعل .

فالاسم يحتل موقعا هاما ضمن سلسلة الكلام المتصلة ؛ غير انه لا يوجد منفصلا عن قسميه الفعل و الحرف، لأن الكلام المفيد يحدث بهما، و تتزايد الجمل، فهو في اتصال

دائم مع أقسام الكلم الأخرى لخدمة المعنى، فمن الأسماء ما تأخذ صفة الفعلية و منها ما تأخذ صفة الحرفية .

هذه الكلية جعلت الفعل و الحرف في دائرة الاسمية ،و يلتقيان حوله ؛ فالعلاقات متواصلة و متداخلة بين الأقسام الثلاثة؛ بين الاسم و الاسم ،و بين الاسم و الفعل و بين الاسم و الفعل و الحرف، و لهذا نجد المبرد (ت 285 هـ) يقول : " أجز أن أسميها كلها أسماء ... و يجوز أن أسميها كلها حروف ... و يجوز أن أسميها أفعالاً "1.

المطلب الرابع: ما هي أصول التقسيم الثلاثي و أبعاده؟

تطرح فكرة التقسيم الثلاثي للكلم عدة إشكالات منها : من أين استمد النحاة هذا التقسيم؟ و ما هي أبعاده؟ ثم ما علاقة هذا التقسيم بالأحكام النحوية؟ تتفاوت آراء النحاة قديماً و حديثاً في أصل التقسيم الثلاثي للكلم، فمنهم من ذهب إلى أن النحاة قد تأثروا بالمنطق الأرسطي و منهم من يرى أنه من وضع النحاة و مثل هذه القضايا تحتاج إلى أدلة و براهين، و سيبينا الوحيد في ذلك هو استنتاج النصوص القديمة التي وردت في كتب النحو و أصوله.

إن أول نص يرد إلينا في تاريخ النحو هو كتاب سيبويه الذي يقول فيه " هذا باب علم ما الكلم من العربية"2.

فالنص على إيجازه يوحي بأن الموضوع لم يكن فيه جدال أو نقاش و غير بعيد عن صياغة النص الأول "يذكر المبرد في بداية كتابه المقتضب: "هذا تفسير وجوه العربية"3.

و يوجد عند ابن فارس (ت 395 هـ) "باب أقسام الكلام"4 و هو الكلام نفسه الذي صدر به الجرجاني كتابه المقتصد5.

1 - الإيضاح، ص44.

2 - الكتاب، ج1، ص12.

3 - المقتضب، ج1، ص3.

4 - الصحابي في فقه اللغة، تحقيق مصطفى الشويبي ، مؤسسة أ بدران للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 1383هـ - 1964م، ص82.

5 - المقتصد في شرح الإيضاح، ج1، ص68.

فالإجماع قائم، بين أهل العلم دون مساءلة في أصل التقسيم وعلته ذلك أن النحاة انصرفوا إلى الالتفاف حول ما في الكتاب دون تحليل، فقد حولوا "فتاوى سيبويه إلى قواعد و قوانين"¹، كما ينفي علي النجدي ناصف عن الكتاب أن يكون قد تأثر فيه صاحبه بالنزعات الفلسفية².

و لما كان القرن الرابع الهجري سار النحو مساراً تعليلياً نحاً فيه منحى فلسفياً ، حيث

صاحبه بالنزعات الفلسفية³.

و لما كان القرن الرابع الهجري سار النحو مساراً تعليلياً نحاً فيه منحى فلسفياً ، حيث اصطبغت الحياة العلمية "بالصبغة الفلسفية و ذبوع مناهج المتكلمين و المناطق بين النحاة و الباحثين"⁴. و ظهرت كتب أصول النحو طرحت قضايا العامل و القياس و العلة،...

فالزجاجي ألف كتاباً في العلل سماه الإيضاح في علل النحو، طرح فيه قضية التقسيم التي قبلها النحاة دون تحليل و لا برهان، يقول : "من أين لكم أن كلام العرب كله اسم و فعل و حرف؟ و كيف حكمتم بذلك و شهدتم بصحته من غير دليل و لا برهان و إنما ذكره سيبويه في أول كتابه حين قال: الكلام اسم و فعل و حرف جاء لمعنى،... ثم مثل سيبويه كل صنف من ذلك و لم يقرنه بدليل قاطع و لا حجة فيدل على أن الكلام ثلاثة أقسام كما ذكروا أنه لا رابع لهذه الأقسام و لا خامس و لا أكثر من ذلك فإن كنتم قبلتم ذلك عنه تقليداً من غير برهان و لا حجة، فأنتم في عمياء و لا شبهة فما دعاكم إلى قبول ذلك منه و قد علمتم أن النحو علم قياسي و مسبار لأكثر العلوم لا يقبل إلا ببراهين و حجج"⁵.

1 - عبد الفتاح إسماعيل شلبي، من أعيان الشيعة أبو علي الفارسي، دار نهضة مصر للطبع والنشر 1388هـ ، ص457.

2 - سيبويه إمام النحاة، عالم الكتب القاهرة ، ط2 ، 1399هـ - 1979م، ص 168 - 169.

3 - سيبويه إمام النحاة، عالم الكتب القاهرة ، ط2 ، 1399هـ - 1979م، ص 168 - 169.

4 - من أعيان الشيعة، أبو علي الفارسي، ص457.

5 - الإيضاح، ص41.

و مفاد النص هنا ليس اعتراضا على التقسيم الثلاثي و إنما إظهار بأن النحو علم يقوم على الحجة و البرهان فأراد الزجاجي أن يدل على صحة ما ذهب إليه سيوييه و بقية النحاة بأنه علم لا يعتوره الشك و إذ يدفع بالمحاولات الفاشلة الرامية إلى تفويض هذا التقسيم و إيجاد قسم رابع فإنه يتحدى من يفعل ذلك أن يأتي ببرهان.

فالتقسيم الثلاثي ضروري في العربية و في كل اللغات و مادام التقسيم يرتبط بالمعنى لا باللفظ صار مشتركا بين جميع اللغات ، فاللفظ "طبيعي و المعنى عقلي، و لهذا كان اللفظ بائدا على الزمان لأن الزمان يقفو أثر الطبيعة بأثر آخر من الطبيعة و لهذا كان المعنى ثابتا على الزمان لأن مستعملي المعنى عقل و العقل إلهي، و مادة اللفظ طينية و كل طيني متهافت"¹.

و إذ نفتي أثر الزجاجي في الاحتجاج لرأي سيوييه نجده يعلن أن هذا التقسيم مشترك بين اللغات لأن مرده إلى أصل واحد و هو المعنى يقول "لا ينفك كلامهم كله من اسم و فعل و حرف و لا يكاد يوجد فيه معنى رابع و لا أكثر منه"². غير أننا نجهل تماما عدد اللغات التي يعرفها الزجاجي و لا أصلها، فعبد القادر المهيري لا يستبعد أن يكون المقصود بذلك منطق أرسطو، و تقسيمه الثلاثي للكلام³، والأدلة التي رصدها النحاة هي:

1 - الدليل العقلي - و تتمثل في تعبير هذه الأقسام الثلاثة على جميع ما في النفس⁴.

2- المعبر عنه يكون ذاتا أو حدثا أو رابطا بين الذات والحدث⁵.

إن كثرة الترديد على أن أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها يوحي بوجود جدال بين جمهور النحاة و بعض الذين أرادوا الخروج عن إجماع النحاة تأثرا بآراء الفلاسفة

1 - الإمتاع و الموانسة، صححه وضبطه أحمد أمين وأحمد الزين، منشورات دار مكتبة الحياة ، ص115.

2 - الإيضاح، ص 45.

3 - من الكلمة إلى الجملة، بحث في منهج النحاة، ص113.

4 - ينظر: أسرار العربية، ص35.

5 - ينظر: ابن فلاح اليميني، المعنى في النحو، تحقيق عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد سعدي، الطباعة والنشر دار الشؤون الثقافية العامة آفاق عربية، ط1، 1999، م، ج1، ص80 - 81 ، وشرح المفصل

و المتكلمين. يقول ابن فلاح : "و اعلم أن القسمة تقتضي قسما رابعا، و ذلك أن الاسم يخبر به و عنه، و نقيضه الحرف لا يخبر به و لا عنه، و الفعل يخبر به لا عنه و نقيضه يخبر عنه لا به "1.

ويتصدى ابن فلاح لمثل هذا التقسيم الذي خرج به صاحبه عن عرف اللغة إلى أصول المنطق الأرسطي، يقول : " فإن قيل الذي يمتنع الإخبار به هو الإخبار بالذات عن الصفة، قلنا : الإخبار بالذات عن الصفة شائع على وجه المواطأة كقولنا المتحرك جسم ، فدل على أن هذا القسم مهمل "2.

و تبقى هذه الآراء الانفرادية مجرد دعوى باطلة لم تستطع كسر طوق الإجماع الثلاثي، و بهذا يكون النحاة قد حافظوا على مسار النحو، و ضبطوا منهجه التصنيفي و كان منطلقهم في ذلك استقرائيا سار فيه البحث من الجزء إلى الكل³ ليفضي إلى تقسيمات كبرى لها أجزاءها و فروعها .

المطلب الخامس: النحو العربي والمنطق الأرسطي

لم تكن مسألة تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي حديثة العهد، بل تعود جذورها إلى القرون الأولى لتعديد النحو. و قد انقسم الباحثون في طرحها إلى فرق؛ فريق يرى بأن النحو العربي تأثر تأثرا مباشرا بالمنطق الأرسطي ، و فريق يرى أن التأثير لم يكن مباشرا و لا كلياً، و إنما مس بعض قضايا النحو نحو : التقسيم الثلاثي القياس التعليل و العامل، و... و فريق ثالث يقف مدافعا عن النحو و ينفي عنه كل شبهة التأثير بدعوى أنه نشأ أصيلا .

بين الزجاجي تأثر النحاة بالمناطقة في حدهم الاسم ، و عاب عليهم ذلك لأنهم خرجوا به عما تتطلبه مقاييس النحو وأوضاعه ، يقول : " و لأن المنطقيين و بعض

ج1، ص71، و شذور الذهب، ص36 .

1 - المغني في النحو، ج1، ص81 .

2 - المغني في النحو، ج1، ص82 .

3 - هذا ما يقول به القياس النحوي، وهو يساوي الاستقراء، ينظر: مهدي المخزومي، الخليل بن أحمد

النحويين قد حدوه حداً خارجاً عن أوضاع النحو فقالوا الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان، وليس هذا من ألفاظ النحويين و لا أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين و إن كان قد تعلق به جماعة من النحويين¹.

ولم يذكر الزجاجي هذه الجماعة من النحاة التي تعلقت بأراء المناطق حتى تكون على يقين بأن هؤلاء النحاة ممن لا يعتد برأيهم، فتتصرف إلى غيرهم .
و نجد السيرافي في مناظرته الشهيرة التي جرت بينه و بين متى بن يونس لا ينكر فضل المنطق على النحو، يقول: " و النحو منطق و لكنه مسلوخ من العربية و المنطق نحو و لكنه مفهوم باللغة، و إنما الخلاف بين اللفظ و المعنى أن اللفظ طبيعي و المعنى عقلي"² ومحاورة أبي حيان التوحيدي (ت 414 هـ) مع المنطقي أبي سليمان السجستاني (ت 380 هـ) في مقابلة ما بين المنطق و النحو من مناسبة³.

و يرى إبراهيم أنيس أن السيرافي قد تأثر بالمنطق في شرحه لكتاب سيبويه " حين اتخذ من بعض المعاني العقلية أسساً بنى عليها بعض قواعد اللغة"⁴.
و يستعمل المنطق في الفصل بين جملتين: زيد أفضل إخوته ، و زيد أفضل الإخوة ففي الجملة الأولى فإن زيدا خارج عن جملة إخوته ، أما في الجملة الثانية فإنه منهم⁵.

و إذا نظرنا إلى الرماني⁶ في شرحه لكتاب سيبويه، فإننا نجد أثراً واضحاً للمنطق فيه، إذ يميل في تعليل أحكام النحو إلى العلل المنطقية، و من ذلك ما ذكره في باب

الفراهيدي أعماله ومنهجه، دار الرائد العربي بيروت، لبنان، ط2، 1986م، ص63.

1 - الإيضاح، ص48.

2 - الإمتاع والمؤانسة، ج1، ص115. (الليلة الثامنة).

3 - المقابسات، تحقيق وشرح السندوبي، المطبعة الجامعية بمصر، ط1 - 1347هـ - 1929م، ص169 - 171.

4 - من أسرار اللغة، ص136.

5 - ينظر: تفصيل المسألة في الإمتاع و المؤانسة، ج1، ص120 .

6 - علي بن عيسى الرماني ولد في بغداد سنة 296 هـ وتوفي فيها سنة 384 هـ، ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص180 - 181.

الاستثناء بالا يقول: " الذي يجوز في الاستثناء بالا إجراؤه على وجهين : التسليط والإلغاء؛ فالتسليط في الإيجاب كقولك: سار القوم إلا زيدا، والإلغاء في النفي، لأنه يصح فيه تفرغ العامل لما بعد إلا، كقولك: ما قام إلا زيد، و ما ضربت إلا زيدا ، و ما مررت إلا بزید، فالعامل بمنزلة لو لم تكن إلا معه فهي ملغاة من الإعراب ، دخولها كخروجها فيه، إلا أنها لمعناها في إخراج بعض من كل على هذه الجهة ، فالمسلطة هي الواقعة في الإيجاب ، و الملغاة هي الواقعة في النفي على تفرغ العامل ، و نظير الملغاة قولهم : لا مرحبا و لا سلام ، فهي ملغاة هاهنا من العمل و تسليط العمل، و هي على أصلها في النفي، فكذلك إلا هي ملغاة من التسليط و هي على معناها في الاستثناء ، و إنما كان الإيجاب أحق بالتسليط على العمل لأنه لا يصح فيه أعم العام، و إنما تصح فيه الوسائط و هي على معان كثيرة إذا تركت لم يدل الفعل على شيء منها، و لا يعارض هذا أخص الخاص في الإيجاب لأن أخص الخاص لا يستثنى منه ، و إنما كانت إلا للتعدية في : سار القوم إلا زيدا ، لأنك لو قلت : سار القوم زيدا ، لم يكن له معنى ، كما لو قلت : مررت زيدا لم يكن له معنى ، فإذا قلت :مررت بزید صار له معنى ، و كذلك ، إن قلت سار القوم إلا زيدا صار له معنى "1 . و من آثار المنطق في هذا النص ألفاظ : أعم العام و أخص الخاص .

و يبدو أن الرماني قد نهج منهج المناطقة في بيان مراتب الاستثناء التي هي على درجات من العموم و درجات من الخصوص .

فالرماني " كان يضع للباب أصلا عاما، و حكما عاما، أما : الأصل العام فهو المعنى العام...ثم ينتقل بعد ذلك إلى جزئيات الباب أو مسائله الفرعية مبينا وجه القياس في كل منها و موضحا كيف يعود الفرع إلى الأصل، أو كيف ينطبق حكم

1 - مازن المبارك، الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، الملحق المحقق، دار الفكر المعاصر بيروت، لبنان. ودار الفكر دمشق سوريا. ص367 - 368.

الأصل على الفرع، و لسنا نعرف بين النحاة من استوعب النحو بتحليل مسأله الجزئية ووضعه في هذا قالب المنطقي غير الرماني¹.

و لعل تعلق الرماني بالمنطق دفع بأبي علي الفارسي إلى إخراجها من دائرة النحو حيث قال " لو كان النحو ما يقوله الرماني لم يكن معنا منه شيء ، و لو كان النحو

ما نقوله لم يكن معه منه شيء "2.

يذهب إبراهيم مذكور إلى عقد مقارنة بين كتاب سيبويه و كتاب أرسطو (الأرجانون) توصل فيها إلى أن سيبويه حاكي في تعريفه لأقسام الكلم التعريف الأرسطي³.

وواضح أن المقارنة التي عقدها إبراهيم مذكور لم تكن مكتملة الجوانب، إذ ليس مجرد البدء بتقسيم الكلام في مقدمة الكتابين يدفع إلى الحكم بالتأثر المباشر، مع العلم أن سيبويه لم يسلك في حده للاسم و الفعل و الحرف مسلك أرسطو، ثم إن اصطلاحات أرسطو تختلف عن تلك التي جاء بها سيبويه .يقول:ليتمان (Lithmane)" لا يوجد في كتاب سيبويه إلا ما اخترعه هو و الذين تقدموه ،و لكن لما تعلم العرب الفلسفة اليونانية من السريان في بلاد العراق تعلموا أيضا شيئا من النحو ، و هو النحو الذي كتبه أرسطو طاليس الفيلسوف، و برهان هذا أن تقسيم الكلمة مختلف، قال سيبويه : " فالكلم اسم و فعل و حرف جاء لمعنى ليس باسم و لا فعل و هذا تقسيم أصلي ، أما الفلسفة فيقسم فيها الكلام إلى اسم و كلمة و رباط، أي الاسم هو الاسم و الكلمة هي الفعل كما يقال له في اللغات الأوروبية (verbe) و الرباط هو الحرف كما يقال له في اللغات الأوروبية (Conjonction) أي ارتباط، بهذه الكلمات اسم و كلمة و رباط ترجمت من اليونان إلى السرياني إلى

1 - المرجع نفسه، ص 239 - 240 .

2 - ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق عطية عامر، دار المعارف للطباعة و النشر سوسة، تونس، ط 1 ، 1998 م، ص 189.

3 - منطق أرسطو والنحو العربي، مقال بمجلة مجمع اللغة العربية، مطبعة وزارة المعارف العمومية - 1953 م ، ج 7 ، ص 340 .

العربي ، فسميت هكذا في كتب الفلسفة لا في كتب النحو ، أما كلمات اسم و فعل و حرف فإنها اصطلاحات عربية ما ترجمت و لا نقلت "1.

و يصف مهدي المخزومي ما ذهب إليه إبراهيم مدكور بأنه " إيغال في الحدس و تمسك بأهداب الفروض "2.

أما جورجى زيدان فإنه يبني حكمه في تأثر النحو العربي بالنحو السرياني على ظنون و تصورات، يقول : " العرب يغلب على ظننا أنهم نسجوا في تبويب النحو على سؤال السريان، لأن السريان دونوا لنحوهم وألفوا فيه الكتب في أواسط القرن الخامس الميلادي على يد يعقوب الرهاوي ...و يؤيد ذلك أن العرب بدأوا في وضع النحو و هم بالعراق بين السريان و الكلدان و أقسام الكلام في العربية هي نفس أقسامه في السريانية "3 .

إننا بحاجة إلى استقراء النصوص النحوية على اختلاف عصورها ، للوقوف على القرائن التاريخية لنعرف مواطن التأثر و زمنه؛ إذ ليس من المنطقي أن نقر بتأثر سيبويه بالفكر الأرسطي . ثم إن أسس التأثر و منهجه تقتضي أن يكون التأثر في بدايته هامشيا و قليلا، و يحتاج إلى زمن من التأمل في هذا الوافد اليوناني إلى الفكر العربي مع مراعاة الاختلافات الفكرية و الثقافية و الدينية .

عمد عبد الرحمن الحاج صالح إلى مراجعة كل ما قاله المستشرقون، وانبرى لمزاعمهم يرد عليها بالأدلة القاطعة، والحجج البينة، حيث تنوعت عنده الأدلة منها ما كان نابعا من كلام المستشرقين، ومنها ما هو خارج عنها، فكان الدليل المنطقي، والدليل العقلي.

أما ما كان نابعا من داخل النصوص فيتمثل في الضرورات الثلاث:

1. ضرورة مرور زمن طويل تتكون فيه المقاييس النحوية.

2. ضرورة اعتماد النحو على المنطق وعلى المفاهيم الفلسفية.

1 - محاضرات الأستاذ ليمان، نقلا عن: أحمد أمين، ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي بيروت لبنان، ط10، ج2، ص 292 - 294 .

2 - الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه، ص74 .

3 - تاريخ آداب اللغة العربية، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت، لبنان، ط2، 1978م، ج 1 ، ص219.

3. ضرورة اعتماد النحاة العرب على مفاهيم غريبة عنهم¹.

أما الضرورة الأولى فإن "العلوم الإسلامية البحتة قد امتازت عن علوم الأوائل في سرعة اكتهالها وقد أجمع العلماء على حقيقة هذه الظاهرة، ففي أقل من قرن خرج إلى الوجود نحو تام التكوين سوي الخلق منسجم الأطراف ونجده في كتاب سيبويه فهل هذا خرق للعادة؟"².

و أما الضرورة الثانية فبطلانها آت من جهة أنه "ليس من اللازم أبدا أن يؤسس النحو على المنطق فإن بين الفكر و اللغة فوارق جوهرية"³.

و أما الضرورة الثالثة، فإنها بنيت على المشابهة السطحية بين مفاهيم أرسطية ومفاهيم نحوية، "إلا أننا يمكننا أن نقول من الآن أنه لا بد من مشابهة عميقة عريقة بين المنهاجين حتى تثبت القرابة إذ قد تكون المشابهة السطحية أو التي تظهر كأنها أصلية من محض الاتفاق فكثيرا ما تتوارد الأفكار إذا كانت المعاني مما تشترك فيها جميع العقول"⁴.

ثم إن عبد الرحمن الحاج صالح ينفي أن يكون أرسطو قد تحدث عن تقسيم ثلاثي للكلام، وما هي إلا أقاويل اقتصر منها على أجزاء الحكم⁵.

أما ما كان مستندا إلى الأدلة المنطقية و التاريخية فيمكن حصره في النقاط الآتية:

1. لم يكن تأسيس النحو العربي إلا لغرض الإفادة، وأن الاسم والفعل عمادا الحديث

الذي يجري بين المتكلم و السامع⁶. ثم إن النظام المنطقي غير النظام اللغوي.

2. الهجوم العنيف الذي شهده القرنان الثالث والرابع الهجريين ضد المنطق

اليوناني⁷.

1 - ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، النحو العربي ومنطق أرسطو، مجلة كلية الآداب، جامعة الجزائر، العدد 1، 1964، م، ص72 .

2 - ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، النحو العربي ومنطق أرسطو، ص73 .

3 - المرجع نفسه، ص73.

4 - المرجع نفسه، ص76.

5 - المرجع نفسه، ص77.

6 - المرجع نفسه، ص79.

7 - حيث ثار كثير من العلماء والشعراء و الأدباء على المنطق وتبعاته و رفضوه موضوعا ومنهجيا، ينظر:الإمتاع و المؤانسة، ج1، ص 114 - 115 . وعبد الرحمن الحاج صالح، النحو العربي

3. خلو كتاب سيبويه من الإشارات إلى المصادر الأجنبية أو اسم من أسماء علماء السريان و اليونان¹.

وفي المسار نفسه نجد أحمد مختار عمر يتحفظ أمام قضية التأثر، بل ينفي وجودها. يقول: " و يبدو أن أولئك المولوعين برد كل ما هو عربي إلى أصل أجنبي هم تلك الفئة من الباحثين التي تستنكر على العقلية العربية الاستقلال الفكري و تنفي منها الأصالة العلمية، و يبدو أيضا أن أولئك الباحثين قد ظنوا أن النحو العربي قد ولد ناضجا لأنه جاءنا ناضجا فاتخذوا من ذلك دليلا على نقله من نحو أمة أخرى². فالمنطق لم يكن مطلبا أوليا في النحو، بل إن الأثر جاء لما تأسس النحو و ثبتت أركانه و صار علما قائما بذاته، و كان هذا في القرن الرابع الهجري؛ حيث انشغل بعض اللغويين بالفلسفة و منهجها و راحوا يخلطون بين منهج النحو و منهج المنطق، فانبرى منهم من حذر من خطورة الخلط بين المنهجين كما فعل الزجاجي الذي يقر بأن " غرضهم غير غرضنا و مغزاهم غير مغزانا"³.

و ينبغي التسجيل على أن اطلاع النحاة على منطق الفلاسفة و آرائهم لم يكن شغفا بالتقليد، و إنما اتخذوه أداة للدفاع عن آرائهم بما يفهمه هؤلاء، و إذ نجد الجدل قائما بين الفريقين لا سيما في مسألة الحدود النحوية التي اختلف فيها النحاة، فعاب عليهم الفلاسفة ذلك، و تصدى لهم الزجاجي بأنهم هم أيضا اختلفوا في تحديد الفلسفة، يقول: " و إنما ذكرنا هذه الألفاظ في تحديد الفلسفة هاهنا و ليس من أوضاع النحو، لأن هذه المسألة نجيب عنها من يتعاطى المنطق و ينظر فيه، فلم نجد بدا من

و منطق أرسطو، ص 84 - 85.

1 - عبد الرحمن الحاج صالح، النحو العربي و منطق أرسطو، ص 76.

2 - البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثر و التأثير، عالم الكتب، القاهرة، ط 4، 1402 هـ - 1982 م. ص 354.

3 - الإيضاح، ص 84.

مخاطبتهم من حيث يعقلون ، و تفهيمهم من حيث يفهمون "1.

فالجidal بين النحاة و الفلاسفة، دفع بكل واحد إلى التنافس في تركيب فكره ، و رسم معالم علمه ، و فرض أهميته.

و خلاصة القول: إن التقسيم الثلاثي للكلم لم يكن وليد المنطق و لا الفلسفة ، و إنما كان عربيا أصيلا في منهجه و موضوعه .

المطلب السادس: ضرورة مراعاة المعايير الشكلية و المعنوية في تقسيم الكلام

إن من الأمور التي ينبغي التركيز عليها و مراعاتها أثناء تقسيم الكلام هو النظر إلى المعايير الشكلية و المعنوية التي تضبط التقسيم و تبرره ، فالنحاة العرب اختلفوا في منهج تقسيمهم للكلام؛ فمنهم من اعتمد الأسس الشكلية و منهم من اعتمد الأسس الوظيفية و منهم من جمع بين الأساسين . و بهذا فقد تنوعت الحدود و اختلفت المقاييس التي اعتمدها النحاة في ضبط تلك الحدود و يمكن تقسيم أنواع الحدود حسب مضمونها إلى خمسة أنواع نذكرها فيما يلي :

1- الحد التمثيلي : و هذا الحد يمثله قول سيبويه " الاسم رجل و فرس

و حائط "2.

2- الحد بالمعنى العام :

- قال السيرافي: " الاسم كل شيء دل لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصل "3.

ب- الفعل - حده المبرد بقوله: " الفعل ما دل على حدوث شيء في زمان

محدود "4.

1 - الإيضاح، ص47.

2 - الكتاب، ج1، ص12.

3 - شرح كتاب سيبويه، ج1، ص53.

4 - الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد ودار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، 1980م، ص 70 .

حده الكسائي بقوله: " الفعل ما دل على زمان "1.

حده الزجاجي بقوله: " الفعل ما دل على حدث و زمان ماض أو

مستقبل "2.

ج-الحرف - حده سيبويه بقوله: " ما جاء لمعنى ليس باسم و لأفعل "3

و حده الزجاجي: " الحرف ما دل على معنى في غيره "4.

و حده ابن يعيش: " ما دل على معنى في غيره " ووصفه بأنه تعريف أمثل من قول

أحدهم " ماجاء لمعنى في غيره "5.

3- الحد بالمعنى الوظيفي :

أ-الاسم : حده الزجاجي بقوله: " فالاسم ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا ... نحو

: رجل و فرس و زيد ،و عمرو و ما أشبه ذلك "6.

ب-الفعل :

حده سيبويه بقوله: " و أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء

و بنيت لما مضى ،و لما يكون و لم يقع و ما هو كائن لم ينقطع "7.

و حده أبو علي الفارسي: " الفعل ما أسند إلى غيره و لم يسند غيره إليه "8.

ج-الحرف : ذكر الزجاجي أن بعض النحويين حدوه بقولهم: " الحرف ما لا

يستغني عن جملة يقوم بها "9.

1 - ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة، ص85 و هذا الحد قال به الفراء وجماعة من الكوفيين، ينظر:

كتاب الحل في إصلاح الخلل، ص69 .

2 - الحل في إصلاح الخلل، ص66.

3 - الكتاب، ج1 ، ص12.

4 - الإيضاح، ص54.

5 - شرح المفصل، ج4 ، ص477 .

6 - الجمل، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط5، 1996 م، ص1.

7 - الكتاب، ج1، ص12.

8 - التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار

الغرب الإسلامي -بيروت، لبنان ط1، 1406هـ، 1986م ص140.

9 - الإيضاح، ص55.

4- الحد بالعلامات :

أ- الاسم : حده المبرد : " الاسم ما كان واقعا على معنى نحو : رجل فرس و زيد و عمرو و ما أشبه ذلك، و يعتبر الاسم بوحدة كل ما دخل عليه حرف من حروف الخفض فهو اسم ، فإن امتنع من ذلك فليس اسم "1.

ب- الفعل : و قد ذكر ابن فارس حدا للفعل لم يذكر قائله: يقول: " و قال قوم : الفعل ما امتنع من التثنية و الجمع "2.

و قال آخرون : " الفعل ما حسنت فيه التاء نحو : قمت و ذهبت "3.

و قال قوم : " الفعل ما حسن فيه أمس و غدا "4.

ج- الحرف : قال المبرد : " الحرف ما كان وصلا لفعل إلى اسم أو عطفًا أو تابعا لتحدث به معرفة ، أو كان عاملا "5.

وقال الجرجاني (ت 471 هـ) : " و الحرف ما جاء لمعنى ليس فيه معنى اسم و لا فعل ، نحو : هل ، و بل ، و قد و ثم "6 فهذا الحد جمع بين المعنى السلبي و التمثيل . يلاحظ مما سبق أن النحاة لما جاءوا لتحديد أقسام الكلام شق عليهم الأمر، ووقعوا في اضطراب، و لعل الذي قوى اضطرابهم لا سيما في تعريف الاسم، سيبويه الذي لم يحده، بل اكتفى بالتمثيل له يقول البطليوسي (ت 488 هـ) : " و كأنه رأى ما في تحديده من الإشكال الذي أوجب اضطراب كلام العلماء فيه "7.

التفت النحاة حول ما جاء به سيبويه، و انشغلوا به انشغالا كبيرا حتى أنهم راحوا يعللون ترك سيبويه لتحديد الاسم، بتعليقات مختلفة؛ فالزجاجي يتفق مع أصحاب سيبويه أنه ترك تحديده ظنا منه أنه غير مشكل "8 و اكتفى بالتمثيل له، و نقل ابن

1 - المصدر نفسه، ص51، وينظر المقتضب، ج1، ص3.

2 - الصاحبى، ص 85.

3 - المصدر نفسه، ص85.

4 - الصاحبى- وقد ذكره البطليوسي في كتاب الحل أنه للمبرد، ص 70 .

5 - كتاب الحل في إصلاح الخلل، ص75.

6 - كتاب الجمل في النحو، تحقيق: يسري عبد الغنى عبد الله، دار الكتب العلمية بيروت، ط1،

1410 هـ - 1990م ، ص 41.

7 - كتاب الحل، ص65 - 66.

8 - الإيضاح، ص49.

الأنباري رأياً يقول بأن الاسم لا حد له¹ وهذا في رأينا كلام لا ينبني على أساس علمي ذلك أن النحاة بعد سيبويه وضعوا حدوداً كثيرة "تنيف على سبعين حداً"².
 و يضع البطلبيوسي تعليقات تتصف بالدقة و العلمية يقول: " و كأنه جعل تعريفه من حد الفعل و حد الحرف حداً له"³ لما رأى فيه من الإشكال و الصعوبة .
 و إلى مثل هذا يذهب ابن يعيش الذي قال " و كأنه لما حد الفعل و الحرف تميز عنده الاسم"⁴. و حكي عن سيبويه أنه قال: " الاسم هو المحدث عنه"⁵ فلما أراد تحديد الاسم الاسم وظيفياً وقع في تناقض أشار إليه النحاة، لأنه عد كيف اسم حين قال: " فالفتح في الأسماء قولهم : حيث و أين و كيف"⁶ فكيف اسم و لكن لا يجوز الإخبار عنه⁷.
 و حتى يصح ما ذهب إليه سيبويه، يجب أن نضع كيف و أشباهها تحت قسم آخر من أقسام الكلم⁸.
 كان المبرد من أولئك الذين ساروا على نهج سيبويه في تحديد الاسم؛ حيث أنه لم يخرج على أمثله و إنما زاد عليها علامات الاسم .
 و نجد المبرد يمزج في تعريفه بين الحد بالعلامات و الحد بالمعنى الوظيفي⁹.
 ناقش الزجاجي تحديد المبرد و خلص إلى أنه لم يكن يقصد تحديد الاسم و إنما تقريب الفهم على المبتدئ. و هذا ابن فارس يعترض على قول المبرد بحجة أنه نعت الاسم بدخول حروف الجر عليه ، لأن كيف و إذا اسمان و لكن لا يصح دخول حروف الجر عليهما¹⁰.

- 1 - أسرار العربية، ص39.
- 2 - المصدر نفسه، ص 38.
- 3 - كتاب الحل، ص65 - 66.
- 4 - شرح المفصل، ج1، ص81.
- 5 - الصاحبى، ص82.
- 6 - الكتاب، ج1، ص 15.
- 7 - ينظر الصاحبى، ص83.
- 8 - ينظر فاضل مصطفى الساقى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، تقديم: تمام حسان، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1397هـ، م 1977، ص 35 .
- 9 - يقول المبرد: " مذهب سيبويه أن الاسم ما صلح أن يكون فاعلاً". الصاحبى، ص83.
- 10 - ينظر: الصاحبى، ص84.

و يلتبس له عبد الخالق عضيمة صحة رأيه من جهة أن " أن الشيء قد يكون له أصل مجتمع عليه ، ثم يخرج منه بعضه لعلة تدخل ، فلا يكون ذلك ناقضا للباب بل يخرج منه ما خرج لعلته ، و يبقى الثاني على حالته "1.

كان تعريف المبرد علامة نحوية مجملة دفعت بابن السراج إلى التفصيل فيها ، حيث يقول في حده الاسم : " الاسم ما دل على معنى مفرد ، و ذلك المعنى يكون شخصا و غير شخص ؛ فالشخص رجل و فرس و حجر و بلد و عمرو و بكر ، و أما ما كان غير شخص فنحو : الضرب و الأكل و الظن و العلم و اليوم و الليلة و الساعة "2.

و يخلص الزجاجي إلى أن هذا الحد غير صحيح " لأن قوله الاسم ما دل على معنى يلزمه أنه أن يكون ما دل من حروف المعاني على معنى واحد اسما نحو أن و لم و ما أشبه ذلك ، و ليس قوله و ذلك المعنى يكون شخصا و غير شخص ، بمخرج له عما ذكرنا ، بل يؤكد عليه الإلزام ، لأنه جعل أحد قسمي المعنى الذي دل على الاسم واقعا على غير شخص ، فحروف المعاني داخلة معه ، و هذا لازم له "3.

وبعد أن ينهي الزجاجي من عرض الحدود و مناقشتها ، و بيان فسادها ، يعمد إلى وضع حد للاسم يجمع فيه بين الأسس الشكلية والوظيفية ، ظنا منه أن النحاة قصرُوا في ذكر كل ما يتميز به الاسم من صفات و علامات ، فهو عنده ما دخلت عليه حروف الجر ، و دخول اللام و الألف ، و قبل التنوين ، و يصح أن يكون فاعلا أو مفعولا به ، و يكون منعوتا ، و منادى و مصغرا⁴ و لم يدر انه وقع فيما وقع فيه النحاة ، فمن الأسماء ما لا تقبل دخول حروف الجر عليها ، و لا تصح أن تكون فاعلة و لا مفعولة نحو : هل ، و أين ، و كيف وغيرها من أسماء الاستفهام و " الأسماء التي يجازى بها ، و كذلك جبر و عوض و لعمرك و أيمن الله و نحو ذلك "5.

1 - المقتضب، ج1، هامش ص 3 و 4.

2 - الأصول في النحو، ج1، ص36.

3 - الإيضاح، ص50.

4 - ينظر الجمل، ص17 - 18.

5 - الحل في إصلاح الخلل، ص60.

فساد هذا الحد كان من جهة تعميم الحكم على أسماء خارجة عنه ، و لا ينطبق عليها ما ذكر ، و من جهة فإن " مثل هذا لا يسمى حدا وإنما يسمى رسماً لأن الحد إنما هو قول وجيز يستغرق المحدود و يحيط به " ¹.

و نجد البطليوسي يلتمس العذر للزجاجي فيما ذهب إليه، لأنه لم يرد بتعريفه هذا حدا وإنما رسم كان على طريق التمثيل و التقريب ، ثم إنه لم يشذ عما جاء به النحويون من قبله ².

وينظر البطليوسي نظرة نقدية تصحيحية في ما جاء به ابن السراج من حد ، يقول عنه " و أما قول ابن السراج فلا يصح أيضاً حتى يقول : ما دل على معنى في نفسه مفرد من زمان مختص ³.

و ينظر في حد السيرافي الذي يقول فيه : " كل شيء دل لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصل " فوجد أنه لا يصح حتى يزيد فيه و يكون معناه في نفسه ⁴.

و يخلص إلى أن ما جاء به ابن السراج و السيرافي أقرب الحدود صحة، و ما عدا ذلك فليست حدوداً و إنما رسم و تقريب ⁵.

و قد توصل النحاة بعد طول نقاش و كثرة جدال إلى أن الحد الذي اختاره ابن الخشاب هو الحد الصحيح، يقول فيه : " الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها ، مفرد ، غير مقترن بزمان محصل " ⁶.

فقد اتصف هذا التعريف بخصائص الحد لأن " المراد من الحد الدلالة على الذات لا على العلة التي وضع لأجلها ، إذ علة الشيء غيره " ⁷.

ويصرح أبو حيان الأندلسي بأن ما اختاره ابن الخشاب وجده هو والبطليوسي أحسن حدٍ حدَّ به الاسم ، يقول : " و أحسن ما حد به الاسم أن يقال الاسم كلمة دالة بانفرادها

1 - المصدر نفسه، الموضع نفسه.

2 - المصدر نفسه، الموضع نفسه.

3 - المصدر نفسه، ص 63.

4 - المصدر نفسه، ص 63.

5 - المصدر نفسه، ص 62 - 63.

6 - المصدر نفسه، ص 64، وينظر: التبيين، ص 124.

7 - شرح المفصل، ج 4، ص 447.

على معنى غير معترضة ببنيتها للزمان فقولنا : كلمة جنس يشمل الاسم و الفعل و الحرف ، و قولنا : دالة على معنى احتراز من الحرف ، فإنه يدل لا على معناه إلا بضميم ، و قوله : غير متعرضة إلى آخره احتراز من الفعل "1.

و مما اتصف به هذا الحد أنه جامع مانع ، إذ جمع كل ما يتعلق بالاسم و لم يترك منه شيئاً إلا أدخله فيه ، و منع من دخول أشياء ليست منه ، أو تخرج ما هو له .

2- حدود الفعل : يمثل تعريف سيبويه للفعل منطلقاً لكثير من النحاة الذين خاضوا في تفصيلاته وعلاماته التي تميزه. يقول : " وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، و بنيت لما مضى، و لما يكون و لم يقع ، و ما هو كائن لم ينقطع ، فأما بناء ما مضى فذهب و سمع و مكث. و أما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمرا : اذهب و اقتل و اضرب، و مخبراً بقتل، و يذهب و يضرب و يقتل و يضرب .و كذلك بناء ما لم ينقطع و هو كائن إذا أخبرت "2.

ضمن سيبويه تعريفه للفعل الحديث عن أصل الاشتقاق، ثم التصريف ؛ فالفعل مشتق من المصدر، لأن المصدر اسم، و الاسم أصل ؛ فالمبدأ عنده هو معرفة أصل الفعل ثم الانطلاق إلى إبراز تصريفاته التي تميزه عن غيره، و التركيز على الزمن و دلالاته مع التمثيل لما يقول؛ فالأفعال تتصرف إلى أزمنة ثلاثة هي : ماض و حاضر و مستقبل. وقد اعترض الكوفيون على ما ذهب إليه سيبويه في قوله : " و أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ؛ لأن أصل الاشتقاق عندهم هو الفعل لا المصدر و من شروط الحد أن يكون بالألفاظ متفق عليها "3، كما أن هناك من الأفعال التي ليس لها مصادر نحو : عسى ، نعم -ليس ، و بئس .

و إذ نجد البطليوسي يعرض الآراء و يشرحها ، و يبين مواضع الخطأ فيها يلتمس العذر لسيبويه فيما ذهب إليه من حد للفعل ، بل و يقف مدافعا عنه بكل الأدلة التي

1 - التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1418هـ، 1997م، ج1، ص46. و ينظر: الحلل في إصلاح الخلل، ص64. و كذا أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء و الإعراب، تحقيق غازي، طليمات، دار الفكر المعاصر - بيروت، لبنان، و دار الفكر - دمشق، سورية، ط1 - 1995م، ص45.

2 - الكتاب ج1، ص12.

3 - الحلل في إصلاح الخلل، ص71.

يستخلصها من النص نفسه، يقول: "قالوا: و قد وجدنا أفعالا لا مصادر لها، و هي ليس و عسى ، و نعم و بئس.

و هذا الاعتراض لا يلزم سيبويه في تحديده ، لأن قول الكوفيين أن المصدر مشتق من الفعل خطأ ، و لكن ليس هنا موضع الكلام في ذلك ، و إنما بنى سيبويه تحديده على القول الصحيح الذي يقتضيه العصر ، لأن الخطأ لا ينسب إليه ، و هذه الأفعال و إن لم يكن لها مصادر معنوية فكأن سيبويه قد قال : أخذت من لفظ أحداث الأسماء لفظا أو تقديرا و إن كان لم يصرح بذلك¹ .

و صحة الحد هنا آتية من عدة أوجه هي :

1. إن سيبويه يرى أن الفعل مشتق من المصدر، و هذا الرأي قال به البصريون و هو ما صح عند البطليوسي أيضا، و أكد عليه السيرافي في شرحه للكتاب².

2. ليس للأفعال مصادر لفظية كما قال الكوفيون، وإنما لها مصادر معنوية .

3. التزام سيبويه بشروط الحد و هي الحصر، يقول الفاكهي في تعريف الحد " اعلم أن الحد في عرف النحاة و الفقهاء و الأصوليين اسمان بمسمى واحد و هو ما يميز الشيء عما عداه ، و لا يكون كذلك إلا ما كان جامعا مانعا "³.

4. مساهمة البطليوسي في درء التعليقات الفاسدة ، والتصدي للدفاع عن سيبويه بالاستناد إلى التأويل و القياس .

5. عقد مقارنة بين ما جاء به، و ما قاله الزجاجي ؛ للتوصل إلى أن كلام سيبويه حد بينما كلام الزجاجي رسم⁴.

و من خلال قراءتنا للنص نستنتج ما يلي :

1. تعصب المؤلف لآراء سيبويه ، من ذلك قوله بوجود مصادر معنوية للأفعال نحصل عليها بالتقدير و التأويل .

1 - المصدر نفسه، ص71 - 72.

2 - شرح كتاب سيبويه، ج1، ص55.

3 - جمال الدين بن محمد الفاكهي، شرح الحدود النحوية، تحقيق، محمد الطيب إبراهيم، دار النفائس للطباعة و التوزيع، بيروت- ط1، 1417 هـ، 1996 م - ص42.

4 - ينظر الحل في إصلاح الخلل، ص71.

2. البحث عن إقناع النحاة إلى أن نحو البصرة يتميز بالعلمية و الدقة .
 3. إن كثيرا من أسس النحو العربي وضعها سيبويه ، و سار النحاة على نهجه و ما أضافوه من قضايا هي شرح للأصول ، أو فروع استحسنوها.
 على الرغم من أن سيبويه قد حد الفعل ، فإن النحاة قد وقعوا في اضطراب لا سيما ما حدث للمبرد الذي وضع أربعة تعريفات للفعل هي :

1. الفعل ما دل على حركة.

2. الفعل ما دل على حدث شيء في زمان محدود .

3. الفعل ما احتمل الضمير .

4. الفعل ما حسن فيه أمس أو غدا¹.

فلو جعلنا هذه التعريفات الأربعة لما حصلنا على تعريف جامع مانع للفعل، بل يبقى التعريف ناقصا لأنه لم يحده بخصائص تميزه عن غيره ، كما أخرج بعض الأفعال من دائرة الفعل، حينما قال ما حسن فيه أمس أو غدا فقد أسقط فعل الحال، و أدخل إلى الفعل أسماء الفاعلين لدلالاتها على الحركة و دخول الضمير عليها².

يمضي البطليوسي في عرض الحدود ومناقشتها و بيان وجوه فسادها، فهذا الكسائي و الفراء و ابن فارس يعرفون الفعل أنه " ما دل على زمان " ³ و هذا حد خاطئ لدخول ظروف الزمان في دائرته، كما أن من قال : ما حسنت فيه التاء خطأ لأن فعل التعجب لا يقبل التاء و هو فعل باتفاق البصريين⁴.

و يعرض ابن الأنباري حد الفعل - أو أظنه الأقرب إلى الصواب - يقول : " حد الفعل كل لفظة دلت على معنى تحتها مقترن بزمان محصل " ⁵. و صحته تظهر من عدة جوانب :

1 - المصدر نفسه، ص70.

2 - المصدر نفسه ، ص72.

3 - الحلل في إصلاح الخلل، ص72، وينظر ابن فارس الصاحبى، ص86.

4 - المصدر نفسه، الموضع نفسه، و ينظر ابن فارس الصاحبى، ص86.

5 - أسرار العربية، ص39.

قياسنا على ما جاء في تحديد الاسم لابن الخشاب فإن هذا الحد يصح أيضا لاشتماله على أجزاء الفعل و مميزاته من الدلالة على المعنى و الزمن و غير ذلك مما يوصف به الفعل .

3- حدود الحرف :

يعرف سيبويه الحرف بقوله : " ما جاء لمعنى و ليس باسم و لا فعل " ¹ فالطريقة التي اعتمدها سيبويه هنا هي تجريد الحرف من خصائص الاسم و الفعل و حده كان وظيفيا فالقول على إيجازه دل على وظائف الحرف و علاماته .

فالحروف تنقل معنى الاسم إلى الفعل أو معنى الفعل إلى الاسم، أو معنى الاسم إلى الاسم، و قد حاول كل من المبرد و الزجاج و ابن كيسان تحديد الحرف تحديدا وظيفيا و لكنهم لم يوفقوا في ذلك، فحدودهم سمحت بدخول الفعل أو الاسم في دائرته .

يقول المبرد " الحرف ما كان وصلا لفعل إلى اسم أو عطا أو تابعا لتحدث به معرفة أو كان عاملا " ² و غاب عنه أن الحروف ترد لعدة معاني كالاستفهام، و النفي و القسم و التمني و النهي و غيره ³.

وأما الزجاج فقوله : " الحرف ما لم يكن صفة لذاته ، وكان صفة لما تحته ، ألا ترى أنك تقول : مررت برجل صاحبك ، فصاحبك صفة لذاته ، و تقول : مررت برجل في الدار صفة لما تحته لا لذاته " ⁴.

فالرجل هو صاحب، إنه صفة لذاته تنطبق عليه و تساويه، أما قولنا مررت برجل في الدار فالرجل محتوى في الدار ينضوي تحتها، فهو داخلها، فالدار لا تساوي في معناها الرجل إنها تكمل صفة من صفات وجوده و هو المكان، فالذي أفاد هذه الصفة التحتية هو حرف الجر ، لكن كل حرف يفيد جهة معينة و صفة تظهر في غيره و تكاد تتفق حدود كل من الأخفش، و ابن كيسان ، و عبد الله الطوال ⁵.

1 - الكتاب، ج1، ص12.

2 - الحل في إصلاح الخلل، ص75.

3 - المصدر نفسه، ص76.

4 - الحل في إصلاح الخلل، ص75، 76.

5 - محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال النحوي. من أهل الكوفة. أحد أصحاب الكسائي. حدث عن الأصمعي، و قدم بغداد و سمع منه أبو عمرو الدوري المقرئ. قال ثعلب: وكان حاذقا بإلقاء العربية.

فالأخفش قال: "الحرف ما أفاد معنى لم يكن في الكلام نحو: قولك زيد منطلق؟، ثم نقول أزيد منطلق فيكون في الكلام معنى الاستفهام"¹.

أبان البطليوسي فساد ما ذهب إليه الأخفش، من أن الحرف أفاد معنى لم يكن في الكلام فهذه الصفة موجودة في الاسم و الفعل؛ غير أننا يمكن أن نفهم القول على خلاف ما ذهب إليه فكل جزء من الكلام لا يمكن أن يقوم بدور دلالي لجزء آخر؛ أي أن ما تفيده الحروف من معاني جديدة لا تأتي بها الأسماء و لا الأفعال.

و ابن كيسان قال "الحرف ما حدث به معنى غير معنى الاسم و الفعل، و قال: لا يقال: حرف جاء لمعنى لأن الاسم و الفعل جاء لمعنى"².

و قال أبو عبد الله الطوال: "الأداة ما جاءت لمعنى ليست باسم و لا فعل"³.

فالبطليوسي عرض آراء النحاة و ناقشها، وأبان فساد كثير منها، و اعترض عليها بمناقشة حادة، و استتكر أن يكون فساد الرأي نابعا عن أئمة النحو، يقول: "و إن التعجب ليطول من قوم يعتقدون هذه الأشياء حدودا و هم أئمة مشهورون و لو سمعنا ذلك و لم نره عنهم منصوصا لما صدقناه"⁴ و تميز عنده حد الفارابي و سيبويه و عد ما ذهب إليه صحيحا⁴.

غير أنه بالغ في رفضه لما قاله النحاة و غاب عنه أنهم أكدوا كثيرا على الأدوار الوظيفية لأجزاء الكلام.

وذهب أحد الباحثين المعاصرين إلى أن أقوى "التعاريف النحوية هو الذي حققه النحاة بمفهوم الغيرية"⁵.

مات سنة مائتين وثلاث و أربعين [بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة ج1، ص50.

1 - الحل، ص75.

2 - المصدر نفسه، ص75.

5 - المصدر نفسه، ص77.

3 - الحل في إصلاح الخلل، ص77..

4 - المصدر نفسه، الموضوع نفسه.

5 - المنصف عاشور، قضايا في معالجة الأبنية الإعرابية والدلالية، منشورات كلية الآداب والفنون

والإنسانيات، منوبة، تونس 2005م، ص176.

اتفق النحاة على أن الحرف له معنى في غيره، و هو في تعلقه بالاسم أو الفعل يفيد أدوارا وظيفية ودلالية، و يقوي من شبكة العلاقات التركيبية و الدلالية . أخذت الحروف جزءا من دلالتها من الأسماء و الأفعال، و اختصت بها؛ فحروف لا تدخل إلا على الأسماء، و أخرى لا تدخل إلا على الأفعال، و نوع ثالث يدخل على الاسم و الفعل معا .

و معنى قول النحاة أن الحرف جاء لمعنى في غيره، لأنه لا معنى له " إلا باسم أو فعل ينضم إليه ، أرأيت لو قلنا : زيد لدل على شخص ما غيره محدود ، و لو قلنا : ضرب لدل على ضرب كان في زمان ماض إلا أنه غير منسوب إلى موضوع ، و لو قلنا : " من لم يدل على شيء حتى يقترن به موضوع "1.

فالأسماء و الأفعال ذات دلالات مفتوحة تقيد بالتركيب ، و الحروف ذات دلالات مغلقة تفتح بالتركيب ، إذ تجتمع الأجزاء و يتألف فيما بينها فترتفع احتمالات التراكيب و تتضاعف الدلالات ، إنها تسير في تزايد مستمر .

و الحرف من حيث وظيفته الدلالية جزء من الاسم و الفعل، يفيد الدلالة و يخصصها ، و قد يختصرها و هذا ما عناه النحاة حينما قالوا : " الحرف جاء لمعنى في الاسم و الفعل فهو كالجاء منهما، و جزء الشيء لا ينعقد مع غيره كلاما "2. فالمعنى لا يكتمل إلا إذا تعلق بالاسم أو الفعل، و جاء عمله تأثيرا في اللفظ أو المعنى و هو على ستة أوجه ذكرها الجرجاني:

1. ما يعمل لفظا و معنى نحو : حروف الجر في مررت بزيد .
2. ما يعمل معنى و لا يعمل لفظا نحو همزة الاستفهام أخرج عمرو؟
3. ما يعمل لفظا و لا يفعل معنى مثل حروف الجر الزائدة ألقى بيده .
4. ما يعمل معنى و لا لفظا و لا حكما نحو : لا يدي لعمرو .
5. ما يعمل حكما و لا يغير معنى و لا يؤثر في لفظ مثل : علمت لزيد منطلق .

1 - شرح المفصل، ج1، ص73.

2 - الحل في إصلاح الخلل، ص77.

6. ما لا يعمل لا لفظاً و لا معنى و لا حكماً مثل قوله تعالى: (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ¹)².

و ما نخلص إليه إلى أن للحرف قيمة تركيبية و دلالية ، فهو يعمل على تنظيم التركيب و ترتيب عناصره المتألفة ، و يعلق بعضها ببعض، كما يحمل معنى الفعل إلى الاسم نحو : التعديّة ، و معنى الاسم إلى الفعل ، و معنى الفعل إلى الفعل ، و يشرف على إصدار الأحكام النحوية فالحرفية حكم و سمة تطراً على الأسماء كما تطراً على الأفعال و لا نجد الاسمية تطراً على الأفعال . و لا نجد الاسمية تطراً على الفعلية و الحرفية فالقسم الثالث من أقسام الكلام مقولة منتشرة مبنوثة في الاسمية و الفعلية انطلاقاً من

عدد من الأصناف الكلامية المعينة³.

المطلب السابع: التقسيم الثلاثي للكلام إطار عام للحكم النحوي .

يعد منهج تقسيم الكلام في النحو العربي من أهم المنطلقات النظرية التي وسمت اللغة العربية و نحوها و هو أيضاً نظام يضبط اللغة بنحوها و صرفها، و يجعلها قابلة للوصف و التحليل من أجل دراسة ظواهرها و موضوعاتها التي تربطها علاقات وظيفية لا تتشكل إلا في إطار هذا النظام الذي يعمل بدوره على تشكيل أبواب نحوية تسيّر أحكامها خصائصها و معالمها ، هذا الحكم النحوي الذي لا يمكن الظفر به إلا من خلال شروط و قواعد مضبوطة و محددة .

فالأحكام النحوية هي أحكام تصنيفية تحليلية تتبع الأجزاء و الفروع بالتحليل البنيوي لأجل إثبات هذا الحكم أو نفيه ؛ فباب الأسماء يختلف في حكمه عن باب الأفعال و باب الحروف فلكل من هذه الأبواب الثلاثة خصائص و مميزات تختلف باختلاف الأجزاء و الفروع ، و لكل فرع حكم يختلف إما جزئياً أو كلياً عن الفرع الآخر .

1 - آل عمران / 159.

2 - المقتصد، ج1، ص88-91.

3 - المنصف عاشور، دروس في أصول النظرية العربية، ص127.

فالتقسيم منطلق من منطلقات اللغة و الحكم نتيجة له، يصل إليها بعد أن يتألف الكلام و تتحقق الدلالة.

وضع النحاة منهجا أساسيا اتبعوه في ترتيب عناصر الجملة انطلق من فكرة العمدة و الفضلة و صورته التركيبية في الجملة الفعلية : فعل +فاعل +مفعول به ، فالمسند و المسند إليه عمدتا الكلام و ما زاد عنهما فضلة يمكن الاستغناء عنه . و خصت المرفوعات بالعمدة و المنصوبات بالفضلة ،يقول ابن يعيش : " اعلم أنه قدم الكلام في الإعراب على المرفوعات ، لأنها اللوازم للجملة و العمدة فيها والتي لا تخلو منها و ما عداها فضلة ، يستقل الكلام دونها"¹.

و تبلغ درجة الاهتمام بالفاعل في الجملة إلى تحويل وظيفة المفعول به إلى وظيفة نائب الفاعل .

وبالنظر إلى الأحكام يمكن تمييز اثنين منهما : أحكام تصريفية تختص بالكلمات المفردة و تدرسها من حيث الأفراد و التنثية و الجمع ، أو الصحة والإعلال، أو التجريد و الزيادة وغيرها ، وأحكام تركيبية تقف عند وظيفة الكلمة داخل التركيب و تفسر دورها؛ فالاسم يكون مبتدأ أو خبرا ، و يكون فاعلا أو مفعولا به .

يعمل النظام التداولي على تكثيف شبكة العلاقات الوظيفية بين أجزاء الكلام التي تتواصل باستمرار و تتفاعل فيما بينها لتصدر الأحكام النحوية التي تعد تجريدية معنوية فهذه الأحكام تقيد التراكيب و تضبطها وفق نظام لغوي مقيس و مستتب .

فعبارات الاسمية و الفعلية و الحرفية تدخل ضمن دائرة الحكم النحوي، لأنها تبين خصائص عامة لأقسام الكلم ، و تندرج تحتها فروع كالوظائف الاسمية و الفعلية و الحرفية ، كما تعكس جملة من السمات النحوية و الدلالية لكل قسم ؛ فالاسم يوصف بالاشتقاق، و الإعراب، و يوصف الفعل بالتصريف و البناء ، في حين يكون الحرف أداة نصب أو جزم أو جر، يختص مرة بالاسمية و أخرى بالفعلية و يتصف بهما كلما دخل عليهما .

لقد مثلت أقسام الكلام المحور العام للنحو العربي ، فقامت حولها الخلافات التي عكست اتجاهات في النحو تمثلت في مدرستي البصرة و الكوفة. اللتين اختلفتا في الأصل و الفرع، و في مبدأ الاسمية و الفعلية و الحرفية، فقد تداخلت الأسماء مع الحروف كما تداخلت الأفعال مع الأسماء و الأفعال مع الحروف و عرض كل فريق حججه بناها على القياس و العلة ،...

فالخلافات الممتدة لزمن بين البصرة و الكوفة ليست مسترذلة ، وإنما قوت دائرة الحجاج و البرهان، و دفعت بالتعليقات إلى التواصل. فالفروق هي " أدلة على التكامل و الاسترسال بين السمات اللفظية و المعنوية الرابطة بين مقولة الاسم و مقولة

الفعل"¹. و الذي يمكن الوصول إليه هو حصول النحو العربي على منهج ثابت في دراسة أقسام الكلم ، له أدواته الإجرائية ، من جهاز تفسيري يتمثل في العلل ، إلى الموضوع الذي يعد معيارا يفصل في الحكم على الكلمة أهى اسم أم فعل، أم حرف؟ . أضف إلى ذلك تلك القيود الشكلية المتمثلة في النظام الصيغي و النظام الإعرابي الذي يقوم بوظائف مختلفة ، و يتفاعل مع أجزاء الكلم، إذ يعمل على ترتيبها حسب ثنائية الأصل و الفرع؛ فالصدارة للمرفوعات ثم تليها المنصوبات أو المجرورات، كما تصنف حسب القوة في العمل، فالعامل يسبق المعمول وهكذا ...

فالترتيب هنا يعطينا نظاما ثانيا يتمثل في الفعل أولا ، و الحرف ثانيا، و الاسم ثالثا فالفعل يعمل مطلقا ، و الحروف صنفان عاملة و غير عاملة ، و الأسماء لا تعمل، وإنما تستقبل العمل و التأثير .

وما يلاحظ هنا أن نظاما دائريا يبدأ بالاسم في مبدأ الأصل و الفرع، و ينتهي عند الاسم في مبدأ العامل و المعمول . فالتواصل مستمر بين أجزاء الكلام مهما اختلفت التراكيب و تعددت .

المبحث الثاني: الإعراب ودوره في تشكيل المعنى.تمهيد:

شكلت العلامة الإعرابية موضوعاً للجدل عند النحاة على اختلاف عصورهم و توجهاتهم؛ إذ راحوا يستجمعون حججهم العقلية و المنطقية من أجل إثبات أصالة الإعراب و أهميته في تشكيل المعنى و الدلالة عليه؛ و انقسموا إلى فريقين: فريق يمثله جمهور النحاة و على رأسهم سيبويه، و يرى أن الإعراب إنما وضع للإبانة عن المعاني، و فريق آخر يمثله قطرب (و من بعده ابن مضاء) الذي رفض أن تكون العلامة دالة على المعاني، و إنما وضعت لتسهيل النطق .

و لكن إذا أردنا مناقشة قضية العلامة الإعرابية فإننا نكون أمام عدة إشكالات أهمها : هل يدل الإعراب على معنى؟ أم هل وجد لتحقيق الانسجام الصوتي؟ ثم ما علاقة الإعراب بالعامل من طريق أنه عند النحاة أثر ظاهر يجلبه العامل؟ و هل تعدد المعنى يتوقف على تغيير المبنى و أواخر الكلمات ؟ و ما علاقة الحركات ببنية الكلمة ؟ ثم ما هي علاقة كل هذه الإشكالات بالحكم النحوي ؟ و ما هو العنصر الدال عليه ؟ و كيف يمكن تبيينه من التركيب ؟

المطلب الأول: الإعراب حدوده و ماهيته :1-1- حده لغة :

أجمع اللغويون على أن الجذر (ع،ر،ب) دال على الإفصاح و الإبانة و التوضيح¹ .

1-2- حده اصطلاحاً :

انطلق النحاة من النص المعياري الذي أورده سيبويه في كتابه يقول فيه: " هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية و هي تجري على ثمانية مجار على النصب و الجر و الرفع و الجزم و الفتح و الضم و الكسر و الوقف "².

1 - ينظر الصحاح، ج1، ص270. ومقاييس اللغة، م4، ص299. و أساس البلاغة، ص296.

2 - الكتاب، ج1، ص13.

فالإعراب وجه من وجوه التغيير الذي يلحق أواخر الكلم باختلاف العوامل التي تدخل عليها¹ وطبيعة العلاقة التي تربط الكلمات داخل التركيب ، إسنادا أو تعدية، أو إضافة ... و بخلافه البناء الذي يلزم الثبوت و الاستقرار .

و يمضي سيبويه في شرح المجاري الثمانية و ما يتعلق بها من أحكام ترتبط بالمعرب و المبني ، شرح لا يخلو من العرض " التقريري القائم على نظرة تأليفية للمعطيات ، فهو استعراض للأحكام النحوية من إعراب و بناء و رفع و نصب و جر و جزم يصنفها المؤلف حسب أقسام الكلام تصنيفا لا يخلو من إحكام "² يقول معللا ذكره للمجاري الثمانية : " و إنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ، و ليس بشيء منها إلا و هو يزول عنه ، و بين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف ، و ذلك الحرف حرف الإعراب "³ .

إنه نظام علاماتي تفسيري يتميز بالحركة الفاعلة التي تعمل دوما على نقل المعنى من داخل التركيب إلى خارجه ، بعد انتقال الأثر من أول الكلمة إلى آخرها . إنه يعمل على بعث المعنى الكامن في الألفاظ بعد ائتلافها " هذه الألفاظ هي أجزاء الكلم : الاسم و الفعل، و الحرف التي تتوزع فيه العلامات وفق نظام الأصل و الفرع، المعرب و المبني .

فالمعرب من الأسماء و بعض الأفعال⁴ يتأثر بدخول العامل عليه ، فيظهر التأثير في آخرها ، في حين تلتزم المبنيات حالة واحدة في كل الأحوال " و كأنها تستغني عن تأثير

1 - العامل عند سيبويه معنوي وتبعه في ذلك الأعلام الشنتمري، وكثير من المتأخرين، ينظر السيوطي الأشباه والنظائر، ج1، ص173.

2 - عبد القادر المهيري، أعلام وآثار من التراث اللغوي، دار الجنوب للنشر - تونس، 1993م، ص44.

3 - الكتاب، ج1، ص13.

4 - يذهب جمهور النحاة أن الإعراب أصل في الأسماء، ينظر أبو البقاء العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، ص153. و ينظر الجرجاني، المقتصد ج1 ص 107.

العوامل فيها ولا تنقيد بها في تحقق صورتها اللفظية¹ و هذا الثبات على صورة واحدة للمبنيات من الأسماء اصطلح عليه سيبويه الأسماء غير المتمكنة². فالقياس عنده أن الإعراب للأسماء فقط ، لأنها معمولة و ليست عاملة، و أما الأفعال فهي عاملة من جهة و معمولة من جهة أخرى. و مادام الإعراب لا يكون إلا بعامل فإن الحكم هنا يتطلب أن نجعل للأفعال العاملة عوامل تعمل فيها و ننتبع البحث عن عوامل العوامل إلى ما لا نهاية .

حد ابن جني (ت 392 هـ) : يمضي ابن جني إلى بيان حقيقة الإعراب وحده من خلال بيان وظيفته فهو " الإبانة عن المعاني بالألفاظ"³.

و مما يلفت الانتباه هنا أنه أدرك حقيقة الإعراب و العوامل ، و نبه إلى عدم الوقوع في الأوهام عند اعتبار أن الإعراب أثر يجلبه العامل " فالعمل من الرفع و النصب و الجر و الجزم إنما هو للمتكم نفسه لا لشيء غيره"⁴.

فالمتكم يملك اللغة و يدرك نظامها ، و يحفظ قواعدها ؛ فهي أداة لتوجيه الألفاظ وائتلافها لأجل خدمة المعنى و الإفصاح عنه، و لأجل سلامة هذا المعنى في حركته الخطية و العمودية لا بد من تقييده بنظام علامي يحفظ المعنى و يكون حصنا له .

3 - حد الجرجاني (471 هـ) :

و الإعراب عنده ذو بعد تركيبى يتمثل في جودة التأليف و النظم؛ فالنقاء العامل بالمعمول في تركيب انسجمت ألفاظه و تضامته، يعطينا حكما إعرابيا دقيقا يحمل المعنى المقصود ويدل عليه. يقول الجرجاني : " لا يقوم في وهم و لا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم ، و لا أن يتفكر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه، و جعله فاعلا له أو مفعولا . أو يريد منه حكما

1 - المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص256.

2 - الكتاب، ج1، ص15 و ينظر شرح السيرافي للكتاب، ج1، ص104.

3 - الخصائص، ج1، ص36.

4 - المصدر نفسه، ص111.

سوى ذلك من الأحكام ، مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبراً أو صفة أو حالاً أو ما شاكل ذلك "1.

إذا تتبعنا النصوص الموثقة في الدلائل و المقتصد و أدركنا مفاصلها ، علمنا أن النظم و النحو و الإعراب حلقات في سلسلة الكلام ، هدفها خدمة المعنى و إيصاله ؛ فالنظم " هو توخي معاني النحو و أحكامه و فروقه و وجوهه ، و العمل بقوانينه و أصوله "2. و من أصول النحو و أحكامه التركيبية الإعراب الذي في حقيقته معنى لا لفظ³ و هذا محصول كلام الجرجاني ؛ أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العوامل . فالإعراب داخل في دائرة النظم ، إنه فرع عليه لا يتحقق إلا به ، فهو آلة النظم ، كما أن الحركات آلة الإعراب⁴، و لما كان الإعراب في حقيقته معنى، و أن المعنى في ضم الألفاظ بعضها إلى بعض أي " تعليق بعضها ببعض و جعل بعضها بسبب من بعض لا أن ينطق بعضها في إثر بعض من غير أن يكون فيما بينها تعلق، و يعلم كذلك ضرورة -إذا فكر - أن التعلق يكون فيما بين معانيها لا فيما بينها أنفسها "5.

4- حد ابن يعيش (ت 643 هـ) : و ينطلق ابن يعيش في تعريف الإعراب إلى بيان أهميته في التمييز بين الوظائف النحوية داخل التركيب . و انه قرينة مساعدة على التقديم و التأخير، يقول : " الإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها ألا ترى أنك لو قلت : " ضرب زيد عمرو " بالسكون من غير إعراب لم يعلم الفاعل من المفعول ، و لو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة ، فيعلم الفاعل بتقدمه ، و المفعول بتأخره لضاق المذهب ، و لم يوجد من الاتساع بالتقديم و التأخير ما يوجد بوجود الإعراب "6.

فالإعراب جيء به للتفريق بين معاني الأبواب النحوية مثلما كان بيانا على التقديم و التأخير، فيه نعلم تقدم المفعول على الفاعل في حالة اللبس بينهما نحو : حدث عمرو

1 - دلائل الإعجاز، ص 303.

2 - المصدر نفسه، ص 328.

3 - ينظر : المقتصد، ص 98، والدلائل، ص 329.

4 - المقتصد، ج 1، ص 99.

5 - الدلائل، ص 337.

6 - شرح المفصل، ج 1، ص 196، 197.

خالدا فنقول حدث خالدا عمرو ، فنعلم من النصب أن خالدا هو المَخَاطَبُ (السامع)
و عمرا هو المخاطب (المتكلم) .

5 - حد الأشموني (ت 918 هـ) : يمزج الأشموني حده للإعراب بحقيقته و يرجح
الفرضية الأولى يقول : " و أما في الاصطلاح ففيه مذهبان : أحدهما أنه لفظي و
اختاره الناظم و نسبه إلى المحققين ، و عرفه في التسهيل بقوله : "ما جيئ به لبيان
مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف ، و الثاني أنه معنوي
و الحركات دلائل عليه و اختاره الأعم و كثيرون و هو ظاهر مذهب سيبويه -
و عرفوه بأنه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا و تقديرا
و المذهب الأول أقرب إلى الصواب لأن المذهب الثاني يقتضي أن التغيير الأول ليس
إعرابا لأن العوامل لم تختلف بعد و ليس كذلك " ¹.

إن اختيار الأشموني للمذهب الأول القائل بأن الإعراب لفظ ووصفه بأنه قريب إلى
الصواب كلام يفتقر إلى الدقة التي أنشدها هنا و لم تتحقق له ، فالاضطراب واضح من
النص و تأويل قوله : و المذهب الأول أقرب إلى الصواب يقتضي أن المذهب الثاني
أيضا قريب من الصواب أو فيه جانب منه إلا أن المذهب الأول أقوى حجة و من هذه
الاعتبارات التأويلية لمعنى النص فإننا نرجح الرأي القائل بصواب المذهبين ؛ فالأول
من جهة أن الإعراب حركات مختلفة و في اختلافها تعدد أوجه المعاني؛ إذ لا يمكن
الفصل بين كونها لفظا و معنى و إن كان ابن إياز ² يرجح الرأي الثاني بأدلة كثيرة
منها ، إن الحركة ليست إعرابا و تدل على الإعراب " فلو كانت الحركة للإعراب
لامتنعت الإضافة ، إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه " ³.

1 - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق إبراهيم شمس الدين محمد علي بيضون، دار الكتب
العلمية بيروت، ط1، 1997م، ج1، ص73،72.

2 - هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد العلامة جمال الدين، ومن تصانيفه: قواعد
المطارحة، والإسعاف في الخلاف، المتوفي سنة (681 هـ) بغية الوعاة، ج1، ص532.

3 - الأشباه والنظائر، ج1، ص173.

ثم إن الحركة على إطلاقها ليست إعراباً ، و إنما ما يتركه العامل من أثر هو الإعراب¹.

و يعلق الصبان على حد الأشموني واصفا إياه بالقصور، وأنه ليس تعريفا جامعاً مانعاً، و بعد ما بين مقتضى الإعراب، المتمثل في الرفع و النصب و الجر. استطراداً معلقاً يقول: " لكن هذا التعريف يقتضي اطراد وجود الثلاثة أعني المقتضى و الإعراب و العامل مع كل معرب، و ليس كذلك فهو أغلبى فقط لعدم تحقق المقتضى في نحو: لم يضرب زيد و خرج بهذا القيد حركة البناء و النقل و الاتباع و المناسبة و التخلص من التقاء الساكنين و سكون البناء و حرفه و حذفه و سكون الوقف و الإدغام والتخفيف"².

و من شروط تحقق الإعراب توفر عناصر المعادلة الثلاثة ، و إلا خرجت الكلمة من كونها معربة إلى كونها مبنية، فالجزم ليس إعراباً وليس شيئاً³.

إن مقولة النحاة أن الجزم ليس إعراباً مقولة ذات أهمية، و يمكن أن يقودنا التصور النحوي هنا إلى اعتباره نقطة التقاء و تحول بين الإعراب و البناء، إذ أن حركات الإعراب ثلاث: رفع و نصب و جر بمقابل حركات البناء الثلاث: ضم و فتح و كسر و ما دام الجزم يختص بالأفعال المضارعة التي دخلت عليها عوامل الجزم فإن حركة التحول تتم من البناء إلى الإعراب أو من الإعراب إلى البناء.

فإذا كان التحول من البناء إلى الإعراب ، فالعلامة تدعى جزماً و تكون أقرب إلى الإعراب، وإذا كان التحول من الإعراب إلى البناء فإن العلامة تدعى سكوناً. و ما بين دلالة الجزم و السكون فرق كبير .

فالتحول من سمات الإعراب ؛ والكلمات تنتقل فيها الحركات من رفع و نصب و جر و جزم، وقد تدخل عالم البناء بعض الأسماء فتأخذ علاماته "ضم و فتح و كسر" لتستقر

1 - المصدر نفسه، ج1، ص174.

2 - حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، إبراهيم شمس الدين محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م، ج1، ص72.

4 - و القائل بهذا هو أبو عثمان المازني، ينظر شذور الذهب، ص61.

عند السكون الذي هو ثبات و استقرار .ثم لتبدأ الكلمة رحلة البحث عن حركية جديدة ، فهذا العمل الدوراني التكراري أضحي من لزوميات الإعراب و البناء .

المطلب الثاني:الإعراب فرع من فروع المعنى :

عرفت اللغة العربية الإعراب الذي صار خاصية من خصائصها ، يدور في الكلام و يلزم أواخر الكلمات إعرابا و بناء، غير أنه في المعرب يتمتع بحركية دائمة و انتقال عبر الحروف المتألفة ليستقر في آخر الكلمة محدثا انسجاما صوتيا محسوسا و مشكلا صورة دلالية واضحة في ذهن المتكلم و المتلقي، و عن هذا يقول ابن جني : " ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه و شكر سعيدا أبوه، علمت برفع أحدهما و نصب الآخر الفاعل من المفعول و لو كان الكلام شرعا واحدا لأستبهم أحدهما من صاحبه "1.

فالحركات الإعرابية قرينة لفظية ملازمة لبنية الكلمة ، و هي أداة في يد المتكلم يوجهها لأجل نقل ما يختلج في نفسه من تصورات و مفاهيم ، فتكون أمارات دالة بين المتكلم و المتلقي لرفع اللبس الذي قد يعتري الكلام أثناء الاتصال .

و نجد ابن فارس يؤكد على أهمية الإعراب في العملية الإبلغية ، و يذكره مفصلا في باب الخطاب الذي يقع به الإفهام من القائل ، و الفهم من السامع يقع ذلك من المتخاطبين من وجهين : أحدهما الإعراب و الآخر التصريف "2 .

فالموقف الاتصالي بين (أ) و (ب) لا يتم إلا عن طريقين بهما يتم ضبط الكلام و توجيهه، فإنما الطريق الأول فهو الإعراب الذي به " تميز المعاني ، و يوقف على أغراض المتكلمين، و ذلك أن قائلا لو قال ما أحسن زيد غير معرب ، لم يوقف على مراده ، فإذا قال : ما أحسن زيدا! و ما أحسنُ زيدٍ أو ما أحسنَ زيدٌ أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده "3.

و هذا المعنى يختلف باختلاف الموقف و الحالة النفسية للمتكلم ؛ فيكون المعنى تعجبيا في الأولى ، و استفهاميا في الثانية ، و نفيًا في الثالثة ، فالعلامة الإعرابية رافقت كلام

1 - الخصائص، ج1، ص36.

2 - الصحابي في فقه اللغة، تحقيق مصطفى الشويبي ،مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر بيروت، لبنان 1382هـ - 1963 م، ص190.

3 - المزهر في علوم اللغة، ج1، ص260.

العرب الذي نطقت به على سجيته، وأقرأها منهاج السماع و القياس لتكون إشارات مرسله من المتكلم إلى السامع ؛ فإذا نطق المتكلم ألزم كلامه ضوابط إعرابية في آخر الكلمة يفهمها المتلقي و يتبين منها المقصود .

فالقصدية عنصر مركزي في دراسة العلامة الإعرابية ، و هي الهدف من الكلام الذي عرفه النحاة أنه الدال على معنى يحسن السكوت عليه وقد أضاف ابن هشام القصدية إلى الكلام في قوله : " و الكلام قول مفيد مقصود " ¹.

و أما الطريق الثاني فهو التصريف ، فهو وجه ثان من وجوه الكلمة و بنيتها التي تحمل المعنى و تنتقله عبر التركيب إلى المتلقي إنه باب عظيم الفائدة لمريديه ؛ لأنه يزيل إبهاماً مثلما أزلت الحركة الإعرابية إبهاماً. يقول ابن فارس: " و أما التصريف فإن من فاته علمه فاته المعظم لأننا نقول : وجد و هي كلمة مبهمة فإذا صرفت أفصحت؛ فقلت : في المال : وجدا و في الضالة : وجدانا ، و في الغضب موجدة ، و في الحزن وجدا " ² .

لا شك أن هذه التقلبات التصريفية التي تمر بها الكلمة تعكس تنوع المعنى و انتقاله من حال إلى حال، حسب تقلبات النفس البشرية؛ فالإنسان امتك اللغة و طوعها لتكون أداة للإفصاح عن مكنوناته و كان الإعراب و التصريف من بين الأدوات الأكثر تمييزاً بخدمة المعنى التام.

اتصل الإعراب بالتصريف، فكان قرينة إضافية على البنية ، مساعداً على التوسع في المعنى الذي يعد في وجوده غير متناه، بعكس البنية التي توصف بأنها محدودة و مشتركة في كثير من المعاني، والذي يفرق بينها هو الإعراب أو السياق، أو الرتبة. فالزجاجي يمضي لتعليل وجود الإعراب و التمسك به إلى القول : " إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني و تكون فاعلة و مفعولة و مضافة و مضافاً إليها، و لم تكن في صورتها و أبنيتها أدلة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني ، فقالوا : ضرب زيد عمرا ، فدلوا برفع زيد على أن الفعل

1 - شرح شذور الذهب، ص51.

2 - المزهري، ج1، ص260.

له، و بنصب عمرو على أن الفعل واقع به، و قالوا: ضرب زيد فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، و بنصب عمرو على أن الفعل واقع به - و قالوا : ضرب زيد فدلوا بتغيير أول الفعل ،و رفع زيد على أن الفعل ما لم يسم فاعله ،و أن المفعول قد ناب منابه و قالوا : هذا غلام زيد ، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه و كذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم "1 .

تعمل الحركات بالتظافر مع البنية على تبيان الوظائف النحوية و الإعلان عنها؛ فالحركة مع وظيفة الفاعل ،و نائب الفاعل تكون الرفع دوماً ،و مع المفعول به و الفعل المضارع المنصوب تكون الفتحة في حين تختص الكسرة بالأسماء ،و تأتي دالة على الجر والإضافة .

فالعلامة هنا علاقة تفسيرية إعلانية. و يمكن تصور العمل داخل التركيب بين الصيغة و الحركة الإعرابية و الوظيفة النحوية كالاتي :

المبني + الحركة = الوظيفة النحوية حيث أ+ب=جـ

ف: أ: الصيغة ،و ب : الحركة الإعرابية (رفع و نصب و جر) ،و جـ: النتيجة (الدالة)

فعنصر المبنى والحركة يعملان في تتابع خطي متسلسل حيث تكون البنية مجردة ثم تلحقها الحركة و هي بنية إضافية مساعدة ليكتمل المعنى فتكون نتيجة هذا التآلف بين الجزأين وظائف نحوية متعددة تحمل معها حكماً نحويًا بوصفه نتيجة نهائية يقرها التركيب .

فالفاعلية و المفعولية و الإضافة و وظائف نحوية ترد في تركيب واحد، و تشترك في قسم واحد من الكلمة و هو الاسم ، غير أنها تحمل حركات مختلفة ؛ فالأولى تلتزم الرفع والثانية النصب و الثالثة الجر ، فتكون النتيجة متعددة و أحكام نحوية مختلفة ، فالفاعل حكمه الرفع دائماً و المفعول به النصب دائماً و المضاف إليه الجر دائماً و لا خلاف في ذلك عند النحاة .

لقد أكد النحاة غير ما مرة على أهمية الحركات الإعرابية في التركيب ، فهي أصغر وحدة دالة إذ لا يدل جزء لفظها على جزء معناها و في هذا السياق صرح الاسترآبادي بقوله : " إن قيل إن في قولك مسلمان و مسلمون و بصري و جميع الأفعال المضارعة جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه ، و كذا تاء التأنيث في قائمة و لام التعريف ... فيجب أن يكون لفظ كل واحد منها مركبا و كذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين ، فالجواب أن جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة ... و كذلك الحركات الإعرابية "1.

فالمعمل الوظيفي يتم بتألف الأجزاء المكونة من المبنى و المعنى؛ فالمبنى صيغة ووحدات صغرى دالة تتمثل في الحركات الإعرابية أو الحروف. و هنا يصدق استدلال النحاة حينما قالوا " إن الإعراب معنى يحصل بالحركات أو بالحروف "2.

المطلب الثالث: الإعراب قرينة وظيفتها التوسع في الكلام:

يجمع جمهور النحاة على أن الإعراب إنما وضع للدلالة على المعاني المختلفة في التركيب ، و قرينة جيء بها للتوسع في الكلام ، فابن يعيش يؤكد في شرحه على أهمية الإعراب في الكلام يقول : " و الإعراب الإبانة على المعاني باختلاف أواخر الكلم ،

لتعاقب العوامل في أولها . ألا ترى أنك لو قلت : ضرب زيد عمرو بالسكون من غير إعراب لم يعلم الفاعل من المفعول ، و لو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقدمه و المفعول بتأخره ، لضاق المذهب ، و لم يوجد من الاتساع بالتقديم و التأخير ما يوجد بوجود الإعراب "2.

فالحديث عن القرائن و تفاوت أهميتها باد في النص، و تظايرها مطلب نحوي اتجه إليه التركيب أثناء التحليل؛ فالمتكلم يميل إلى الحصول على المعنى بطرق مختلفة، ولو كان الأمر مقصورا على الرتبة للتفريق مثلا بين الفاعل و المفعول به لضاق السبيل، وضاع

1 - الاسترآبادي، شرح الكافية، ج1، ص25، 26.

2 - عبد القاهر الجرجاني، المقتصد، ج1، ص101.

2 - شرح المفصل، ج1، ص196.

الهدف . ذلك أن الرتبة تختزل احتمالات التراكيب المحصلة ، و تجعل المعنى واحدا ، فيقع بذلك اللبس ويغض القصد . و لما كانت العلامة الإعرابية ميزة تركيبية لصيقة بأقسام الكلام فهي وجدت لتفصل درجات الشبه بين الوظائف النحوية ، و إن كان الفصل ليس مطلقا لأن كثيرا من الأبواب متشابهة في علامات إعرابها نحو باب الفاعل و نائب الفاعل و المبتدأ والخبر . فالتقديم والتأخير باب من أبواب البلاغة سماها بوجود العلامة الإعرابية .

فالعناصر الوظيفية تنتقل بحرية داخل التركيب ، و تولد لدينا تعددا في الأبواب النحوية التي يمثلها قسم واحد من أقسام الكلام : " و ذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ، و يكون الآخر خبرا له، فنقدم تارة هذا على ذلك ، و أخرى ذاك على هذا و مثاله ما تصنعه بزيد و المنطلق؛ حيث تقول: مرة زيد المنطلق و أخرى المنطلق زيد، فأنت في هذا لم تقدم المنطلق على أن يكون متروكا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبر مبتدأ كما كان بل على أن تنقله عن كونه خبرا إلى كونه مبتدأ "1.

فانتقال العناصر من موضع إلى آخر و سم إعرابي و سمة من سماته التي يقف عليها ويحققها للتركيب؛ إذ أنه حرر التركيب من قيد الرتبة التي جعلته أحادي الجهة والموضع .

إن تغير المواضع و تبادلها بالتقديم و التأخير فكرة تأسست عليها البلاغة العربية التي تعد المعنى من أولى أولوياتها .

و تقف الرتبة على بيان وظائف التركيب في المبني الذي يلزم حالة واحدة و موضعا ثابتا نحو: أكرم عيسى موسى ، إذ عرفنا بالرتبة أن الاسم " عيسى " هو الفاعل، و " موسى " هو المفعول به، و من الأسماء المبنية نحو : من ، و كيف ، و كم، و أين، و الذي ، و التي ، و ما التي بمعنى الذي ، و من الأفعال ، الماضي ، و أمر المخاطب، و جميع الحروف .

فالإعراب و البناء خطان متوازيان في أحكام النحو، يتموقع الحكم النحوي في المعرب في البنية السطحية في حين يكون مع المبنى في البنية العميقة يستدعي التقدير و التأويل .

المطلب الرابع: أبعاد الإعراب مطلباً صوتياً غرضه تحقيق الإسجام أم الأمر يتعداه

إلى الوظائف الدلالية ؟

عرض قطرب لفكرة العلامة الإعرابية بشيء من السطحية التي أفضت إلى اعتبار الإعراب ظاهرة لفظية بحتة، القصد منها تجنب السكون في أواخر الكلمات مراعاة للإسجام الصوتي . و قد تناقلت كتب الأقدمين مقالته ، وأوردها الزجاجي في إيضاحه ، هذا نصها : " و إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف و الوصل ، و كانوا يبطنون عند الإدراج فلما وصلوا و أمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، و متحركين و ساكن، و لم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة و لا في حشو بيت ، و لا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطنون و في كثرة الحروف المتحركة يستعجلون و تذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان "1.

إن مجرد استتطاق النص، و تحريك إشاراته المعرفية، و تفحص أدلته المبتورة عن أصول النحو. يتبين لنا أن قائله كان أحادي النظرة؛ قاصر الفهم، ذلك أن الإعراب في أصله الأول جزء من مقطع الكلمة؛ فهو ذا قيمة بنائية أولا و قيمة وظيفية ثانيا و نجد ابن يعيش و هو يدقق النظر في أهمية الإعراب بنصوص متصلة المفاصل، فبعد ما بين أن " الإعراب إنما يؤتى للفرق بين المعاني " فإنه ربط بين قيمة الإعراب و الحرف الذي منه يتألف الكلام عن طريق القياس يقول : " فإذا كان وحده كان كصوت تصوت به فإن ركبته مع غيره تركيبا تحصل به الفائدة، نحو قولك : زيد منطلق ، و قام بكر ، فحينئذ يستحق الإعراب لإخبارك عنه "2.

1 - الإيضاح، ص70 - 71، وينظر السيوطي، الأشباه والنظائر ج1، ص186.

2 - شرح المفصل، ج1، ص149.

و أما عن قوله فلو كان الإعراب إنما دخل المعنى للفرق بين المعاني ، لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه و لا يزول إلا بزواله ¹.

نجد الجرجاني يتصدى لمثل هذه الافتراضات ، و يضع الدليل بيد الباحث يقول : " فإذا قيل لك : في قولك : جاءني زيد ؛ ما الإعراب ؟ فقل اختصاص الضمة، بهذه الحال و معنى الاختصاص أنها تزول في قولك : رأيت زيدا و كذا الفتحة تزول في قولك : مررت بزيد فكل واحدة منها خصت لدلالة على معنى ، فهي تزول بزوال ذلك المعنى و تأتي صاحبها الموضوعة للمعنى الثاني ، و كذلك تأتي الثالثة للمعنى الثالث ². و الدليل الثاني الذي رد به قطرب مقالة العرب أن الإعراب وضع للإبانة عن المعاني و استخلصه من كلام العرب الذي استقرأه ناقصا - كما يبدو - فحصل عنده نوعان من الكلام هما :

1. أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني .

2. أسماء مختلفة في الإعراب متفقة المعاني .

فأما النوع الأول نحو : إن زيدا أخوك .

لعل زيدا أخوك .

كان زيدا أخوك .

و أما النوع الثاني نحو : ما زيد قائما .

ما زيد قائم .

لقد استنكر النحاة ما ذهب إليه قطرب من تعليل، و انبروا يردون عليه مذهبه بأدلة كثيرة نذكرها مرتبة فيما يلي :

1. لو كانت وظيفة الحركات تيسير النطق ، لاكتفى العربي بحركة واحدة .

2. ثم لماذا التزم العربي برفع الفاعل دائما، و نصب المفعول به؛ فالإتساع والتنوع

في الحركات يقتضي، نصب الفاعل مرة و جره أخرى .

1 - الإيضاح، ص70.

4 - كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، ج1، ص98 - 99.

3. و أما ما ذهب إليه قطرب من اتفاق الإعراب و اختلاف المعاني ، و اختلاف الإعراب و اتفاق المعاني فقد ردوا عليه بأن قالوا : " إنما كان أصل دخول الإعراب في الأسماء التي تذكر بعد الأفعال ، لأنه يذكر بعدها اسمان أحدهما فاعل و الآخر مفعول فمعناهما مختلف فوجب الفرق بينهما ، ثم جعل سائر الكلام على ذلك "1.

ومما ينبغي فهمه أن الإعراب لا يفيد وحده بيان المعنى ، و إنما تتظافر قرائن أخرى على تشكيله و الدلالة عليه .

و لعل آراء قطرب تعيدنا إلى نقطة البدء، حين تفتش اللحن بسبب اختلاط العرب بالأعاجم، و سمع أحدهم يقرأ قوله تعالى : (أَنْ اللَّهَ بِرِيءٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ ورسوله)2 بالجر، وقرأتها المشهورة بالرفع. فأمر حينها أن لا يقرأ القرآن إلا عالم لغة كما أمر أبو الأسود الدؤلي بوضع النحو3.

فلو استغنت العربية عن الإعراب لذهب بيانها ، و غمض فهم الناس للقرآن .

المطلب الخامس: الإعراب و البناء وثنائية الأصل والفرع.

انطلق النحاة في تصنيف مقولاتهم النحوية من ثنائية الأصل و الفرع حيث خلصوا إلى أن الإعراب للأسماء، و البناء للأفعال و الحروف؛ و لكن في الاتصاف بالإعراب و البناء ليس على وجه الإطلاق بل هناك درجات تتفاوت فيها الأسماء على الأفعال و الحروف في الإعراب، مثلما تتفاوت الأفعال على الأسماء في البناء، و يبقى الإطلاق في بناء الحرف ، فهي مبنية بالأصالة ، و في هذا الحكم اتفاق جمهور النحاة و قد قال " الخليل و سيبويه و جميع البصريين : المستحق للإعراب من الكلام الأسماء و المستحق للبناء الأفعال و الحروف، هذا هو الأصل "4.

و إنما جعل البصريون الإعراب للأسماء و البناء للأفعال ، من دليل أن الأسماء تكون فاعلة و مفعولة و مضافة، فأعربت كي لا تكون المعاني مختلطة، و أن الأفعال خصت بالبناء لأنها تكون عاملة في الأسماء و اختلاف معانيها ؛ إذ تكون " ماضية ، و مستقبلية

1 - الإيضاح، ص71، وينظر العكبري، التبيين، ص156 - 160 .

2 - التوبة/3.

3 - ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص16، وينظر إنباه الرواة على أنباء النحاة، ج1، ص15.

4 - الإيضاح، ص77.

وموجبة ومنفية و مجازى بها و مأمور بها و منهيها عنها، و تكون للمخاطب و المتكلم و الغائب، و الذكر و الأنثى¹.

وكل قسم من هذه الأقسام متى خرج عن دائرة أصالته اتجه نحو الفرعية؛ فالأسماء تكون مبنية لمشابقتها الحروف، و تبنى على الضم و الفتح و الكسر و الوقف و مثالها ما بني على:

1- الضم نحو : حيث، بعد، قبل، النداء المفرد: يا زيدُ، ياعمرُو، و قطُّ و أولُ .

2- و الفتح نحو : أين -أيانَ -ثمَّ - كيفَ .

3- و الكسر نحو: أمس، وهؤلاء، وحذام، وقطام، وغلاب، ورفاش، و بداد، ويسار بمعنى التبدد و الميسرة و جبر .

4- و الوقف نحو : كم، من، قط، إدّ² .

و نلاحظ اتصالا مستمرا بين الاسمية والحرفية، فهما متلازمان في التركيب متى اقتضت الحاجة ذلك و لذلك فخرج الاسم من الاسمية إلى الحرفية مرهون بهذا التلازم و مشفوع بتعدد ارتباطاته مع الفعل، فبعد أن كان اسما متمكنا³ من المعربات و المبنيات كما قال سيبويه صار غير متمكن .

و قد صنف الزجاجي الأصول والفروع التي ينتظم عملها في دائرة أقسام الكلام، وجاء تصنيفه هذا تعليليا، يقول: " ثم عرض لبعض الأسماء علة منعها من الإعراب فبنيت، و تلك العلة مشابهة الحرف، و عرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب فأعربت و تلك العلة مضارعة الأسماء . و بقيت الحروف كلها على أصولها مبنية ، لأنه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصولها ..."¹.

و يعمل هذا النظام وفق التبادل الموضوعي الذي يؤسس لأحكام نحوية مضبوطة و ثابتة فالتعاقب هنا بين المعربات و المبنيات لا يقلل من أصالة المعرب، بل إن النظام فيه

1 - المصدر نفسه، ص81، وينظر العكبري : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين، ص153 - 155 .

2 - ينظر الزجاجي، كتاب الجمل في النحو، ص262 - 263 ، وينظر: الكتاب، ج1، ص15.

3 - ينظر مصطلح التمكّن عند سيبويه، الكتاب، ج1، ص13، ويقصد به التمكّن من الاعراب، و غير متمكّن أي المبنى.

يعمل في حركية دائمة و متجددة. و يمكن تمثيل أصالة الإعراب و فرعية البناء وفق

نص الزجاجي كما يلي :

استنادا إلى القاعدة الثلاثية فإننا نجد

الفرضية الأولى :

1- أصل ← فرع ← أصل .

2- فرع ← أصل ← فرع ← الأصل ← يتجه نحو الفرع

الفرع ← يتجه نحو الأصل

فما كان في البدء أصلا قد يخرج إلى الفرعية لعلة ثم يعود إلى الأصل بزوال العلة ، و كذلك الفرع يكون فرعا ثم يتجه إلى الأصل لعلة، و يعود إلى الفرع بزوال العلة . و من هذا القانون فإننا نستلزم أن الإعراب أصل، و أن الفرعية أصل في فرعيتهما؛ و لذا كان البناء " وجها من الإعراب بالموضع قد يكون أخصب من العلامات الشكلية المختلفة التي تطرأ على المعرب"².

2- الفرضية الثانية: وفق ما أوردها العكبري في التبيين ، يقول : " المعرب بحق الأصل هو الاسم ، و الفعل المضارع محمول عليه . و قال بعض الكوفيين : المضارع أصل في الإعراب أيضا و حجة الأولين : أن الإعراب أوتي به لمعنى لا يصح إلا في الاسم ، فاختص بالاسم كالتصغير و غيره من خواص الاسم ، و الدليل على ذلك أن الأصل عدم الإعراب ، لأن الأصل دلالة الكلمة على المعنى اللازم لها ، و الزيادة على ذلك خارجة عن هذه الدلالة و إنما يؤتى بها لتدل على معنى عارض ، يكون تارة و يفقد تارة ، و المعنى الذي يدل عليه الإعراب كون الاسم فاعلا ، أو مفعولا ، أو مضافا إليه ، لأنه يفرق بين هذه المعاني ، و هذه المعاني تصح في الأسماء و لا تصح في الأفعال ، فعلم أنها ليست أصلا ، بل هي فرع محمول على الأسماء في ذلك"³.

و تنقسم الفرضية هنا إلى تصورين :

1 - الإيضاح، ص77.

2 - المنصف عاشور، دروس في أصول النظرية النحوية العربية من السمات إلى المقولات أولوية الوسم الموضوعي، ص130.

3 - التبيين، ص153 - 154.

التصور الأول و يرى أن : الإعراب أصل في الاسم وفرع في المضارع.

التصور الثاني ويرى أن: الإعراب أصل في الاسم و المضارع .

تحليل التصور الأول :

1- الإعراب دخل على الاسم ← بالاختصاص ← صار أصلا ← بالحذف =الأصل
عدم الإعراب .

تحليل التصور الثاني :

الإعراب (الفعل + الحركة) = المعنى + حروف العطف - (معنى الفعل) =

الإعراب متعلق بمعنى العطف لا بمعنى الفعل .

و بالجمع بين التصورين نستنتج أن الإعراب فرع في وجوده، كما أن البناء فرع في وجوده، ولما اقتصت الأسماء به صار أصلا، وفرعية البناء تقسر من وجه أن الحركة في المبني ثابتة و لا تفيد المعاني المختلفة التي اقتصت بها في الأسماء في حين بقيت الحروف مبنية أصالة ؛ فهي أصل في البناء .

فالنحاة العرب انطلقوا في تصنيفهم للمقولات النحوية حسب مبدئي الأصل والفرع و نظروا إلى فكرة الأصل بالاعتماد على الكثرة¹. إلا أن هذا الأساس غير كاف، فقد تكثر الفروع و تقل الأصول، و لذا يجب اعتماد أسس أخرى تستند إلى التركيب والدلالة.

إن المنهج الذي اتصف به النحو العربي على المستويين الأفقي و العمودي كان وصفيا تحليليا ؛ فعلى المستوى الأفقي ينطلق من التحليل إلى التركيب، وعلى المستوى العمودي يبدأ من الجزء نحو الكل فالبحث وراء تفاصيل الإعراب و البناء و الأحكام المتعلقة بهما قادت النحاة أيضا إلى النظر في الحركات الخاصة بالبناء، يقول الجرجاني: " و أصل البناء السكون، لأنه إذا كان نقيض الإعراب و جب أن يكون بنقيض الحركة التي باختلافها يحصل الإعراب "².

1 - حسن الملق، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع - عمان - الأردن، ط1 - 2001م، ص85.

2 - كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، ج1، ص125 - 126.

السمات الدلالية للمعرب و المبنى من خلال بيان الحركات و تعلقها بقسم من أقسام

الكلام

| أقسام الكلم | الاسم | مبنى (-) | الفعل | مبنى (+) | الحرف | مبنى (+) |
|-------------------|-------|-----------|-------|-----------|-------|----------|
| الحركات الإعرابية | | معرب + | | معرب (-) | | |
| الجر | + | معرب | - | غير موجود | - | موجود |
| الرفع | + | معرب | + | معرب | - | |
| النصب | + | معرب | + | معرب | - | |
| الجزم | - | غير موجود | + | معرب | - | |
| الفتح | + | مبنى | + | مبنى | + | مبنى |
| الضم | + | مبنى | + | مبنى | + | مبنى |
| الكسر | + | معرب | | | + | مبنى |

| | | | | | |
|--------|--|---|------|---|------|
| السكون | | + | مبني | + | مبني |
|--------|--|---|------|---|------|

و باستقراء الجدول نلاحظ الجر في الأسماء بمقابل الجزم في الأفعال ، فالجر و الجزم خاصيتان متلازمتان و متقابلتان، "ويلزم من اختصاص الجزم بالأفعال اختصاص الجر بالأسماء لأنه لو دخل الجر الأفعال، وقد دخلها الرفع والنصب والجزم ،وهي فرع في الإعراب على الأسماء ، لكان الفرع أكثر تصرفا في الإعراب من الأصل ،والفروع أبدا تنحط عن الأصول "1.

لقد اعتمد النحاة معيارا آخر للفصل في قضية الأصل و الفرع بين الاسم و الفعل و هو عقد مقارنة بين الحركات من حيث قوتها و عددها ،و يوضح الجدول أن الاسم قد ظفر بجل الحركات خلاف الفعل الذي اختص بالجزم ،و الجزم سكون.و إلى هذا يذهب الجرجاني مبررا ما ذهب إليه من تعليل ، يقول : " الإعراب في الفعل فرع على الإعراب في الاسم فنقص عنه بأن اختصر على حركتين ، و جعل الوجه الثالث منه السكون ، ليكون أضعف من إعراب الاسم جريا على القياس في حط الفروع عن الأصل "2.

و نخلص إلى أن العرب اتخذت القياس و التعليل منهجين للوصول إلى إصدار الأحكام النحوية و إثباتها من خلال البحث عن الأصل و الفرع و ما يتعلق بهما من خصائص و سمات .

و تبين لنا أن ظاهرة الإعراب انتظمت في سلسلة من العلاقات تناسقت حلقاتها وفق مبدأ الثنائية؛ البنية و الحركات، العامل و العلة، الأصل و الفرع، البناء و الإعراب و هي بهذا تعد من أهم الأسس في نظرية النحو العربي؛ ذلك أنها ارتبطت بالتركيب من حيث إنها تنظم علاقاته لا في مجال المرفوعات و المنصوبات و المجرورات

1 - ابن النحاس، شرح المقرب، المسمى التعليقة، دراسة وتحقيق خيرى عبد الراضى عبد اللطيف، دار

الزمان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 1426هـ- 2005م، ج1، ص138.

2 - المقنصد، ج1، ص168، وينظر الكتاب، ج1، ص14.

فحسب، و إنما في الإسناد و كل ما يقوم عليه نظام العامل من أسماء و أفعال و حروف .

فالإعراب " مفهوم جوهري في التعرف على بنية الجملة العربية لقيام التحليل على المركبات الظاهرة في الكلام و غير الظاهرة فيه على أساس مبدأ العامل النحوي في مفهومه الشامل الذي تتحقق من خلاله المقاصد الإبلاغية "1.

المطلب السادس: الإعراب قرينة للإفصاح عن الحكم النحوي .

ارتبطت الحركات الإعرابية بالأحكام النحوية؛ فالرفع علامة أصلية دالة على بابي الفاعل والمبتدأ، والنصب علامة دالة على المفعولات، والجر علامة دالة على الإضافة و لكن لماذا اختص الفاعل بالرفع، و المفعول بالنصب ؟

يذكر ابن جني ما قاله الزجاجي في تعليل رفع الفاعل ، و نصب المفعول يقول " إنما فعل ذلك للفرق بينهما ثم سأل نفسه فقال : فإن قيل : فهلا عكست الحال فكانت فرقا أيضا ؟ قيل : الذي فعلوه أجزم و ذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد و قد يكون له مفعولات كثيرة ، فرفع الفاعل لقلته ، و نصب المفعول لكثرتة ، و ذلك ليقل في كلامهم ما يستقلون ، و يكثر في كلامهم ما يستخفون "2.

غير أن استحقاق الأصل في الرفع أمر ناقشه النحاة و انقسموا فيه إلى فريقين فريق يرى أن الرفع أصل في المبتدأ أو الخبر و يمثله سيبويه و ابن سراج و أبي علي الفارسي و ابن مالك ، يقول سيبويه : " اعلم أن الاسم أول الابتداء "3 و فريق يرى أن الفاعل أصل و المبتدأ و الخبر، و اسم كان و خبر إن ، و خبر لا التي تنفي الجنس واسم (ما) و (لا) التي بمعنى ليس، محمولات عليه4 ويمثله الزمخشري، و ابن

1 - المنصف عاشور، بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية،مدونة المسعدي، الفارسي المدني. منشورات كلية الآداب بمنوبة، تونس 1991م، ص 25 - 26.

2 - الخصائص ج1، ص50، و نجد ابن الأنباري يرفض هذا التعليل حيث يقول: "أن هذا السؤال لا يلزم، لأنه لم يكن الغرض إلا مجرد الفرق، وقد حصل، وبأن السؤال لا يلزم، لأننا لو عكسنا على ما أورده السائل، فنصبنا الفاعل، ورفعنا المفعول؛ لقال الآخر: فهلا عكستم؟ فيؤدي ذلك إلى أن ينقلب السؤال، و السؤال متى انقلب كان مردودا" أسرار العربية ص78 - 79. و ينظر ابن يعيش: شرح المفصل، ج1 ص198.

3 - ينظر الكتاب، ج1، ص23 و شرح المفصل، ج1، ص198.

4 - ينظر شرح المفصل، ج1، ص199 .

عصفور، و ابن النحاس الذي ذهب إلي " أن المعنى الذي دخل الإعراب الكلام لأجله و هو رفع اللبس في الفاعل أكثر من المبتدأ ، لأن الفاعل لو لم يرفع التبس بالمفعول ، و لا كذلك المبتدأ فكان الفاعل أصلا في الرفع لذلك "1.

و قضية الأصل هنا قائمة على فكرة العامل التي ارتبطت بالإسناد و بقية العلاقات النحوية في التركيب ؛ فالمبتدأ مرفوع بالابتداء ، و قد عرفه النحاة بقولهم : " هو جعلك الاسم و ما هو في تقديره أول الكلام لفظا أو تقديرا معرى عن العوامل اللفظية غير الزائدة لتخبر عنه "2.

فكان تجرد المبتدأ من العوامل هو الذي دفع بالنحاة إلى اعتباره أصلا في الرفع ، و هذا الأصل جاء في رتبته الأولى في الجملة ، خلاف الفاعل الذي ارتفع لإزالة اللبس كما يقول ابن النحاس، وقد نظر الزمخشري في رتبة الفاعل ووجد أنه يأتي أولا " لأن وجوده قبل وجود فعله، لكنه عرض للفعل أن كان عاملا في الفاعل و المفعول لتعلقهما به ، و اقتضائه إياهما، وكانت مرتبة العامل قبل المعمول، فقدم الفعل عليهما لذلك وكان العلم باستحقاق تقدم الفاعل على فعله، من حيث هو موجود ثانيا فأغنى أمن اللبس فيه عن وضع اللفظ عليه فلذلك قدم الفعل و كان الفاعل لازما له، ينتزل منزلة الجزء منه بدليل أنه لا يستغني عنه ، و لا يجوز إخلاء الفعل عن فاعل "3.

و لعل الشيء الذي دفع بالنحاة إلى مثل هذا الاختلاف هو كلام سيبويه ؛ حيث ذكر في معرض حديثه عن المبتدأ يقول : " و اعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء، و إنما يدخل الرفع و الناصب سوى الابتداء ، و الجار على المبتدأ "4 في حين سبق في كتابه باب الفاعل على باب المبتدأ¹.

إن القرائن التي اعتمدها النحاة للفصل بين أصلية الرفع، قرائن لفظية، لم تتعد الجانب الشكلي للتركيب في حين يجب الرجوع إلى القرائن الوظيفية ذات الصلة بالمعنى النحوي ، أو العلاقات النحوية التركيبية . و ما نراه هنا أن الرفع أصل في ذاته مادام

1 - ابن النحاس، شرح المقرب، ج1، ص157.

2 - علي محمد خاطر، شرح المقرب لابن عصفور، القسم2، ط1، 1411هـ - 1990م، ج1، ص617.

3 - شرح المفصل، ج1، ص202.

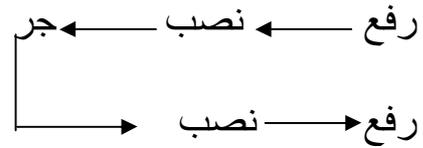
4 - الكتاب، ج1، ص23 - 24.

مرتبطا بالاسمين داخل التركيب؛ فالفاعل أصل فيه الرفع ما بقي فاعلا ولم تتغير وظيفته إلى نائب الفاعل الذي يكون مرفوعا لفظا و منصوبا محلا .
و يبقى المبتدأ مرفوعا أصلا ما لم تدخل عليه عوامل نحو : إنَّ و أخواتها فتتغير رتبته و حركته و وظيفته .

فالحركة الإعرابية قرينة أفضت بالحكم النحوي لكل من الفاعل و المبتدأ . و قد أدرك الجرجاني أهمية العلاقة التي تربط بين الحركة الإعرابية و العلاقة النحوية و مضى يؤكد عليها قائلا : " فعمل الرفع في الفاعل ليعلم التباس الضرب به من جهة وقوعه منه و النصب في المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه "2.

فالمفعول به عبر عن جهة المعنى أي وقوع الضرب على عمرو من قبل زيد في نحو قولنا : ضرب زيد عمرا.

لعل الشيء الذي يمكن أن نتصوره من وظائف الحركة الإعرابية أنها تعمل على مراقبة العناصر الوظيفية داخل التركيب و توجيهها و المحافظة على قوة دلالتها .
فالتراكيب العربية تسير وفق نسق معين قوامه : رفع ، و نصب ، و جر هذه المحاور الثلاثة التي تشكل النواة المركزية لتفاعل العلاقات الوظيفية التي تسير في اتجاهين متوازيين متعاكسين :



فيكون الرفع هو النواة الذي تتطلق الجملة منه، إنه ركن ثابت و أصل ولذا " قدم الكلام في الإعراب على المرفوعات؛ لأنها اللوازم للجملة و العمدة فيها، والتي لا تخلو منها و ما عداها فضلة يستقل الكلام دونها "1.

و قد يثبت الرفع أمام حركة الجر أو حروفه. ولابن عصفور رأي في هذا يقول :
و ينبغي أن تعلم أن الاسم المخفوض برُبِّ هو معها بمنزلة اسم واحد يحكم على

1 - ينظر باب الفاعل الكتاب ج1، ص33، وباب المبتدأ، ج2، ص 126.

2 - الدلائل، ص127.

موضعه بالإعراب، فإن كان العامل الذي بعدها رافعا كانت في موضع رفع على الابتداء نحو قولك : رب رجل عالم قام فلفظ رجل مخفوض برب و موضعه رفع على الابتداء "2.

و مما ينبغي معرفته هنا أن للرفع شأنًا عظيمًا عند النحاة ولذا جعلوه في أول الكلام وأن الجراحت مرتبة منه، وإن كنا قد وجدنا الاسم مجرورا لفظا، فحكمه الرفع على الابتداء، وهو هنا بمنزلة: رجل عالم قام. و لما كان الرفع هو الأصل والجوهر فإن التراكيب النحوية لا تخلو منه مهما دخلت عليها العوامل المختلفة، ومنزلة المرفوع محفوظة بحركته و دلالته ، ويمكن تبين ذلك من خلال التراكيب الآتية :

المجموعة " أ "

1. الجو بارد .

2. كان الجوُّ باردًا.

3. إن الجوَّ باردٌ .

المجموعة " ب "

1. قام الولد.

2. كتب الولد درسه.

3. كُتِبَ الدرسُ .

فالمرفوعات لا تبتعد عن كونها ترد في الرتبتين الأولى أو الثانية، فالاسمان في (ج 1) مرفوعان في أصلهما، وتقيد الرفع في (ج 2) و (ج 3)؛ ففي (ج 2) التقيد حدث بدخول (كان) التي تفيد زمنا وجهة، و أما في (ج 3) أفادت توكيدا لا غير .

أما المجموعة (ب) و التي تتصف بحركية الحدث و الزمن، فإن الفاعل فيها هو العنصر المسيطر الذي تلتف حوله كل العلاقات الواردة في التركيب و تستدعيه إلى الحضور، وإن كان غائبا فإنها تقدره أو تستبدله بعنصر آخر يحل محله مثلما هو الحال

1 - شرح المفصل، ج1، ص200.

2 - علي محمد فاخر، شرح المقرب، القسم الثاني، ج1، ص621.

في نائب الفاعل الذي تحول فيه الاسم من النصب إلى الرفع " والرفع أعلى وجوه الإعراب مرتبة لاستغناؤه عن النصب والجر في قولك : قائم زيد، و زيد منطلق والنصب والجر لا يوجدان حتى يتقدم الرفع كقولك:ضرب زيدعمرًا ،ومررت بزيد "1.

يتأسس الحكم النحوي في التراكيب النحوية على ثلاثة شروط، وضعها النحاة ، و فصل فيها الجرجاني و هي مستخلصة من تعريفهم للإعراب نذكرها مرتبة كما يلي :

أولا : الاختلاف في الحركات أو الحروف .

ثانيا : الاختلاف يكون في آخر الكلمة .

ثالثا : اختلاف العوامل .

فالإعراب اختلاف يكون في آخر الكلمة يفضي إلى اختلاف في المعنى، كما أن الحكم النحوي اختلاف في النتيجة ناتج عن اختلاف في الأسباب و العلل .

و الإعراب في حقيقته معنى لا لفظ²، و هذا محصول كلمة الاختلاف التي ذكرها النحاة عند حدهم للإعراب " و ليس الاختلاف بلفظ ، و إنما هو معنى، كما أن الاسوداد ليس بعين و إنما هو معنى يُعرف بالقلب ، فالمختلف هو اللفظ كما أن المسود هو العين التي تتعلق برؤية البصر ، فإذا قلت : جاءني زيد و رأيت زيدا و مررت بزيد ، فإن اختلاف الحركة وكونها مرة ضمة ، و أخرى فتحة و ثالثة كسرة ليدل هذا الاختلاف على معان مختلفة، إعراب ، و ليس نفس الحركة بإعراب "3.

فالإعراب بالمفهوم الوظيفي " تشكل تتصاع فيه الأجزاء الملفوظات لنسق البناء التركيبي هو الصورة الحسية المثلّي لاكتمال جنين الدلالة ، و ما الإفضاء به إلا إعلان عن ميلاد المعنى "4.

ونخلص إلى أن الإعراب ذو بعدين، بعد حسي، يتمثل في الحركات، و آخر معنوي وهو التغيير الحاصل بهذه الحركات التي شكلت أداة ربط كشفت عن طبيعة العلاقة بين

1 - الحريري، شرح ملحة الإعراب، تعليق ياسين جاسم المحيمد ، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، ط 1، 1422 هـ - 2001م، ص93.

2 - هذا ماذهب إليه جمهور النحاة منهم: الجرجاني والعكبري...ينظر: المقصد، ج1، ص98. واللباب في علل البناء والإعراب، ص53 - 54.

3 - المقصد، ج1، ص98.

4 - عبد السلام المسدي، العربية والإعراب، مركز منشورات النشر الجامعي - تونس - 2003م، ص70.

الألفاظ، والإعراب " لا يكون إلا المجسم الفعلي لانبثاق المعنى بعد تشكله في دلالة الخطاب المسترسلة"¹.

إن هذه النتيجة تقودنا إلى خلاصة فكر الجرجاني حول حقيقة النظم الذي يعد من التصورات التجريدية لحقيقة العلاقات داخل التراكيب العربية. إذ " ليس النظم شيئاً غير توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم"².

1 - عبد السلام المسدي، العربية والإعراب ، ص74.

2 - الدلائل، ص 293.

المبحث الثالث: العامل النحوي

المطلب الأول: معيار تصنيف العوامل عند النحاة

انطلق سيبويه في تخطيطه للعامل والأبواب النحوية من النص الذي ضمنه الباب الثاني سماه: "هذا باب مجاري أو آخر الكلم من العربية".

إذ جمع هذا النص بين فكرتي الإعراب والعامل اللتين تعملان في تلازم مستمر ربطهما بأقسام الكلام الثلاثة التي تصنف من جهة العمل الإعرابي وفق ثنائية الإعراب والبناء، كما تضمن أهم القضايا النحوية من باب الأسماء و ما يتعلق بها من نصب ورفع و جر، و باب الأفعال و إعمالها ، و باب الحروف العاملة المشبهة بالأفعال من نحو إن و أخواتها.

و المعيار المستعمل لدى سيبويه في التصنيف قوة الكلمة في التأثير في غيرها وقوة العمل و الاستحقاق الإعرابي .

فالإعراب أصل في الأسماء ،ولذا كان انطلاقه من باب المبتدأ و الخبر، لقوة الاسمين و تمكنهما من الإعراب، وعمل أحدهما في الآخر. كما يحلل الفعل و يعده من العوامل اللفظية و يبين كيفية ارتباطه بالاسم عن طريق التعدي و اللزوم ؛"فالتعدية عنده" تعبر عن قدرة الفعل على أن يدخل في علاقات تركيبية مع عناصر بنوية (**structural éléments**) غير الفاعل يعبر عنها بالاسميات مثل اسم الحدث الذي

يقوم على سبيل المثال - بوظيفة تكملة الهيئة الظرفية (**ADVREBIAL OF MANER**)

واسم المكان الذي يقوم بوظيفة تكملة الزمن الظرفية (**Adverbial of time**)

و اسم المكان الذي يعبر عن وظيفة تكملة المكان الظرفية (**Adverbial of place**)

و المفعول به "1".

و يصل إلى الأفعال العاملة من نحو : كان و أخواتها و إن أخواتها التي شبعت في عملها بالأفعال ، فسميت بالحروف المشبهة بالفعل "و ذلك من وجوه : منها اختصاصها بالأسماء كاختصاص الأفعال بالأسماء ، الثاني : أنها على لفظ الأفعال ، إذ كانت على أكثر من حرفين كالأفعال ، الثالث أنها مبنية على الفتح كالأفعال الماضية ، الرابع أنها

يتصل بها المضمرة المنصوب ، و يتعلق بها كتعلقه بالفعل من نحو ضربك و ضربه و ضربني ...² .

و قد استند سيبويه في تصنيفه إلى ذكر علامات إعراب الأسماء وإعراب الأفعال كما صنف العوامل من الأقوى إلى الأضعف ، وبدأها بالأفعال ثم الحروف، ثم المشتقات³ من نحو: اسم الفاعل ، و اسم المفعول و غيرهما ... فالفعل يعمل مقدما أو مؤخرا، موجودا أو محذوفا .

و يمكن تجسيد أجزاء نظرية العامل و حدودها من خلال كتاب سيبويه كما يلي :

1- الكلمة : اسم، و فعل، و حرف .

2- الكلمة : معربة أو مبنية .

3- علامات الإعراب الأصلية في الكلمة هي : ضمة و فتحة، و كسرة و سكون .

4- عمل الكلمة : مؤثر - أثر - نتيجة .

و تجتمع هذه الأجزاء في التركيب الآتي :

حكم نحوي [1/ الرجل مؤمن ← 2/ كان الرجل مؤمنا ← 3/ إن الرجل مؤمن ←

و من شروط نظرية العامل أيضا : الإسناد ، و صحة التركيب⁴ .

و في كتاب الأصول لابن السراج (ت 316 هـ) فإن العامل أخذ منحى تصنيفيا

تتظيريا، لأن الكتاب أصل فيه صاحبه للنحو حتى قيل عنه : " ما زال النحو مجنونا

1 - محمد فتيح، في الفكر اللغوي، دار الفكر العربي - ط1، 1989م، ص215.

2 - شرح المفصل، ج1، ص254.

3 - ينظر الكتاب، ج1، ص 110، 164، 189، 201، 241.

4 - ينظر باب المسند و المسند إليه، الكتاب، ج1، ص23. وكذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، الكتاب، ج1، ص25.

حتى عقله ابن السراج بأصوله¹. فالعامل عنده مصنف وفق أقسام الكلام، و قسم إلى كلمات عاملة وكلمات غير عاملة، ثم انطلق إلى الأسماء ليفسر علاقتها بالفعل من عدة أوجه؛ المبتدأ أو الخبر وعلاقتهما بالأفعال الناقصة ثم المشتقات العاملة. و تحدث عن الفعل الذي أصل في العمل، كما قسم الحروف إلى عوامل و هوامل ، فالعامل منها ما هو مختص بالأسماء ، و منها ما هو مختص بالأفعال - أما الحروف المشتركة بين الاسم و الفعل فهي مهملة².

و يبدو أن هذه المحاولة " تلازم الشرح و التحليل و التفصيل و تنتظم في العوامل انتظاما شبه نهائي "3.

غير أن الذي يسجل على ابن السراج أنه انشغل كثيرا بالبحث عن العلل يقول في تحليل رفع المضارع: " الفعل يرتفع بموقعه موقع الأسماء ، كانت تلك الأسماء مرفوعة أو مخفوضة أو منصوبة ، فمتى كان الفعل لا يجوز أن يقع موقعه اسم لم يجز رفعه و ذلك نحو : يقوم زيد، و يقعد عمرو "4.

و ينظر ابن جني في أصول النحو و العربية ، و يسعى لتحقيق غايته الكبرى و هي إثبات دور المعنى و تفسيره؛ فالإعراب و العامل معنويان؛ ففي كتاب الخصائص يرتب مادته على اعتبار العوامل المعنوية، وأصول العربية و مبادئها ؛ كالإعراب و فروعها التي يرتبط بها ، و العامل و شروطه و القياس و السماع و حكمهما . أما في كتاب اللمع فإن التصنيف مؤسس حسب أقسام الكلام و العوامل المؤثرة فيها ، و ينطلق من الأسماء لوصف كل ما يتعلق بها من أفعال و حروف .

وفي سر صناعة الإعراب تحدث عن الحروف العاملة التي توصل معاني الأفعال إلى الأسماء أو معاني الأسماء للأسماء نحو : " قولك المال لزيد ، و الغلام لعمرو

1 - معجم الأدباء، ج5، ص341.

2 - الأصول في النحو، ج1، ص55 - 56.

3 - المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص 303.

4 - الأصول، ج2، ص 146.

و موضعها في الكلام الإضافة و لها في الإضافة معنيان : أحدهما الملك نحو : المال لزيد : أي هو في ملكه . و الآخر الاستحقاق و الملابس نحو : هذا الجل للدابة ، أي قد استحقتة و لابسته ¹.

تميز عبد القاهر الجرجاني بمصنفه: العوامل المائة التي يلخص فيه ما توصل إليه الفكر النحوي خلال القرون الثلاثة الأولى " فهو في رأينا يحمل ملامح نظرية العمل الكامنة وراء الإحصاء و الترتيب ² .

لقد جمع هذا المصنف خلاصة ما توصل إليه النحاة من عوامل قياسية وسماعية استنادا إلى استقراء ما في كلام العرب، ومحاولة جديدة لضبط قوانين اللغة العربية بأسلوب علمي، فقد جمع الجرجاني بين صفات التأليف و التصنيف و الجمع وجعل من الاسم أقوى كلمة في أقسام الكلام؛ ذلك أنها تكون مؤثرة و متأثرة ³.

فالتدرج ميز تصنيف العوامل التي تختص بالأسماء و أولها حروف الجر التي وضعت " للإفضاء بفعل أو شبهه أو معناه إلى ما يليه و هو الاسم الصريح ⁴ ثم حروف مشبهة بالأفعال تدخل على الجملة الاسمية " تختص بأحكام مختلفة ⁵ منها ما يرفع الاسم ⁶ و ينصب الخبر و الصنف الرابع و هي الحروف العوامل تنصب الاسم فقط نحو : إن و أخواتها .

فالذي يلاحظ على عمل الجرجاني في كتابيه العوامل المائة و الجمل في النحو أنهما خصصا للحديث عن العامل و المعمول و بيان خصائص عمل كل منهما؛ فالعمل يستقطب الأسماء فهي معمولة أولا ثم عاملة ثانيا لشبهها بالفعل، في حين جاء الفعل و الحرف معمولان و العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء و الحروف .

1 - سر صناعة الإعراب، قدم له عبد الرحمن حجازي، وحققه أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية. ج 1 ، ص286.

2 - ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص305.

3 - الجرجاني، العوامل المائة، تحقيق و تقديم و تعليق، البدر اوي زهران، دار المعارف، القاهرة ط2 ، 1988م.

4 - المصدر نفسه، ص87.

5 - الجرجاني، كتاب الجمل في النحو، ص62.

6 - ذكرنا هنا أن كان و أخواتها ترفع الاسم، و هذا قياسا على مذهب البصريين الذين قالوا: بأن المبتدأ يرفع بالابتداء، فإذا دخلت عليه إحدى هذه العوامل ارتفع بها كما انتصب بها الخبر. ينظر الإنصاف

كما لخص هذين المصنفين الأحكام النحوية الخاصة بكل قسم من أقسام الكلام سواء كان عاملاً أو معمولاً .

و بالنظر إلى المجال الوظيفي للاسم ، فإنه قد أخذ حيزاً هاماً من الدرس النحوي و استقطب اهتمام النحاة، إذ يقوم بالوظائف المعنوية الثلاث : الفاعلية و المفعولية و الإضافة و يعد الرفع والنصب والجر أصل عمل العامل، فالاسم يمر بكل الأحوال التركيبية و السياقات، ويتدرج في الرتب الثلاث بدءاً بمرتبة الفاعلية التي هي أعلى الرتب لارتباطها بفكرتي العمدة و الإسناد، إلى فكرة المفعولية التي تقتضي النصب فتتراوح وظيفته ما بين عنصر مكمل أو فضلة يستغني عنه التركيب إلى الرتبة الثالثة وهي أحط المراتب، وتتدرج تحتها كل المجرورات والتوابع .

فالعامل إذا ثبت حكماً بدخوله على المعمول، وكلما اختلفت العوامل اختلفت الأحكام وهذا محصول كلام النحاة في حد الإعراب : " أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة حقيقة أو مجازاً "1.

و ما يميز عمل ابن الأنباري أنه ألف كتاباً ليصنف فيه النحويين، و يحد من خلافاتهم، و لكنه كان في كثير من آرائه بصرياً .

أما عن تصنيف العوامل في كتاب الإنصاف، فإنها قد شملت ثمانينَ و ثلاثين مسألة من مسائل الكتاب²، كما قسم العوامل إلى ثلاثة أنواع حسب قوتها ، و هي : عامل بحق الأصل مثل الأفعال والحروف المختصة ، كحروف الجر، والثاني، عامل بحق الشبهة، و هو فعل واسم وحرف، فالفعل نحو: كان و أخواتها ، و الاسم نحو اسم الفاعل و بقية المشتقات العاملة و الحروف نحو : إن و أخواتها ، و الثالث : عامل بحق النيابة نحو :

في مسائل الخلاف، ج1، ص51.

1 - الحدود النحوية، ص121 - 122.

2 - ينظر المسائل الآتية: 5 ، 6 ، 10 ، 11 ، 12 ، 13 ، 20 ، 21 ، 22 ، 24 ، 27 ، 29 ، 30 ، 31 ،

34 ، 36 ، 38 ، 55 ، 58 ، 60 ، 68 ، 74 ، 75 ، 76 ، 77 ، 78 ، 79 ، 80 ، 81 ، 82 ، 84 ، 85 ، 86 ،

87 ، 98 ، 103 ، 120 ، 121.

اسم الإشارة في قولنا: هذا زيد منطلقاً، و من ذلك أسماء الأفعال و المصدر النائب عن فعله "1. كما أثار قضية العامل القوي و العامل الضعيف ، و أثر القرب في العمل ، و العامل بواسطة من نحو : العامل في المفعول معه، و العامل في رفع المبتدأ .يقول " و التحقيق عندي أن يقال : إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ لأنه لا ينفك عنه و رتبته ألا يقع إلا بعده .فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به "2.

إذ جعل من الابتداء وهو عامل معنوي يرفع الخبر بواسطة المبتدأ و الوساطة هنا هي الاسم و هذا خلاف النحويين الذين قالوا بواسطة الحروف .

و يبدو أن العوامل بالوساطة على مراتب في القوة و الضعف، فإذا كان اسماً فإنه يكون قوياً بقوة الإسناد الذي يجمع المبتدأ و الخبر. فالاسم أصل في الإعراب و في الاشتقاق، فكذلك هنا فإنه يلحق بالأصل في العمل و لا سيما أن العامل هنا معنوي لا لفظي؛ حيث اجتمع العامل المعنوي مع وساطة لفظية لتقوية العمل و إبرازه .

ينطلق ابن يعيش في فكرة العامل من آراء سيبويه التي جعل منها مبدأ لتأسيس مذهبه إذ أنه يعرض الآراء المختلفة مقرونة بأدلتها ثم ينتصر في النهاية لرأي سيبويه يقول في باب التنازع : " و ذهب الجميع إلى جواز إعمال أيهما شئت و اختلفوا في الأولوية فذهب البصريون إلى أن إعمال الثاني أولى وذهب الكوفيون إلى إعمال الأول أولى فإذا قلت ضربني و ضربت زيدا " نصبت "زيداً" لأنك أعملت فيه ضربت ، و لم تعمل الأول فيه لفظاً، و إن كان المعنى عليه .

و ذهب سيبويه إلى أن "ضربني فاعلاً مضمراً دل عليه المذكور ، و حمله على القول بذلك امتناع خلو الفعل من فاعل في اللفظ ... و الصحيح مذهب سيبويه ... "3.

وأما تصنيفه للعامل فقد جاء شبيهاً بتصنيف الجرجاني وابن الأنباري في عرضه للآراء النحوية المختلفة إذ رتب عوامله حسب أقسام الكلام أسماء، وأفعال وحروف

1 - ابن اياز، قواعد المطارحة ورقة 14، 24. نقلاً عن: جودة مبروك محمد، الدرس النحوي عند ابن

الأنباري - مكتبة الآداب- القاهرة -1423 هـ - 2002م، ص 142 - 143.

2 - الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص 51 . والعامل بواسطة قال به ابن يعيش أيضاً، ينظر: السيوطي، الأشباه و النظائر في النحو، ج2، ص242.

3 - شرح المفصل، ج1، ص206، وينظر كلام المحقق، ج1، ص 26.

و بدأها بفصل الأسماء و ما يتعلق بها من رفع ونصب وجر، وذكر العوامل التي تدخل عليها، وبين أحكامها والأحوال التي يكون عليها المعمول ظاهراً أو مضمراً¹ وتقدم العامل أو تأخره²، كما فصل الحديث في العلاقات التركيبية و الوظائف الدلالية الناتجة عن اختلاف أحوال العامل و المعمول .

لقد تعمق في فهم العلاقات النحوية و أحسن شرحها، فالبلاغيون قد " شرحوا بشكل مستفيض و موسع الوجوه الدلالية والوظيفية للتركيب الأساسية في اللغة العربية"³.

وجعل ابن يعيش العوامل صنفان؛ عوامل معنوية وعوامل لفظية؛ فالعوامل المعنوية اثنان هما: الابتداء، وعوامل الرفع في المضارع، وبقية العوامل لفظية. وقد ربطها بالعلل . والعامل عنده قوة تركيبية تبرز المعنى و توضحه و يتبين لنا ذلك في كثير من فصول الكتاب و لا سيما ما ارتبط بأبواب الأعمال و الإلغاء في أفعال القلوب⁴، و باب التنازع⁵. لم يخالف ابن يعيش في ذكره العوامل و ترتيبها جمهور النحاة، فقد سار على نهج الجرجاني" الذي عد (13) ثلاثة عشر مجموعة للعوامل " ورتبها بحسب أصالتها، وقوة عملها و حكمها و دلالتها.

فالعوامل القياسية أولها الفعل و هو يعمل مطلقاً، و آخرها الأسماء الجامدة العاملة في التمييز لشبهها باسم الفاعل نحو : هذا راقود خلا⁶.

وأما العوامل السماعية وهي ثلاثة عشر نوعاً، بدأها بحروف الجر والإضافة، وختمها بأفعال القلوب " و هي عوامل نص عليها سيبويه، ومن بعده، وأتى، شارح المفصل فتبناها ووضح عملها"¹.

المطلب الثاني: العامل منهج لتبويب النحو العربي .

1 - ينظر شرح المفصل، ج1، ص 204.

2 - ينظر المصدر نفسه، ج1، ص203.

3 - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التركيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس دمشق، سوريا، ط1 - 1986م، ص43.

4 - شرح المفصل، ج4، ص 328 - 329.

5 - المصدر نفسه، ج1، ص205.

6 - المصدر نفسه، ج2، ص 37 - 38.

عملت نظرية العامل على توجيه النحو العربي تنظيراً و تبويباً؛ حيث انطلق النحاة في مصنفاتهم النحوية من فكرة الأعمال التي ساهمت كثيراً في تنظيم أبواب النحو المتفرقة. و بالاستناد إلى أقسام الكلام ضمت أبواب الفاعلية و المفعولية والإضافة . فالتصنيف الأول كان تصنيفاً عاماً عندما قسمت الكلمات إلى ثلاثة أنواع: اسم و فعل و حرف، وانطلاقاً من هذا التقسيم سار العاملون في حقل النحو إلى البحث عن الكلمات العاملة و غير العاملة، و صنفت أيضاً إلى عوامل و معمولات من الأسماء والأفعال والحروف وقال جمهور النحاة بأصالة العمل للفعل².

ومن اللافت للنظر أن العوامل من الحروف تحمل عدة معانٍ نحو حروف النصب التي نجد ضمنها حروفاً تفيد النفي نحو: لن التي أضيفت إلى، كي، إذن، كما وردت " لم " التي تفيد النفي و الجزم و القلب ضمن الحروف الجازمة التي تدخل على الفعل المضارع وهي ، لم، لما، لا الناهية، لا التي تفيد الدعاء، لام الأمر . حيث جمعوا في هذه العوامل بين عدة أساليب، و لولا هذا التصنيف و فق العمل ما كانت لتجتمع في باب واحد . ومن الأدوات ما تجزم فعلين و هي على قسمين : حروف وأسماء ، فالحروف نحو : إنما³، وإن. وأما الأسماء فهي على نوعين ظروف و غير ظروف، فأما

الظروف نحو : متى، و أيان، و أي، وحين، أين و أنى وحيث. وأما ما لا تفيد ظرفاً فهي من، ما ومهما، وأي . وجمعت الظروف مع غير الظروف لتوحد عملها. وضمت ليس إلى كان على الرغم من أن دلالتيهما مختلفتان كل الاختلاف، فـ " ليس " أجراها سيبويه مجرى " ما " النافية في نحو قولهم : ليس الطيب إلا المسك⁴.

1 - عبد الإله نيهان ابن يعيش النحوي، منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق ط1، 1997م، ص575.

2 - ينظر الأشباه و النظائر، ج2، ص238. حيث قال السيوطي: "العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف، فما وجد من الأسماء والحروف عاملاً فينبغي أن يسأل عن الموجب عنه".

3 - وقد اختلف النحاة فيها؛ فسيبويه يرى أنها حرف، والمبرد وابن السراج والزجاجي يرون أنها اسم، ويرجح ابن النحاس قول سيبويه، يقول: "و الصحيح قول سيبويه رحمه الله - لأنها قبل التركيب حكم باسميتها، لدالنتها على الزمن الماضي دون شيء آخر، ولقبولها التنوين، و الإضافة إليها ووقوعها مفعولاً فيها، وأما بعد التركيب، فمدلولها بالإجماع المجازة ". التعليقة، ج2، ص891.

4 - الكتاب، ج 1، ص 147، وينظر شرح المفصل، ج 4، ص 369.

وتتفي الجملة الابتدائية في الحال¹، وأما كان فإنها² تفيد زمان وجود الخبر² وتتصرف مع كل الأزمنة خلاف ليس التي عدت جامدة .

وألحقت "ما" و" لا " بـ " ليس " لاشتراكهم في النفي، " إلا أن ما أقعد من " لا " في الشبه بـ " ليس " و لذلك كانت أعم تصرفاً وأكثر استعمالاً³.

فأسلوب النفي توزعت أدواته على الأبواب النحوية ، فكانت ما و لا النافيتين اللتان تدخلان على المبتدأ و الخبر ثم لا العاطفة ، و ليس و غير التي ألحقت بباب الاستثناء .

نظر النحاة إلى قوة العامل و علاقته بمفعولاته. فبدأوا الحديث بباب المرفوعات و أدرجوا ضمنها خبر إن و أخواتها، و خبر "لا" التي لنفي الجنس و اسم "لا" و "ما"

المشبهتين بـ " ليس " ووضعوا خبر "كان" و اسم "إن" ، و خبر "ما" و "لا" المشبهتين بـ " ليس " في باب المنصوبات وتعاقب باب ظن وأخواتها و باب أعلم وأرى وهذا الترتيب

مقصود وموجه بالعامل ، فظن و أخواتها تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ و خبر وأعلم ورأى تنصب ثلاثة مفاعيل .

فهذه النظرة التنظيمية العاملية تميزت بالاعتماد على العلاقات التي ينشؤها العامل داخل التركيب، مع استقطاب عدد من المعمولات التي تنظم إلى التركيب بقوة العامل

و تأثيره . ولا شك في أن هذا الترتيب الذي اتصف به النحو العربي كان نتيجة ما جاء به سيبويه من تبويب للكتاب؛ حيث استقرت لديه فكرة الأعمال، ورأى أنها النقطة

المركزية التي يمكن الانطلاق منها لترتيب الأبواب، و بان للباحث أجزاء نظرية العامل في كل الكتاب، إذ لا تكاد تخلو نصوصه الكثيرة من العامل والمعمول.

والإعراب . و إذا تتبعنا الكتاب فإننا نرصد عددا مهما من الأبواب التي تفيد الأعمال منها :

1. باب الفاعل الذي يتعداه إلى مفعول¹.

2. باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين².

1 - شرح المفصل، ج4، ص366.

2 - المصدر نفسه، ج4 ، ص335.

3 - المصدر نفسه، ج2، ص122.

3. باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين و ليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر³.

4. باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ، و لا يجوز لك أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة⁴.

5. باب ما يعمل عمل الفعل و لم يجر مجرى الفعل و لم يتمكن تمكنه⁵.

6. باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنيًا عليه الفعل⁶.

7. باب الأفعال التي تستعمل و تُلغى⁷.

8. باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه⁸.

هذه بعض الأبواب التي تدل على الإعمال وردت في الجزء الأول من الكتاب و ركزت على العامل و الإعراب و الجملة ؛ فالجملة هي الفضاء الذي تتم فيه عملية التأثير و التأثر، و هي تشهد حركية مستمرة يستدل عليها بالحركات الإعرابية أولاً ، و بالرتبة ثانياً . إنها تشكل عناصر النظرية النحوية .

لقد سار النحاة على نهج سيبويه في التبويب بالإعمال نذكر منهم على سبيل المثال: المبرد في مقتضبه، و ابن السراج في أصوله، و الجرجاني في العوامل المائة و الجمل و الزمخشري في مفصله، و ابن يعيش في شرح المفصل.

لقد عمد الجرجاني إلى تقسيم كتاب العوامل المائة إلى ثلاثة أبواب هي : باب العامل ، باب المعمول، باب الإعراب، و هذا الترتيب راعى فيه حركية العامل الخطية من اليمين إلى اليسار جالبا إليه المعمولات تاركاً أثراً دالاً عليه هو الإعراب الذي هو علامات فارقة على المعنى .

1 - الكتاب، ج1، ص34.

2 - المصدر نفسه، ج1، ص37.

3 - المصدر نفسه، ج1، ص 39.

4 - المصدر نفسه، ج1، ص41.

5 - المصدر نفسه، ج1، ص72.

6 - المصدر نفسه، ج1، ص 88.

7 - المصدر نفسه، ج1، ص118.

8 - المصدر نفسه، ج1، ص194.

أما كتابه الجمل، فقد قسمه إلى خمسة فصول؛ الفصل الأول وضعه للمقدمات و الفصل الثاني للعوامل من الأفعال، والفصل الثالث للعوامل من الحروف، و الرابع للعوامل من الأسماء، و الفصل الخامس فيه مسائل متفرقة .

أما شرح المفصل لابن يعيش، فقد جاء تصنيفه بحسب المعمولات، إذ رتب في باب المرفوعات خبر " إن " و خبر " لا " و اسم " لا " و " ما"، ووضع في باب المنصوبات خبر كان و اسم " إن" و خبر " ما" و " لا" .

و مما يؤخذ عليه أنه فصل بين جزئي الجملة المتلازمين، كما أهمل قيمة التركيب في بيان الدلالة فوق في تكرار واضطراب. و الذي قاده إلى مثل هذا التصنيف هو محاكاة عمل سيبويه في الكتاب و عملا بما جاء به الزمخشري من تنسيق لأبواب النحو والصرف بادئا بـ " الأسماء والأفعال والحروف قسم المشترك مدعمة بالشواهد والعلل"¹.

وما لوحظ على هذه المصنفات التي تعد شاهدا على حركة التأليف ومنهجه من القرن الثالث الهجري إلى القرن السابع الهجري أن تصنيفها تميز بالخلط والاضطراب في تنظيم المادة النحوية التي تتطلب منهجا لغويا علميا استقرائيا .

وإذا نظرنا في ألفية ابن مالك التي تعد الخلاصة النحوية في وضعها و شموليتها، نجد الرجل لم يفلح كثيرا في تصنيف مادته ، فقد كان كثير الاستطراد في معالجة قضايا النحو و أبوابه وربما كان هذا نتيجة الإملاء - ففي باب المصدر الذي تحدث عنه إعمالا و حكما، ثم عرض لاسم الفاعل واسم المفعول، ثم عاد إلى المصدر لدراسة أبنيته².

لقد فصل الأبواب النحوية عن الأبواب الصرفية آخذا بحجة أن الإعمال أمر نحوي و أن الصرف يأتي في المرتبة الثانية بعد النحو . ويرى عباس حسن أن هذه الحجة لا تستند لأساس علمي منهجي، أضف إلى ذلك ما وقع فيه النحاة من خلط وتشتت

1 - عبد الإله، ابن يعيش النحوي، ص 158 - 159.

2 - ينظر ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، رتبته ووضع حواشيه وعلق عليه أحمد بن إبراهيم عبد المولى المغيني، دار ابن القيم ودار ابن عفان للنشر والتوزيع القاهرة، ط1، 1422 هـ - 2001م، ص 256، 258، 262. و في 263 يعود إلى ذكر أبنية المصدر من الفعل الثلاثي،

وتشعب للأبواب النحوية ، يقول : " و هذه حجة واهية - فيما نرى - إذ الترتيب المنطقي يقتضي تقديم الأبنية و الصيغ ليكون أعمالها وأحكامها و كل ما يختص بها منصبا على شيء معلوم مفهوم "1.

فابن مالك لم يكن تأليفه واحدا في مصنفاته ، فقد انتهج طريقا في التسهيل غير الذي تبعه في الألفية².

فالنحاة لم يراعوا المعنى الأسلوبى و لا المعنى التركيبى، كما وقعوا في تكرار للأبواب أوقعت المتعلمين في اضطراب وجعلت فهم النحو صعب المنال ، كما أوقعوا أنفسهم في تأويلات و تمحلات زادت من تعقيد النحو .

لم يكن المعنى عنصرا مستقلا عن النحو ، بل إنه شرط أساس لسلامة اللغة ، و مقوم من مقومات القواعد النحوية ، فالنحو في أصله : " أن تتحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا بمقاييس مستتبطة من استقراء كلام العرب "1 .

فالتصور الممكن لنظام النحو أن يسير دوما للمحافظة على المعنى الأسلوبى و المعنى النحوي في تواز مستمر ؛ ذلك أن للكلمة الواحدة مواقع مختلفة داخل التركيب وتوزع الوظائف في فضاء التركيب يخضع لتغير مستمر، فإذا الفضاء الواحد تحول إلى فضاءات عديدة بعدد معانيه و سياقاته، و إذا بالمعلم المركزي يسير من نقطة البدء إلى نقطة النهاية، ثم يعود إلى نقطة البدء مشكلا دورة كاملة. تبحث عن المعنى و جزئياته بين عناصر التركيب المتألفة بالزيادة أو الحذف .

المطلب الثالث: نظرية العامل والاحتجاج للحكم النحوي .

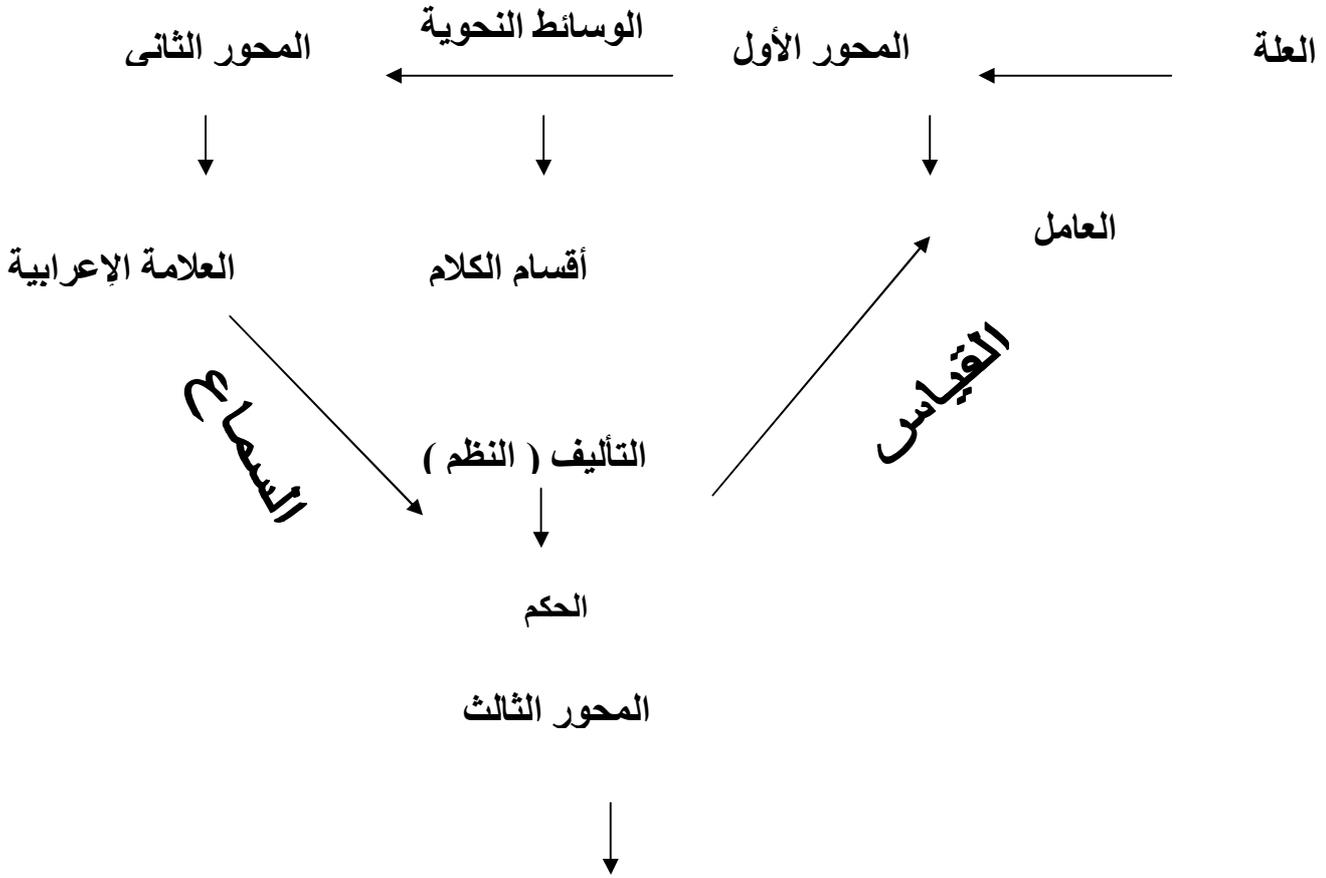
تتشكل نظرية العامل بالنظر إلى التركيب العربي وفق علائق تركيبية، و أخرى ذهنية تجريدية تتمثل في الاستقراء و السماع والقياس؛ هذه الأطر النظرية تعمل على تقوية العامل و دفعه لإصدار حكم نحوي ينتهي إليه التركيب بعد التشكل النهائي لأسسه المتعددة .

وأبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها ص267، وأبنية أسماء المفعولين، ص269.

1 - النحو الوافي - دار المعارف، ط7 - 1986م، ج3، هامش ص181.

2 - المساعد على تسهيل الفوائد، شرح منقح مصطفى للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار المدني للطباعة والنشر جـدة، ط1، 1405هـ - 1984م

ويمكن تمثيل التصور للتشكل النظري للعامل وفق المخطط الآتي :



فالتركيب يعمل وفق نظام النظرية الثلاثية التي تنطلق من مبدأ أقسام الكلام، وصولاً إلى الأبواب النحوية التي قال بها النحاة ؛ باب الفاعلية، باب المفعولية، باب الإضافة وما بين عمل الجزء ووظائفه في نسق النحو العربي تتشكل نظرية النحو الكلي التي تتفرع عنها نظريات من نحو : نظرية العامل و نظرية النظم .

" فالنظم بالمصطلح الذي اشتقه له صاحب الأسرار و الإعجاز بالمفهوم الذي أفرغه في قلبه يرتد إلى النحو قبل أن يرتد إلى البلاغة ، فإن رمنا الوفاء للنسق الفكري الذي اختطه له صاحبه، و الامتثال إلى المعيار المنهجي الذي سواه له ، تعين علينا القول ، إنه سؤال البلاغة ينعطف على سؤال النحو من خلال سؤال المعنى "2.

1 - السكاكي ، مفتاح العلوم، ص75.

2 - عبد السلام المسدي، العربية والإعراب، ص70 - 71.

يبحث التركيب العربي أثناء تشكله عن المعنى و هو يتجه في دائرته الكونية من اليمين إلى اليسار في كل الأحوال التي يعرض لها .

وتحضر العلة فتقوي وجود العامل الذي يتجه نحو العناصر الوظيفية لتشكيل علاقات نحوية مختلفة تكون نسيج الكلام ، تفصح عن دلالاته العلامات الإعرابية بوصفها أمارات و دلالات على المعنى فالعامل ينشئ الحكم النحوي، ويوجهه والإعراب يحمله و يدل عليه .

اختلف النحاة في نظرتهم للعامل و تعليقه، وقد نقل لنا كتاب الخلاف كثيرا من المسائل النحوية التي اختلف فيها الكوفيون و البصريون. ومن المسائل التي ترصد لنا الخلاف في رافع المبتدأ و الخبر، يقول ابن الأنباري: " ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر و الخبر يرفع المبتدأ ، فهما يترافعان نحو : زيد أخوك و عمرو غلامك ، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، و أما الخبر فاختلفوا فيه ، فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده ، و ذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء و المبتدأ معا و ذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ و المبتدأ يرفع بالابتداء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا : إن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ لأنه وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر ، و الخبر لا بد له من مبتدأ ، و لا ينفك أحدهما من صاحبه و لا يتم الكلام إلا بهما...ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملا و معمولا .

و أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا : إن العامل هو الابتداء ، و إن كان الابتداء هو التعدي من العوامل اللفظية ، لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسيّة كالإحراق للنار ، و الإغراق للماء و القطع للسيف ، و إنما هي أمارات و دلالات "1.

فالنص يعرض لنا تعليقات النحاة بالعامل التي قامت على الافتراضات العقلية و تفرعت إلى تفسيرات تركيبية عند نحاة الكوفة ؛ فالمبتدأ و الخبر جزءان لا ينفصلان

1 - الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص49 - 50 و ينظر: ابن يعيش شرح المفصل، ج1، ص222

عن بعضهما ، قوى الإسناد العلاقة بينهما ، و أدى إلى ترافعهما ، فكل منهما عامل
و معمول، و نظام العمل يتم وفق العلاقة التبادلية التي نوضحها فيما يلي :

المبتدأ ← الخبر

رفع ← رفع

و يشير السهم إلى اتجاه العمل من الأول إلى الثاني ، ثم يحدث رد الفعل من الثاني إلى
الأول ، إنهما يتجاذبان و هذا ما يسميه الفراء بالتقريب¹.

أما البصريون فإنهم انطلقوا من فكرة العامل و المعمول ، و جعلوا من المعمول عاملاً
قياسياً على العامل ، فقالوا : إن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، و الخبر يرتفع بالمبتدأ وحده ،
أو بالابتداء و المبتدأ و حجتهم في ذلك قولهم : " وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد المبتدأ ،
فوجب أن يكوناهما العاملين فيه " ² و هذا الدليل وضعه ابن الأنباري من جهة أن المبتدأ
اسم ، و الأصل في الأسماء ألا تعمل ، و إذا لم يكن له تأثير في العمل، و الابتداء له
تأثير ، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير له ³ و أما ابن الوراق يرى أن كلا
القولين جيد ⁴.

فالعامل عندهم أقوى عنصر في التركيب ، و يكون الأول في الرتبة ، و لهذا تتبعوا
قوته ليعللو ما ذهبوا إليه ، فلما قوي المبتدأ برفعه صار قادراً على رفع الخبر.
و الظاهر أن البصريين آمنوا بفكرة الإسناد و الترافع بين المبتدأ و الخبر و إن لم
يصرحوا بها ، لكنهم وقعوا في تناقض حين قالوا " لا يجوز اجتماع عاملين على معمول
واحد و لهذا رد قول من قال : إن الابتداء و المبتدأ عاملان في الخبر " ⁵.
و بتمثيل تصورهم يتضح عسر التأويل ، الذي زاد التحليل تعقيداً ، و أبعد عن المنهج
اللغوي . و يمكن توضيحه في الشكل الآتي :

1 - ينظر معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور، ج1،
ص 12 - 13.

2 - الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص51.

3 - المصدر نفسه، ج1، ص51.

4 - العلل في النحو، تحقيق مها مازن المبارك، دار الفكر المعاصر بيروت - لبنان - دار الفكر، دمشق
سوريا، ط1، 1421هـ - 2000م، ص138.

5 - الأشباه والنظائر، ج2، ص26.

الابتداء (معنوي) ← المعمول (1) ← المعمول (2)

الابتداء (1) + العامل (2) ← المعمول(2)

1- المبتدأ + الخبر .

2- الابتداء (∅) (المبتدأ) + الخبر .

3- (...) المبتدأ (الخبر) .

4- الابتداء + المبتدأ (الخبر) .

أوضح ابن جني هدف نظرية العامل " أنها تأخذ بيد الدارسين لا أن توقعهم في متاهات التعليقات والتأويلات "1. فقد أدرك بحسه اللغوي، أن كل ما يتعلق بالعامل والإعراب هو من عمل المتكلم إذ جعلها أمارات للمعنى"2 .

و من فهمه الجيد لنظرية العامل يتبين أن العامل والمعمول يحققان التأليف والانسجام بين الألفاظ فيعطينا الإعراب الذي هو نتيجة العمل .

ويمكن اعتبار الإعراب وما يتعلق به من أقسام الكلمة أحكاما نحوية جزئية تهيي الجملة لإصدار الحكم النحوي الكلي والنهائي .

و أما الجرجاني، فإنه أحسن فهم العامل وجعله شرطا في صحة النظم يقول: " فلا يقوم في وهم ، و لا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم و لا بد أن يتفكر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه و جعله فاعلا له أو مفعولا ، أو يريد منه حكما سوى ذلك من الأحكام ، مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبرا أو صفة أو حالا أو ما شاكل ذلك "1.

فالعامل و المعمول عمليات عقلية يقوم بها المتكلم من أجل أن تتألف عناصر التركيب و يتعلق بعضها ببعض ، أو هو منهج لغوي و هدف معين تعمل وفقه الوحدات التركيبية و تتفاعل من أجل الحصول على المعنى المقصود و الغرض المرجو .

1 - البدرابي زهران، عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني المفتن في العربية ونحوها، دار المعارف - القاهرة، ص142، وينظر الخصائص، ج1، ص49.

2 - الخصائص، ج1، ص111. وقد وصف أحد الباحثين المعاصرين إيعاز العامل إلى المتكلم بالنظرية الإنسانية- ينظر: فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، دار الفكر، دمشق، ط1 1424هـ - 2003م، ص98 وما بعدها.

يجتمع البحث النظري بالعمل التطبيقي عند الجرجاني، و يمضي مؤكداً على قيمة العامل و الإعراب و النظم التي هي عناصر تشكيل الحكم النحوي، ولا يمكن الاستغناء عنها أو إسقاط إحداها من التركيب؛ فالكلام " لا يستقيم و لا تحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد إلا بمراعاة أحكام النحو فيه من الإعراب والترتيب الخاص"².

و إذا طالعنا الدلائل، فإننا نجد الرجل يربط بين النظام و أحكام النحو في مواضع كثيرة من الكتاب³، فجريان الكلام وفق أحكام النحو يجعله صحيحاً، وبعده عنه يفسده فمعيار الصحة هنا هي : الأحكام النحوية و قوانينها. وقد وضحاها الجرجاني في شرطين هما :

1. الإعراب .

2. الترتيب الخاص .

فالترتيب الخاص الذي يكون مضبوطاً وفق قواعد اللغة ينتج عنه إعراب صحيح ، ومن ثم كلام صحيح وفهم بيّن و غرض محقق .

فاللغة لفظ و معنى، وأن الألفاظ وحدها " مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، و أن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها ، و أنها هو المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه و المقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه"⁴.

لقد فهم الجرجاني العامل ، و أجاد توظيفه و بين قيمة وجوده في النحو . كما يعد كتاب دلائل الإعجاز أعظم مصنف حوى خلاصة نظريات اللغة؛ من نظرية النظم و نظرية المعنى و نظرية العامل ... حيث جمع بين الدلالة و التركيب في تناسق عجيب و شرح دقيق حتى قال عنه أحد الباحثين المعاصرين " لقد ذهب الجرجاني أبعد من ذلك لتأسيس

1 - الدلائل، ص303.

2 - أسرار البلاغة، تحقيق: محمد الإسكندراني، وم. مسعود- دار الكتاب العربي، بيروت 1426هـ -2005م، ص61.

3 - ينظر الدلائل ، الصفحات: 14، 15، 17، 42، 96، 106، 119، 216، 293، 294، 300، 303، 328، 329، 330، 350.

4 - ينظر الدلائل، ص42 .

نظام دلالي فلسفي يمكن من خلاله أن يشرح لنا طبيعة العلاقات اللغوية المقدمة في التركيب "1".

1 - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص46.

المبحث الرابع : العلة النحوية

تمهيد :

تشكل العلة النحوية جزءاً من التنظير النحوي الذي يقوم على الاستدلال العقلي ،وهي محاولة فهم النحو بنظامه وأحكامه، وتتبع جزئياته ومسائله بالتحليل القائم على البرهان والدليل المنطقي .

كما تعد آلية من آليات المنهج اللغوي الهادف إلى تفسير الظواهر النحوية وتحليلها بالاعتماد على الفرضيات و فحصها و مقاربتها بالنتائج المتوصل إليها .
إنها تكون "نظاماً من الأسباب و الضوابط يجري على أساسه العمل التقعيدي التفسيري بوضع الأحكام و افتراضها و إثباتها و دحضها"¹.

فالهدف من درس العلة هو البحث عن العلاقات التي تربطها بالمسائل النحوية كالإعراب ،و العامل ،و الحكم النحوي .و تبين نوع التعليل و أسبابه و مظاهره وأهميته في النحو العربي، و تبرير المقولات النحوية و دلالتها .

المطلب الأول: التعليل في النحو العربي

1- عند سيبويه : حوى الكتاب أهم المسائل النحوية ، فكانت جملة حيناً و مفصلة حيناً آخر مدعومة بشواهد من القرآن و الشعر و كلام العرب .

يستند سيبويه في تعليقاته الكثيرة إلى ما قاله عبد الله بن إسحاق الحضرمي و غيره من شيوخه و يخضع أقوالهم لميزان النقد المعلل ، إذ لا يقبل رأياً إلا بعد أن يقبله

على أوضاعه ،و يفحص علة،يقول : " زعموا أن ابن أبي إسحاق أجاز هذا البيت :

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ
إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَ لِلشَّرِّ جَالِبٌ²

كأنه قال : إياك ، ثم أضمر بعد إياك فعلاً آخر، فقال : اتق المراء"¹.

1 - المنصف عاشور، في ظاهرة العلل والقيود المتحركة في المعنى النحوي: علة السبر والتقسيم والتحليل نموذجاً. حوليات الجامعة التونسية، العدد: 45، 2001م - ص426 .

2 - البيت للفضل بن عبد الرحمن القرشي، في شرح المفصل، ج1، ص390، وبلا نسبة في مغني

و قبل الوصول إلى الحكم فإنه يقوي التعليل بالقياس و السماع ، إذ يقيس إضمار الفعل في البيت على ما قاله الخليل : " لو أن رجلا قال : إياك نفسك لم أعنفه لأن هذه الكاف مجرورة "2 و العلة هنا بالمجاورة. أما ما سمعه عن العرب قولهم : إذا بلغ الرجل الستين فإياه و إيا الشواب³.

فالتعليل أو القياس يحققان لغة الثبات و الاستقرار ، وحتى تخرج اللغة بهما من لغة عامة الناس إلى لغة علم و تأليف . يخضع فيها النظام إلى استنباط القواعد ، وتعليل الظواهر و جعلها تسير في اطراد مستمر .

فاللغة " لا تتكامل خصائصها الوظيفية إلا إذا اتسمت بالاطراد و تلك ملكة أخرى تتم وظائف الملكات السابقة . و معنى الاطراد أن تتلازم العلامات بمراجعتها تلازما هو من باب الاصطلاح لا من باب الضرورة بحيث إذا طرأ طارئ على دلالة الألفاظ انفكت روابط التلازم الأول لتحل محلها روابط تلازم جديد ، ومعلوم أن العقل لا يتخلى عن أي اقتران مطرد لديه اطراد الضرورة سواء أكانت ضرورة طبيعية أو ضرورة منطقية - فلا يسلم لك العقل مهما ألحت عليه - بأن النار لا تحرق أو بأن الضدين يجتمعان "4.

فاللغة سارت في كثير من تعليلاته مسارا عقليا، من الخليل و سيبويه و من جاء بعدهما، وإذ نجد سيبويه يعلل لجرالأفعال وجزم الأسماء يقول: " وليس في الأفعال المضارعة جر كما أنه ليس في الأسماء جزم؛ لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب عليه لتتوين، وليس ذلك في هذه الأفعال "5 و تتصف هذه العلة بالتحليل لبيان علامات منع دخول الجر في الأفعال .

الليبي، ج2، ص784.

1 - الكتاب، ج1، ص279.

2 - المصدر نفسه، الموضع نفسه.

3 - المصدر نفسه، الموضع نفسه.

4 - عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر - تونس، والمؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر، 1986م، ص90.

5 - الكتاب ، ج1، ص14.

إن الحديث عن العلل العقلية اصطلاح عام تدرج ضمنه مجموعة لا بأس بها من العلل الجزئية نحو : علة المنع ، العلة بالنظير مثلما هو الشأن في علة امتناع جزم الاسم نظير علة امتناع جر الفعل يقول سيبويه : " و ليس في الأسماء جزم لتمكنها و للحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه و ذهاب الحركة "1.

و يمكن رصد مجموع العلل الواردة في الكتاب والتي ارتبطت في معظمها بالمسائل النحوية ، فأغلبها " يعود إلى علاقات الشبه والحمل على النظير والموضع والتحليل والخفة والنقل وما يسمى بطرد الباب والحمل على المعنى "2.

وتجمعها روابط الأصل والفرع، والخفة والنقل، والنظير والتحليل وتتصل بتفسير كبريات المسائل التي تمثل النحو وأبوابه من تقسيم الكلام، والبناء والإعراب، والعمدة والفضلة، و تأتي في الدرجة الثانية علة الشبه و الحمل على النظير، لأنه باب يتفرع عن البناء و الإعراب و يشمل العمدة و الفضلة ، و يتمثل في باب اللزوم و التعديّة، فقد حمل سيبويه المبني للمجهول على الفعل اللازم يقول : " باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر و الفاعل والمفعول في هذا سواء يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تشغل الفعل بغيره و فرغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل "3 .

فالتعليل في هذا المقام كان تركيبياً، فالجملتان: ذهب زيد، وضرب زيد من الناحية الشكلية متساويان تتكونان من مسند و مسند إليه؛ و تظهر علة الجوار أو القرب في تفسير سيبويه .

فالمفعول به اقترب من الفعل وأخذ صفة الفاعل من رفع ورتبة. فصار الفعل موجهاً إليه مباشرة و تنزل منزلة العمدة .

1 - الكتاب، ج1، ص14.

2 - المنصف عاشور، دروس في أصول النظرية النحوية، ص167.

3 - الكتاب، ج1، ص33.

وظف سيبويه مصطلح التفرغ، وهو مصطلح دقيق دال على الفكرة التي طرحها من خلال هذا الباب إلى جانب المفعول المرفوع¹ فهما يتصلان مباشرة بالإعمال و يفسرانه، فالفعل و المفعول صار بمنزلة الجزء الواحد مثلما صار الفعل و الفاعل . أما إذا عالجنا التركيب من الناحية الدلالية، فإن الخلاف بين في بنية الفعل، و أصل المرفوع في التركيب الثاني ، لأنه ورد مرفوعا لفظا منصوبا محلا .

أما علة الطرد، فقد تناولها سيبويه في مسائل متفرقة من النحو، منها باب الحال في قوله: "باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقع فيه الأمر و ذلك قولك : قتلته صبورا ، ولقيته فجأة و مفاجأة و كفاحا و مكافحة و لقيته عيانا، وكلمته مشافهة، و أتيته ركضا و عدوا ومشيا ، وأخذت ذلك عنه سمعا و سماعا و ليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع ، لأن الموضع هاهنا في موضع فاعل إذا كان حالا "2.

فالحال عنده مصدر، فهو يعرض الأوجه التي يأتي عليها المصدر حالا و هي قياسية غير أنها لا تنطبق علتها على كل الباب، إذ لا يجوز عنده "أتانا سرعة، ولا أتانا رجلة كما أنه ليس كل مصدر يستعمل في باب سقيا و حمدا "1.

و علة رفض اطراد القياس عند سيبويه أن الحال لا يقع فاعلا في كل الحالات من طريقتين هما : أولا : إن المصدر ليس جزءا من الفعل نحو، أتانا ضحكا، وأتانا سرعة أو ، أتانا رجلة فالضحك ، و السرعة ، و الرجلة ليست من ضروب الإتيان .

ثانيا : إذا قمنا بتحليل التراكيب السابقة، فإننا نجد أن الحال وقعت بعد تمام الجملة المتكونة من فعل + فاعل " ضمير مستتر " + مفعول به " ضمير بارز " + الحال .

عرض السيرافي لهذا الرأي بالتحليل وصرح أنه مذهب سيبويه، ورفض أن يعد مثل

هذه العلة علة طرد الباب يقول : " وليس ذلك بقياس مطرد لأنه شيء وضع في موضع

1 - مصطلح اختاره سيبويه للدلالة على نائب الفاعل، الكتاب، ج1، ص33.

2 - الكتاب، ج1، ص370.

غيره² .

لقد أخطأ سيبويه في اعتبار هذه العلة علة طرد لأن الدليل على صحة العلة " أن يكون هو العلة ، بل ينبغي أن يثبتوا العلة ثم يدلوا على صحتها بالطرد لأنه نظر ثان بعد ثبوت العلة³ .

و تتجلى قيمة علة طرد الباب بأنها جهاز تفسيري هام لكثير من الاستعمالات، يوجه لتفسير أبواب كاملة مثل باب الحال و باب الإعراب كما " تبدو أهميته في أنه يتناول ظواهر ملموسة فيمثل بالنسبة إليها علة أولى أو علة تعليمية على حد تعبير القدماء ، فهو إذن أساس القواعد الضابطة لهذه الظواهر⁴ .

لجأ سيبويه إلى التعليل بالشبه لأنه وجد العرب الموثوق بلغتهم من أهل الحجاز و بني تميم يأخذون به . يقول : " و من كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء، وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء⁵ . و من أمثلة العلة بالشبه ما ورد في باب النداء الذي يتردد بين البناء و الإعراب ، يقول : "وزعم الخليل رحمه الله - أنهم نصبوا المضاف نحو يا عبد الله و يا أخانا ، و النكرة حين قالوا : يارجلا صالحا ، حين طال الكلام ، كما نصبوا : هو قبلك و هو بعدك. و رفعوا المفرد كما رفعوا قبل و بعد و موضعهما واحد، و ذلك قولك : يازيد و ياعمر و تركوا التتوين في المفرد كما تركوه من قبل⁶ .

و التقابل وقع بين باب النداء و باب الظرف، و هما متشابهان من عدة أوجه شرحها سيبويه في قوله؛ وإنما جعل الخليل رحمه الله المنادى بمنزلة قبل و بعد ، وشبهه بهما مفردين إذا كان مفردا ، فإذا طال وأضيف شبهه بهما مضافين إذا كان مضافا، لأن

1 - المصدر نفسه، ج1، ص371.

2 - الكتاب، ج1، هامش، ص370.

3 - السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعين، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط1-1418هـ- 1998م، ص88.

4 - عبد القادر المهيري، مفهوم طرد الباب ودوره في التعليل، حوليات اللسانيات، م3، 1997م، ص18.

5- الكتاب، ج3، ص278.

6 -المصدر نفسه، ج2، ص182-183.

المفرد في النداء في موضع نصب ، كما أن قبل و بعد قد يكونان في موضع نصب و جر و لفظهما مرفوع، فإذا أضفتها رددتهما إلى الأصل¹ .

فأحوال النداء المفرد مبني في محل رفع، كما أن الظروف المفردة مبنية على الضم أما إذا أضيفت إلى ياء النداء صارت في موضع نصب نحو : يا عبد الله مثلما أضيفت قبل و بعد، فقلنا: هو قبلك وهو بعدك .

تتوسع هذه العلة لتشمل مسائل كثيرة من الكتاب، منها علة إعراب المضارع هي مشابهته الاسم² .

وقد تقترن علل أخرى مساعدة على التفسير و التحليل بعللة الشبه مثل ما نجده في باب الأمكنة المختصة، يقول:"هذا باب ما شبه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص شبهت به إذا كانت تقع على الأماكن . و ذلك قول العرب سمعناه منهم : هو مني منزلة الشغاف، وهو مني منزلة الولد . و يدل ذلك على أنه ظرف قولك : هو مني بمنزلة الولد ،فإنما أردت أن تجعله في ذلك الموضع ، فصار كقولك : منزلي مكان كذا وكذا وهو مني مزجر الكلب، وأنت مني مقعد القابلة، وذلك إذا دنا فلزق بك من بين يديك"¹.

تنظم العلل الأربع لتفسير حكم الأمكنة المتصرفة وغير المتصرفة و هي على الترتيب الآتي:علة الشبه، و هي عامة و شاملة وعلة الاستعمال، و علة السماع ،و علة الدلالة أو مراعاة المعنى. و يمكن تبين أدوارها ووظائفها فيما يلي :

1- علة الشبه : فقد صرح بها سيبويه في قوله: هذا باب ما شبه من الأماكن المختصة ووضوح العلة هنا أن المشبه ينطبق عليه حكم المشبه به؛ فالأماكن المختصة شبهت في أحكامها و عملها بالأماكن المبهمه أو غير المتصرفة في البناء ، وملازمتها الظرف .

2- علة الاستعمال : و هذه علة تجعل ورود التعبير في كلام العرب أمرا مستحسنا ، بل و يرفعه إلى درجة القياس، لأنهم أجازوه و صار عندهم صحيحا ، فسيبويه يجيز ما أجازته العرب، ويمنع ما امتنعت عنه. يقول:" و ليس يجوز هذا في كل شيء، لو

1 -الكتاب، ج2، ص 199.

2- المصدر نفسه، ج1، ص13.

قلت هو مني مجلسك أو متكأ زيد، أو مربط الفرس، لم يجز. فاستعمل من هذا ما استعملت العرب، و أجز منه ما أجازوا².

3- علة السماع: ترتبط هذه العلة كثيرا بعلة الاستعمال؛ فكلما كثر تداول مسألة من المسائل النحوية على السنة العرب يجيزها النحاة، بيد أنه ليس شرطا أن ترقى إلى درجة القياس. يقول سيبويه: "حدثنا أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقال له: إليك، فيقول: إلي. كأنه قيل له: تتح. فقال: أتتحي. و لا يقال إذا قيل لأحدهم: دونك: دوني و لا عليّ هذا النحو. إنما سمعناه في هذا الحرف وحده و ليس له قوة الفعل فتقاس"³.

فإذا توفرت علة القياس فيما سمع عن العرب، فإنها تصير أصولا نحوية يعتد بها .

4- علة الدلالة أو مراعاة المعنى: و يظهر هذا في قولهم : هو مني منزلة الولد أو الشغاف تتضمن الدلالة على المكان، أي: هو مني مكان الولد، أو مكان الشغاف وإن كان المعنى مجازيا، فصار بمنزلة الأمكنة الحقيقية .

و كما ذكر سيبويه أن في المسألة أمر غامض، فإنه يتتبعه بالتحليل و التمثيل ليتضح الغرض ويتبين المقصود. و نجده و هو يشرح طريقة التعليل، يقول: " و قال هو مني معقد الإزار، فأجرى هذا مجرى قولك: هو مني مكان السارية. و ذلك لأنها أماكن، ومعناها هو مني في المكان الذي يقعد فيه الضرباء، وفي المكان الذي نيط به الثريا ، و بالمكان الذي ينزل به الولد، و أنت مني في المكان الذي تقعد فيه القابلة، و بالمكان الذي يقعد عليه الإزار، فإنما أراد هذا المعنى و لكنه حذف الكلام و جاز ذلك كما جاز دخلت البيت و ذهبت الشام، لأنها أماكن و إن لم تكن كالمكان"⁴.

تعمل العلة بالشبه على جمع الأبواب المتفرقة كما " تحقق الانسجام بين النظرية النحوية

1 - المصدر نفسه، ج1، ص412-413.

2 - الكتاب ، ج1، ص414.

3 - المصدر نفسه، ج1، ص249-250.

4 - المصدر نفسه، ج1، ص414.

وأحكام النحو، ولا تضيف أحكاماً جديدة، بل تؤكد صحة الحكم النحوي في المستوى النظري منه ¹.

فالعلة من خلال كتاب سيبويه شاهدة على مرحلة من التفكير الراقى، و أسلوب حياة و تواصل و إبلاغ .

فدورانها في الكتاب كان حول كثير مما يختلج في نفس المتكلم من أغراض عملت على توجيه التعليق و تنوعه من علة الأصل، إلى علة الشبه، و علة كثرة الاستعمال، و علة الخفة و الثقل، و علة طرد الباب و غير ذلك كثير .

و قد حرص سيبويه في كل الكتاب أن يأتي تعليقه مشفوعاً بالحجج العقلية، و التمثيل و التحليل ليصل مع القارئ إلى رصد الأحكام النحوية عن طريق الاستقراء .
"و قد عكست هذه التحليلات و التعليقات ذوقاً لغوياً لا ينكر، و حذقاً لأسرار اللغة" ².

و يمكن أن نجمل فكرة التعليق فيما قاله مازن المبارك: " و التعليق عند سيبويه ليس أكثر من إحقاق الحكم النحوي بعلة يلقبها صاحبها بأسلوب الأستاذ المقرر أو العالم الواصل، فلا يتخيل رداً عليه، و لا يفترض نقضاً له" ³.

المطلب الثاني: العلة عند نحاة القرن الرابع الهجري :

سنركز على بعض أعلام القرن الرابع الهجري، وهم : ابن السراج (ت 316 هـ) و الزجاجي (ت 387 هـ) ، و ابن جني (ت 392 هـ) .
كانت العلة قبل هذا القرن إشارات و تلميحات جزئية ارتبطت بالأحكام النحوية ، و لا تتعدى حدود التحليل .

1 - حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليق في النحو العربي بين القدماء و المحدثين، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان - الأردن - ط1، 2000م، ص45.

2 - شعبان عوض محمد العبيدي، التعليق اللغوي في كتاب سيبويه، منشورات جامعة قار يونس بنغازي، ط1 - 1999م، ص130.

3 - العلة النحوية نشأتها و تطورها، دار الفكر للطباعة و النشر بيروت، لبنان، ط3، 1401هـ - 1981م، ص64.

أما في القرن الرابع فقد شهدت حركة التأليف تطورا كبيرا، فظهرت كتب أصول النحو وأحكامه، و أعقبتها كتب التعليل، حيث نقلت لنا كتب التراجم عددا كبيرا من المؤلفات في العلة لم يصلنا منها إلا النزر القليل .

1. كتاب علل النحو، وكتاب نقض علل النحو - للحسن بن عبد الله المعروف بلغده أو لكذة الأصبهاني المتوفي سنة (311 هـ)¹.

2. كتاب علل في النحو لهارون بن الحائك النحوي الضرير².

3. المختار في علل النحو لمحمد بن أحمد بن كيسان المتوفى سنة 320 هـ³.

4. كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي و هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق المتوفى سنة 337 هـ⁴.

5. كتاب النحو المجموع على العلل لمحمد بن علي العسكري المعروف بمبرمان المتوفى سنة 345 هـ⁵.

6. كتاب علل النحو لأبي الحسن محمد بن عبد الله المعروف بابن الوراق المتوفى سنة 381 هـ محقق و مطبوع في دار الفكر المعاصر -بيروت، ودار الفكر دمشق سنة 2000 م⁶.

7. كتاب تقسيمات العوامل و عللها لأبي القاسم سعيد بن سعيد الفارقي المتوفى سنة 391 هـ⁷.

8. علل التنثية لأبي الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة 392 هـ .

وقد أحصى أبو عبد الله الحسن بن موسى الدينوري المتوفى سنة (267 هـ) في كتابه " ثمار الصناعة أربعا و عشرين نوعا من العلل التي اطردت في كلام العرب

1 - باقوت الحموي، معجم الأدياء، ج1، ص305، وقيل عنه أنه كان حسن القيام بالقياس، ج2، ص502.

2 -المصدر نفسه، ج5، ص579.

3 -الفهرست، تحقيق مصطفى الشويبي دار التونسية والمؤسسة الوطنية للكتاب، ط1، 1985م، ص369.

4 -بغية الوعاة، ج2، ص77.

5 - معجم الأدياء، ج5، ص379.

6 -الفهرست، ص397.

7 -بغية الوعاة، ج2، ص216.

وهي "علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استئصال، وعلة فرق، وعلة تأكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب و مجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى"¹.

1- التعليل في كتاب أصول النحو لابن السراج :

اعتنى ابن السراج بتصنيف مادة النحو، و تبيان الأصول من سماع و قياس و تعليل فقد بين منهجه في توزيع مسائل كتابه ببيان أضرب التعليل، فهو عنده على ضربين يقول: "اعتلالات النحويين على ضربين : ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا : كل فاعل مرفوع، و ضرب آخر يسمى علة العلة مثل أن يقولوا : لم صار الفاعل مرفوعا و المفعول به منصوبا و لم إذا تحركت الياء و الواو و كان ما قبلهما مفتوحا قلبتا ألفا . و هذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب و إنما ستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها و تبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات"².

فالعلل التعليمية التي يحتاج إليها المتعلم لفهم الكلام المنجز نحو: رفع الفاعل، ونصب المفعول ، والعلل العلمية التي تبحث في أصول الكلام ومبادئه وقواعده، وتفسرها " فالقسمان يقعان بين الإنجاز و الملكة المفسرة نحويا بأسباب وأحكام مجردة في مجال النظام النحوي، فالنوع الأول تعليمي، والنوع الثاني دال على شكلنة الأصول النظرية الجارية في العربية"³.

تقع اللغة في التعليل بين الاستعمال ، والملكة الذهنية التجريدية التي تبعث على التفكير في قدرة اللغة على إنتاج هذا المستوى من الأصول النحوية. و لم يفصل ابن السراج في النوع الثاني من العلة، وكان يبرر ذلك بقوله: " و غرضي في هذا الكتاب ذكر العلة

1 - السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص71، 72.

2 - الأصول في النحو، ج1، ص35.

3 - المنصف عاشور، دروس في أصول النظرية النحوية العربية، ص170.

التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط، وذكر الأصول و الشائع، لأنه كتاب إيجاز¹.

ويصرح في موضع آخر من الكتاب أن تأليفه كان لبيان الأصول للمتعلم أولاً، و للعالم ثانياً؛ يقول: "قد فرغنا من ذكر المرفوعات و المنصوبات ، وذكرنا في كل باب مقدارا كافيا فيه دربة للمتعلم ، و درس للعالم ، بحسب ما يصلح في هذا الكتاب لأنه كتاب أصول ، ونحن نفرّد كتابا لتفريع الأصول و مزج بعضها ببعض ونسميه كتاب الفروع، ليكون فروع هذه الأصول إن أقر الله في الأجل و أعان². و لعله بسط الحديث من العلل الثواني في هذا الكتاب الذي لا نملك منه إلا عنوانه .

2- التعليل عند الزجاجي من خلال كتابه الإيضاح في علل النحو :

يمثل الكتاب وثيقة هامة في علل النحو و بيان جوهرها، حيث قسم إلى أصليين هاميين من النحو هما : أقسام الكلام، و الإعراب ، وكأنه يعني بذلك أن اللغة قائمة على هذين الأساسين: الأساس الأول شكلي (مادي) وتمثله أقسام الكلام و الأساس الثاني تجريدي (معنوي) و يمثله الإعراب .

و مدار العلة بكل تفاصيلها على هذين البابين اللذين طفق يقبلهما على أوجهها المختلفة مع تخصيص الباب الخامس و الرابع عشر للعلة، ثم أقسام العلة التي جعلها ثلاثة أنواع هي: علة تعليمية و علة قياسية، و علة جدلية .

1- العلة التعليمية: و هي الأداة التي تكون في يد المتعلم ليعرف كيف يتعامل مع اللغة و يفهم تراكيبها و أساليبها. يقول الزجاجي: " فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأن لم نسمع نحن و لا غيرنا كل كلامها منها لفظا ، و إنما سمعنا بعضها فقسما عليه نظيره ، مثال ذلك أنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم ، و ركب فهو راكب ، عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب ، و أكل فهو آكل و ما أشبه ذلك "¹ و هي سبيل نحو فهم النص، و إتيان العلاقات النحوية بين عناصر التركيب في نحو : إن زيدا قائم .

1 - الأصول في النحو، ج1، ص36.

2 - المصدر نفسه، ج1، ص328.

فالمتعلم في حاجة إلى دربة على التعامل مع مثل هذه التراكييب، فيعرف أن زيدا " انتصب بالأداة العاملة " إن " و " قائم " خبر ارتفع بها .

2- العلل القياسية : و تبنى على إعمال العقل في إيجاد الشبه بين الأداة إن و الفعل المتعدي، و تعليل الشبه بين اسم إن و المفعول ، وخبر إن و الفاعل².
" وهذا النوع جامع بين المقيس و المقيس عليه في عملية القياس النحوي الشكلي "³.

3- العلة الجدلية النظرية :

فهي ترقى إلى مستوى أعلى من التجريد و التفسير ، وإعمال العقل في أسباب أخرى خفية من نحو : كيف شابته إن الفعل ؟ و ما نوع الفعل الذي شابته ؟ و إذا كان ذلك فما سبب تقدم المفعول و تأخر الفاعل نحو: ضرب زيد عمرا، و إلى غير ذلك من تتبع جزئيات المسألة التي ينجم عنها جدال واسع، حيث تناقش فيها مسائل ذات أبواب كثيرة انطلاقا من تركيب واحد⁴.

تباينت العلل عند الزجاجي و تنوعت من مبدأ التقسيم إلى خلاصة النحو مرورا بالاصطلاحات النحوية، نميز منها : علة التقسيم ،علة الأصل و الفرع، علة مراعاة المعنى، علة المنع، علة الشبه، و علة أخرى ارتبطت بوضع الاصطلاحات النحوية. لقد صارت العلة هنا قريبة دالة على المعنى و الحكم النحوي، كما حققت تلازما ثابتا ومستمرا لكل قضايا النحو، فتوسعت استعمالاتها و " تجاوزت سياج القياس لتستقل مقصودة لذاتها و تكون أبوابا متنوعة دالة على توغل في التفسير و تفهم القواعد المسيرة لنظام النحو و اللغة "⁵.

3- التعليل عند ابن جني من خلال كتابيه: علة التنثية و الخصائص :

يشير عنوان كتاب : " علة التنثية إلى البحث في مسألة شائكة من مسائل النحو،

1 - الإيضاح في علل النحو، ص64.

2 - المصدر نفسه، ص64.

3 - نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص55.

4 - الإيضاح في علل النحو، ص65.

5 - دروس في أصول النظرية النحوية العربية، ص174.

والصرف و هي التثنية التي عدها النحاة أول الجمع بدليل قوله تعالى: (فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ 1 اثْنَيْنِ).^{2 2}.

فالكتاب على إيجازه وسع في تفسير علل التثنية و قارنها بالجمع معتمدا على الحجاج متأثرا بالفلسفة و مذهب الفقهاء و المتكلمين. ومن العلل التي ذكرها في الكتاب ما يلي :

1. علة الإعراب بألف التثنية ص:51.
2. علة الأصل والفرع ص:52-87.
3. علة الحكمة والبيان ص:55.
4. علة أمن اللبس ص : 57-73.
5. علة الاستدلال ص: 60 .
6. علة المنع ص:67.
7. علة التثنية بالألف ص:70.
8. علة الجمع بالواو ص:70 .
9. علة الخفة و الثقل ص:71.
10. علة التثنية في النكرة ص:74.
11. علة العوض ص ص : 80-81-82-83-84.
12. علة الفرق ص: 85.
13. علة الضم ص:91.
14. علة النيابة ص:93.

2 - النساء/11.

2 - الإيضاح، ص137، وابن هشام شرح جمل الزجاجي، تحقيق: علي محسن عيسى مال الله، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1405هـ - 1985م، ص106، حيث ذكر علة إسناد التثنية إلى الجمع. يقول: "إن التثنية فرع من الجمع، والجمع الأول، وعلامة الرفع الواو، فلما صارت الواو علامة الرفع في الجمع على أصلها وأن بعدها التثنية المرفوعة وجب أن تكون علامة الرفع فيها الواو أيضا

فالعلل التي أوردها ابن جني مرتبة، عرض من خلالها أدلة النحاة ما بين منكر ومثبت بأن الألف حرف إعراب أو ليست حرف إعراب، وكان يغلب رأي سيبويه وأستاذه أبي علي الفارسي¹ وقد استند إلى آرائهما لتقوية الحجاج لديه، وتثبيت ما ذهب إليه من تنظير لأصول التنثية.

أما العلة في كتاب الخصائص، فقد أخذت مساراً مختلفاً تميزت بالتنوع و العمق، والبعد في الهدف و التصنيف. و كان ينتزع شرح عله و بيان مسائلها نزعات فلسفية حيناً و فقهية أحياناً أخرى ، و ذلك حسب ما يتطلبه الموقف اللغوي من حجة وأدلة. ينبري ابن جني إلى بيان الفرق بين علل النحاة وعلل الفقهاء ويخلص إلى أن علل النحو أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفهمين. يقول: " اعلم أن علل النحويين و أعنى بذلك حذاقهم المتفهمين لا أفاظهم المستضعفين - أقرب إلى علل المتكلمين - منها إلى علل المتفهمين و ذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس ... "2.

ووجه التعليل فيه أن علل النحاة تحتكم إلى الطبع، وتساير الحس والنفس، وليس كذلك علل الفقهاء التي تبنى على النص و المصلحة و الحكمة .

و في ذكر علل النحاة فإنه يطلعنا على معطيات أهمها : طبيعة العلة عند النحاة، طرق التعليل والتحليل للوصول إلى الأحكام وتبين نوع العلة من خلال النصوص .

فهو يضع ما يشبه قانون العلة النحوية يقول: " ألا ترى أن عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرح ، وفزع في التحاكم فيه إلى بديهية الطبع ، فجميع علل النحو إذا مواظئة للطباع "3.

يعد باب ذكر علل العربية أكلامية أم فقهية من أوسع الأبواب تناولاً للعلة من جوانب عدة: صوتية، صرفية، ونحوية اشتركت جميعها في علة صوتية وهي الخفة والتقل

فأشبهت التنثية الجمع".

1 - ينظر علل التنثية، تحقيق صبيح التميمي، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة، 1413هـ-1992م، ص 51-55-58-59-60-61-62-65-68-69-72-90.

2 - الخصائص، ج1، ص49.

3 - الخصائص، ج1، ص52.

" أما إهمال ما أهمل، مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة أو المستعملة، فأكثره متروك للاستتقال "1.

لقد جعل ابن جني من نظام العلل ما يشبه تخطيطا هندسيا، بحيث يكون فحص العلة أمرا صعب المنال، وعلى النحوي أن يتتبع دقائق المسألة و يقلبها على أطرافها، فهذه العلة علة عامة شاملة موحدة لكثير من مسائل اللغة " و على هذه الطريقة ينبغي أن يكون العمل فيها يرد عليك من السؤال عما هذه حالة، ولكن لا ينبغي أن تخلد إليها، إلا بعد السبر و التأمل و الإنعام و التصفح، فإن وجدت عذرا مقطوعا به صرت إليه و اعتمدته، وإن تعذر ذلك جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستتقال، فإنك لا تعدم هناك مذهبا تسلكه، ومأمًا تتورده "2.

و الحاجة على بيان التعامل مع العلة دليل صريح على فساد التعليل ، وغموضه لدى كثير من النحاة يجوزها و حقيقة العلة عنده موجبة، ولا يحوزها إلا في الإمالة³. و يبدو تأثيره بعمل الفقهاء واضحا في بيان العلل المجوزة و منها : " أن تقع النكرة بعد المعرفة التي يتم الكلام بها ، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى ، فتكون حينئذ مخيرا في جعلك تلك النكرة -إن شئت حالا ، وإن شئت بدلا "4.

كما أخذ بالجواز في باب تعارض العلل نحو رفع المبتدأ، فالرفع كان لعلتين :
الابتداء ، أو الخبر¹.

يمثل كتاب الخصائص موسوعة لغوية ، تم فيها التنظير لأصول النحو و أحكامه من تعليل، وقياس، وسماع؛ حيث نجد العلل تتوارد بكثرة حتى أن القارئ لا يقوى على استيعابها كلها، وتلتقي بالقياس، بل و تلازمه في كثير من الأحيان لتقوية الحجاج ، ومن ثم تقوية الحكم و ثباته .

كما تمثل ابن جني مناهج التعليل للذين سبقوه بدءا بالخليل و سيبويه و الزجاجي و غيرهم .

1 - المصدر نفسه ، ج1، ص55.

2 - المصدر نفسه، ج1، ص78-79.

3 - المصدر نفسه، ج1، ص165.

4 - المصدر نفسه، ج1، ص166.

الخلاصة:

إن أهم ما يمكن تسجيله من نتائج في هذا الفصل مايلي:

يمثل تقسيم الكلم مبدأ هاما من مبادئ النحو، وعمل على توجيه جل أحكامه التي سارت في ثنائية تلازمية حكمت بالأصل والفرع، والعمدة والفضلة. فكان الاسم أصلا في الاشتقاق و الإعراب و الرتبة؛ حيث تمثلت هذه الأصالة في توسع دلالاته التي وصفت بأنها موسعة، ووصفت دلالة الفعل والحرف بأنها مقيدة بالزمن و التخصيص.

ثم إن هذه الأقسام هي المجال التجريدي لكثير من المسائل نحو: الإعراب، و العامل و العلة. أما الإعراب والعامل فهما مقولتان تجريدتان محكومتان بقصدية المتكلم ونيته. وقد مثلا اختزالا للمعنى التركيبي والدلالي، وأما العلة فإنها عملت على توجيه أحكام النحو في الجملة؛ إذ جعلت من اللغة أكثر نحوية.

و جملة القول: فإن النحو العربي وأحكامه أسسا على غرض الإفادة، إذ يجعل من الاسم والفعل عمادين للحديث وهو ما يجري بين المتكلم و المخاطب اللذين يتداولان الخطاب بقصدية تامة.

